اعتراضاتُ اللَّبْلِيِّ عَلَى ابْنِ هشام اللَّخْمِيِّ في شَرْحه لأَبْيَاتِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيِّ- جمعًا ودراسةً

إعداد

د / دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

مـــدرس اللـغـويـــات

كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م

اعتراضاتُ اللَّبْلِيِّ عَلَى ابْنِ هشامٍ اللَّخْمِيِّ في شَرْحه لأَبْيَاتِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيِّ - جمعاً ودراسةً

دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي
كلية اللغة العربية بالمنوفية-جامعة الأزهر
الإيميل:
dr.desouky7178@yahoo.com

ملخص البحث:

إن من أهم الكتب النحوية التي تناولَ العلماءُ أبياتَها بالإعرابِ والشرحِ والنقدِ والتصحيحِ: (كتابَ الجُمَلِ) لأبي القاسم الزجّاجيّ، وهو كتابٌ نافعٌ من الكتبِ المباركةِ، وقد جاءتْ علىٰ أبياتِهِ شروحٌ كثيرةٌ، وكان ابنُ هشامٍ اللخميُّ ممَّنْ شَرَحَ أبياتَ الجُمَلِ، وجاء بعدَهُ اللَّبْلِيُّ شارحًا الأبياتَ، وقد اعترضَ في شَرْحِهِ هذا علىٰ ابنِ هِشَامٍ اللخميِّ؛ فأردت إظهار قيمة اللبلي فهو عالم فذ له نقدات جيدة انفرد بها، يتضح منها طول باعه، وسعة اطلاعه ، فكانت أسباب متعددة دفعت اللبلي للاعتراض علىٰ ابن هشام، منها -مثلا-:أنه يلزم من قوله مخالفة أصولية، أو أن في المسألة خلافا، أو أن تناقضا بين رأييه قد حدث، أو أنه لم يُقَوِّم الرأيَ الذي نقله- مع كونه خطأ- ولم يُنَبِّهْ عليه، وقد اعتمد اللبلي علىٰ الأصول النحوية في بعض اعتراضاته، فقد رَدَّ قولَ ابن هشام بأنه مخالف للسماع؛ لذا لا يلتفت إليه، أو بأنه غير مقيس، أو بأن ما رَدَّهُ ابنُ هشام مقيسٌ، وهو لم يتبع القياس، أو بعدم أمن اللبس، أو بأن غير مذهبه صحيح حملا علىٰ المعنىٰ؛ فكان هذا البحث الموسوم بـ: (اعتراضاتُ اللَّبْلِيِّ عَلَىٰ ابْنِ هشامٍ اللَّخْمِيِّ في شَرْحه لأَبْيَاتِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيِّ- جمعًا ودراسةً).

واتبعت المنهج الاستقرائي، فَجَمَعْتُ هذه الاعتراضات، وَدَرَسْتُهَا معقبا ببيان الرأيِ الراجِحِ فيها، مُعْتَمِدًا علىٰ أقوالِ العلماءِ في المسألَةِ.

الكلمات المفتاحية: اعتراضات- اللبلي-اللخمي- أبيات- الجمل- الزجاجي.

The objections of al-Labli to Ibn Hisham al-Lakhmi in his explanation of the verses of the ktab aljumal by Abi Al-Qasim Al-Zajaji - collection and study

Desouky Muhammad Ali Ibrahim Al-Sakhawi
Arabic Language in Menoufia - Al-Azhar University
dr.desouky7178@yahoo.com

abstract:

The most important grammatical book that scholars dealt with its verses with parsing, explanation, criticism and correction: (Kitab al- aljumal) by Abi al-Qasim al-Zajaji, which is a useful book from the blessed books, and he taught its verses and verses. This is according to Ibn Hisham Al-Lakhmi. So I wanted to show the value of Al-Labli, a distinguished scholar who had good criticisms that he was alone with, from which his long sales and his wide knowledge became evident. There were multiple reasons that prompted Al-Labli to object to Ibn Hisham, for example: that he is required to disagree with fundamentalism, or that there is a disagreement, or we have relied on Sufficient basis of grammatical origins in some of his objections; He does not pay any attention to it, or that he does not adhere to measurement, or security of clothing, or restaurants, so this research was marked: (The Obstacles of Al-Labili against Ibn Hisham Al-Lakhmi in his explanation of the verses of the Kitab al- aljumal by Abi al-Qasim al-Zajaji - collection and study).

I followed the inductive approach, so I collected these equipment and studied them, following the statement

of the most correct opinion on it, relying on the sayings of scholars on the issue.

Key words: Objections - Allaby - Lakhmi - Verses - aljumal - al-Zajaji

المقدمة:

الحمدُ لله حمدًا طيبًا مباركًا فيه، والصلاةُ والسلامُ علىٰ المبعوثِ رحمةً للعالمينَ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن من أهم الكتب النحوية التي تناولَ العلماءُ أبياتَها بالإعرابِ والشرحِ والنقدِ والتصحيحِ: (كتابَ الجُمَلِ) لأبي القاسم الزجّاجيّ، وهو كتابٌ نافعٌ من الكتبِ المباركةِ، لم يشتغلْ به أحدٌ إلا وانتفع به، ويقالُ: إِنَّهُ صنَّفَهُ بمكةَ-حَرَسَهَا اللهُ تَعَالَىٰ- وكان إذا فرغ من بابٍ طافَ أسبوعًا، ودَعَا اللهَ -تعالىٰ- أنْ يغفِرَ له، وأن ينفعَ بهَ قارئَهُ(١)، وقد جاءتْ علىٰ أبياتِهِ شروحٌ كثيرةٌ، وكان ابنُ هشامٍ اللخميُّ ممَّنْ شَرَحَ أبياتَ الجُمَلِ، وجاء بعدَهُ اللَّبْلِيُّ شارحًا الأبياتَ

وكان من أسبابِ اختيارِ البَحْثِ:

أولا: أنَّ اللبلي قد اعترضَ في شَرْحِهِ هذا علىٰ ابنِ هِشَامٍ اللخميِّ.

ثانيا: إظهار قيمة اللبلي فهو عالم فذ له نقدات جيدة انفرد بها، يتضح منها طول باعه، وسعة اطلاعه.

ثالثا: أني لم أَقِفْ علىٰ دراسةٍ تَنَاوَلَتْ هذا الجانبَ.

رابعا: أَنَّ دراسةَ الاعتراضاتِ مجالٌ للباحِثِ للوقوفِ علىٰ مَدَىٰ صِحَّتِهَا.

فكان هذا البحث الموسوم بـ: (**اعتراضاتُ اللَّبْلِيِّ عَلَى ابْنِ هشامٍ اللَّخْمِيِّ في شَرْحه لأَبْيَاتِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيِّ- جمعًا ودراسةً**).

واتبعت المنهج الاستقرائي، فَجَمَعْتُ هذه الاعتراضات، وَدَرَسْتُهَا مُبَيِّنًا الرأيَ الراجِحَ فيها، مُعْتَمِدًا علىٰ أقوالِ العلماءِ في المسألَةِ ، وقدْ جاءَ البحثُ في مُقَدِّمَةٍ،

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان٣/ ١٣٦، بغية الوعاة٢/ ٧٧، قلادة النحر٣/ ١١٠، شذرات الذهب ٢/ ٣٥٤.

تناولْتُ فيها موضوعَ البحثِ وأهميتَهُ، ومنهجي فيه، ثُمَّ تمهيد تناولت فيه ترجمةً مختصرةً جدًّا لابنِ هشامٍ، واللَّبْلِيّ؛ فقد سُبِقْتُ بترجمةٍ موسعةٍ لهما، والمقامُ لا يحتملُ الإطالةَ، ثم التعريف بالكتابين اللذين جعلتهما أصلا في جمع المادة العلمية، ثم جاءت الاعتراضاتُ مرتَّبَةً حسبَ وُرُودِهَا فِي(الْجُمَلِ)؛ لِيسْهُلَ علىٰ الباحثينَ مطالَعَتُها، ودَرَسْتُها مع بيانِ الرأيِ الراجحِ، ثم جاءت خاتمةٌ اشتملت علىٰ أهم النتائج، التي وقف عليها البحث، ثم فهرسُ المصادر والمراجع.

والحمد لله –تعالىٰ– أن وفقني لهذا، وأسأله المزيد من فضله العظيم، وصل اللهم علىٰ نبيك محمد نبي الرحمة.

وهذا أوان الشروع في المقصود ونستمد العون من ربنا المعبود .

الباحث/

د. وسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

التمهيد

أولا: ترجمة ابن هشام اللخمي:

هو: مُحَمَّد بن أَحْمد بن هِشَام بن إِبْرَاهِيم بن خلف اللَّخْمِيّ النَّحْوِيّ اللّغَوِيّ السبتي، يُكنىٰ أَبَا عبد الله، أدَّب بِالْعَرَبِيَّةِ، وَكَانَ قَائِما عَلَيْهَا وعَلىٰ اللُّغَات والآدابِ مَعَ حَظٍّ من النَّظْمِ ضَعِيفٍ. وَله تآليفُ مفيدةٌ، مِنْهَا: الْمدْخل إِلَىٰ تَقْوِيم اللِّسَان، وَتَعْلِيم الْبَيَان، وكتابُ الْفُصُول والْجُمَلِ فِي شرْحِ أَبْيَاتِ الْجُمَلِ، ونُكَتٌ علىٰ شرحِ أَبْيَاتِ سِيبَوَيْهِ للأعلمِ، ولحنُ الْعَامَّةِ، وَشرحُ الفصيحِ، وَشرحُ مَقْصُورَةِ ابْنِ دُرَيْدٍ، رَوَىٰ عَنهُ أَبُو عبدِ اللهِ بنِ الْغَارِ تآليفَهُ، توفي سنة٥٧٧هـ، علىٰ أرجح الأقوال(١).

ثانيا: ترجمة اللّبْلِيّ:

أبو جعفر أحمدُ بنُ أبي الحجاجِ يوسف بن علِيٍّ الفهري اللَّبْلِيّ: نسبةً لبلدٍ تُعرَف بـ(لَبْلَةَ) من أعمالِ إشبيليةَ، الفقيهُ الأريبُ الأستاذُ المتفنِّنُ النحويُّ التاريخيُّ اللغويُّ المحقِّقُ المتقن، كان من أساتذةِ إفريقيَّةَ. أخَذَ عن أبي عليٍّ الشلوبين، وأبي إسحاق البطليوسي، عُرِف بـ(الأعلم)(٢)، وأبي محمدٍّ عبدِ اللهِ بنِ لُبٍّ، وغيرِهِمْ. رَحَلَ للمشرِقِ وأَخَذَ عن أَئِمَّةٍ كشمسِ الدينِ الخُراسانيّ، ورَشِيدِ الدينِ بنِ العَطَّارِ، ثم رَجَعَ لِتُونُس، واشْتَغَلَ بالإِقْرَاءِ إلىٰ أَنْ ماتَ، وأَخَذَ عَنْهُ جِلَّةٌ.

---

(١) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان٤/ ٣٢٤، الذيل والتكملة٤/ ٧٦-٨١، الوافي بالوفيات٢/ ٩٣، بغية الوعاة١/ ٤٨-٤٩، سلم الوصول٣/ ٩٩، الأعلام للزركلي٥/ ٣١٨، معجم المؤلفين٩/ ٢٦. وقد جعلت الترجمة مختصرة لسبق محققَيْ الفصول والجمل بالترجمة له؛ فأغناني عن التفصيل في هذا البحث القصير، تنظر ترجمته مفصلة في تحقيق د. محمد بن سعد الشقيران، في تحقيق الفصول والجمل، ود. محمود محمد العامودي، في تحقيق الكتاب نفسه.

(٢) البطليوسي يعرف بالأعلم. ينظر بغية الوعاة١/ ٤٢٢.

له تآليفُ منها رفعُ التلبيسِ علىٰ حقيقةِ التَّجْنِيسِ، وبغيةُ الآمالِ في معرفةِ النُّطْقِ بِجَمِيعِ مُسْتَقْبَلاتِ الأفعالِ، ولبابُ تحفةِ المجدِ الصريحِ في شرْحِ كتابِ الفصيحِ، وله العقيدةُ الفهريةُ، وفهرسةٌ وتآليفُ في الأذكارِ، وشرْحُ أَبْيَاتِ الجُمَلِ سمَّاهُ: وَشْيَ الْحُلَلِ، مَوْلِدُهُ بـ(لَبْلَةَ) سنة ٦١٣ هـ، وتوفي بتونس سنة ٦٩١ هـ - ١٢٩١م.(١)

ثالثا:نبذة مختصرة عن الكتابين اللذين جعلتهما أصلا في جمع المادة العلمية:

الكتاب الأول: الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه، وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل، لابن هشام اللخمي. تحقيق د. محمد سعد الشقيران، نادي المدينة المنورة الأدبي، الطبعة الأولىٰ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

الكتاب الثاني: وشي الحلل في شرح أبيات الجمل، لأبي جعفر اللبلي، تحقيق د.أحمد الجندي، دار الضياء بالكويت ط١، ٢٠١٦م.

(١) ينظر في: الديباج المذهب ١/ ٢٥٣، بغية الوعاة١/ ٤٠٢-٤٠٣، سلم الوصول١/ ٢٦٨-٢٦٩، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١/ ٢٨٤، معجم المؤلفين٢/ ٢١٢-٢١٣. و قد جعلت الترجمة مختصرة لسبق الترجمة له عند الدكتور سليمان العايد في مقدمة تحقيقه لكتاب (بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال)، والدكتور عبد الملك الثبيتي في مقدمة تحقيقه لكتاب (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)، والدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي في تحقيقه لكتاب(وشي الحلل في شرح أبيات الجمل).

اعتراضات اللبلي على ابن هشام اللخمي

١- قطع النعوت

ذكر ابن هشام اللخمي البيتين اللذين أنشدهما الزجاجي للخرنق[١]:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِيْنَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ، وَآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

ثم قال:" الْقَطْعُ فِي النُّعُوتِ إِنَّمَا يجوزُ بَعْدَ أَنْ يُعْرَفَ المنعوتُ، ويكونَ المرادُ بها الثَّنَاءَ أو الذَّمَّ "[٢]

وقد اعترض عليه اللَّبْلِيّ فقال:"ولابنِ هِشَامٍ السَّبْتِيِّ كَلاَمٌ في كيفيةِ قَطْعِ النُّعُوتِ وإِتْبَاعِهَا، نَقَلَهُ عن ابنِ السِّيدِ وارْتَضَاهُ، وهو فاسد، فلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ، وبَيَانِ وَجْهِ فَسَادِهِ، قال ابنُ هشامٍ: القطع في النعوت إنما يجوز بعد أن يُعْرَفَ المنعوتُ، ويكونَ المُرَادُ بها الثَّنَاءَ أو الذَّمَّ.

قال أحمد[٣]-لطف الله به-: هذا كَلاَمُ ابنِ السِّيدِ بِعَيْنِهِ، قال في كتابه المسائل: المُوجِبُ لِقَطْعِ الصِّفَاتِ شَيْئَانِ: أحدهما: أَنْ يَكُونَ المَوْصُوفُ غَنِيًّا عن الصِّفَةِ؛ لِشُهْرَتِهِ عند المخاطبِ.

والثاني: أَنْ يَكُونَ في الصِّفَةِ مَعْنًى مُعَيَّنٌ يُمْدَحُ به أو يُذَمُّ، وسَوَاءٌ تَكَرَّرَت الصِّفَاتُ أَمْ لَمْ تَتَكَرَّرْ.

---

(١) الجمل صـ١٥، والبيتان من الكامل وهما في ديوانها صـ٢٩، والبيتان من شواهد الكتاب٢/ ٦٤، والأصول لابن السراج٢/ ٤٠، والبديع في علم العربية ١/ ١٤٤، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٩٨، ٣١٩، إرشاد السالك١/ ٣٥، المقاصد النحوية٤/ ١٥٦٣.

(٢) الفصول والجمل صـ٢٢٥.

(٣) لفظة: (قال أحمد) يقصد اللبليُّ بها نفسَهُ.

هذا لفظه، وهو فاسد بدليل أن سيبويه ذَكَرَ جَوَازَ قَطْعِ النَّعْتِ وإن كان المُرَادُ به البَيَانَ، وسَوَاءٌ كَانَت الصِّفَةُ مَدْحًا أو ذَمًّا أو تَرَحُّمًا أو غَيْرَ ذلك، قال في باب ما يَجْرِي مِن الشَّتْمِ مَجْرَىٰ التَّعْظِيمِ(١): وقد يَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَ ما كان صِفَةً علىٰ مَعْنَىٰ الفِعْلِ، ولا يُرِيدُ مَدْحًا ولا ذَمًّا ولا شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْتُ لَكَ...

وأما اشتراطهما(٢) أن يكون الموصوفُ غَنِيًّا عن الصفة لِشُهْرَتِهِ، فقد يَجُوزُ القَطْعُ علىٰ خِلاَفِهِ، وقد ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ يَجُوزُ فيه القَطْعُ، تَتَوَهَّمُ في المُخَاطَبِ أَنَّكَ تَعْرِفُهُ، أو تَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ تَعْرِفُهُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ.

قال-رحمه الله-(٣): وقد يَجُوزُ لك أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الكِرَامَ، إذا جَعَلْتَ المخاطبَ كأنه قَدْ عَرَفَهُمْ، كما قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٌ، فَتُنَزِّلُهُ مَنْزِلَةَ مَنْ قال لك: مَنْ هُوَ؟، وإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ به، فكذلك هذا، تُنَزِّلُهُ هَذِهِ المَنْزِلَةَ وإِنْ كَانَ لَمْ يَعْرِفْهُمْ.

قال أحمد: فَتَبَيَّنَ أَنَّ ما اشْتَرَطَاهُ مِنْ المُوجِبِ لِقَطْعِ النُّعُوتِ وإِتْبَاعِهَا بَاطِلٌ"(٤).

الدراسة:

موضع اعتراض اللَّبْلِيّ علىٰ ابن هشام اللخمي في تجويزه القطع في النعوت بشرط أن يعرف المنعوت، ويكون المراد بها الثناء أو الذم، وهو ما نقله عن ابن

(١) الكتاب ٢/ ٧٤.

(٢) يعني: ابنَ السِّيدِ وابنَ هِشَامٍ.

(٣) الكتاب ٢/ ٧٠.

(٤) ينظر وشي الحلل١٠٨-١١٠.

السِّيد[1]. **فقال اللَّبْلِيّ بفساد ذلك**؛ لأمرين: الأول: أنه قد يَجُوزُ القَطْعُ علىٰ خِلاَفِهِ أي: علىٰ خلاف معرفة المنعوت، وقد ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ يَجُوزُ فيه القَطْعُ، تَتَوَهَّمُ فِي المُخَاطَبِ أَنَّكَ تَعْرِفُهُ، أو تَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ تَعْرِفُهُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ.، والثاني: جَوَازُ قَطْعِ النَّعْتِ وإن كان المُرَادُ به البَيَانَ، وسَوَاءٌ كَانَت الصِّفَةُ مَدْحًا أو ذَمًّا أو تَرَحُّمًا أو غَيْرَ ذلك.

وإليك البيان:

ابن هشام اللخمي كان مسبوقا في رأيه هذا، فقد سبقه الفراء وابن السيد، ففي معاني الفراء ما يفيد أنه يجوز القطع مرادًا به المدح والذم، ولم يذكر غيرهما حيث قال: "وقوله: ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[2] (من) فِي موضع رفع، وما بعدها صلة لها، حتىٰ ينتهىٰ إلىٰ قوله: ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ ﴾ فتردّ (الْمُوفُونَ) علىٰ (مَنْ) و(الْمُوفُونَ) من صفة (مَنْ) كأنه: من آمن ومن فعل وأوفىٰ. ونصبت (الصَّابِرِينَ)؛ لأنها من صفة (مَنْ) وإنما نصبت؛ لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلىٰ المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبع لأول الكلام ...ثم ذكر قول الشاعرة الذي نحن بصدده، ثم قال: "وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون) ، وربما نصبوهما علىٰ المدح، والرفع علىٰ أن يتبع آخر الكلام أوله"[3].

---

(١) ينظر في: إصلاح الخلل ص ٨٣.

(٢) سورة البقرة من الآية (١٧٧).

(٣) ينظر في: معاني القرآن للفراء١/ ١٠٥، و ١/ ٤٥٣.

أما اللبلي فقد اعتمد في تخطئته ابن هشام، والقول بفساد رأيه علىٰ ما قرره سيبويه من جواز أن ينصب ما كان صفة علىٰ معنىٰ الفعل ولا يريد مدحا ولا ذما ولا غيرهما، حيث **قال**: "وأما قول حسان بن ثابت:

حارِ بنَ كَعْب ألا أحلامَ تزجُركم عَنِّي وأنتم من الجُوف الجماخيرِ

لا بأسَ بالقوم من طُولٍ ومن عِظَمٍ جِسْمُ البِغالِ وأحلامُ العصافيرِ[1]

فلم يرد أن يجعله شتمًا، ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرها، فكأنه قال: أما أجسامهم فكذا، وأما أحلامهم فكذا ، وقال الخليل -رحمه الله-: لو جعله شتما فنصبه علىٰ الفعل كان جائزا ، وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة علىٰ معنىٰ الفعل ولا يريد مدحا ولا ذما ولا شيئا مما ذكرت لك، وقال:

وما غَرَّنىٰ حَوْزُ الرِّزامِيِّ مِحْصنًا عَواشِيَها بالجَوّ وهو خَصيبُ[2]

---

(١) من بحر البسيط وهما في ديوانه ٢١٣-٢١٤،، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٤٠١، وشرح أبيات مغني اللبيب (٢/ ٨٨) وجاء فيه: "وهذان البيتان، علىٰ أن قائله رفع الجسم والأحلام علىٰ إضمار المبتدأ لما أراد من تفسير أحوالهم، دون القصد إلىٰ الذم، والتقدير: أجسامهم أجسام البغال، وأحلامهم أحلام العصافير عظمًا وحقارةً، ويجوز أن يريد لا أحلام لهم، كما أن العصفور لا حلم له. ولو قصد به الذم فنصبه بإضمار فعل لجاز، قال ابن خلف: ذكر سيبويه هذا الشعر بعد أبيات أنشدها، وذكر فيها أسماءً قد نصبت علىٰ طريق الشتم والتحقير، ورفع قوله: جسم البغال وأحلام العصافير. وقوله: ولم يرد أن يجعله شتمًا؛ يريد أنه لم يجعله شتمًا من طريق اللفظ إنما هو شتم من طريق المعنىٰ، وهو أغلظ من كثير من الشتم".

(٢) من بحر الطويل ولم أقف علىٰ قائله... انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه٤٧٩، ٥٧٤، والانتصار لسيبويه علىٰ المبرد صـ١٥٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٤٠٢، وحوز الإبل: جمعها للعلف. الرزامي: نسبة إلىٰ رزام، وهم حّي من بنىٰ عمرو بن تميم. العواشىٰ: جمع عاشية، وهي التي ترعىٰ بالعشيّ من الماشية، والمعنىٰ: أنّه جمعها للعلف ليمنع الضيف في حال خصب الزمان؛ لأنها لا تحلب وهىٰ تعلف. والشاهد: نصب (محصن) بإضمار فعل يجوز إظهاره وهو أعني، ولم يقصد مدحا ولا ذما فينصبه عليه. ومحصن، هو اسم الرزامي.

ومحصن: اسم الرزامي، فنصبه علىٰ أعني، وهو فعل يظهر؛ لأنه لم يرد أكثر من أن يعرفه بعينه ولم يرد افتخارًا ولا مدحًا ولا ذمًّا، وكذلك سُمع هذا البيت من أفواه العرب، وزعموا أن اسمه محصن، ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه."[1].

فظهر من ذلك أن قطع النعت قد يكون مدحا أو ذما، أو غيره حسب ما يقتضيه السياق[2]، وأن حصر ابن هشام اللخمي القطع فيما كان مدحا أو ذما لا وجه له.

وعلىٰ هذا المذهب ابن عصفور وابن مالك، وابن هشام الأنصاري، وابن عقيل، وناظر الجيش[3].

قال ابن هشام الأنصاري: "إذا كان الموصوف معلوما بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتباع والقطع مثال ذلك في صفة المدح (الحمد لله الحميدُ) أجاز فيه سيبويه الجر علىٰ الإتباع، والنصب بتقدير أمدح، والرفع بتقدير هو[4]، وقال سمعنا بعض العرب يقول: (الحمد لله ربَّ العالمين) بالنصب، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية اهـ.[5] ومثاله في صفة الذم[6] ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ

(١) الكتاب ٢/ ٧٣-٧٤.

(٢) قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، لإيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، صـ٢٨٢.

(٣) ينظر في: شرح الجمل ١/ ٢٠٧-٢٠٨، شرح التسهيل٣/ ٣١٩، شرح قطر الندىٰ صـ ٢٨٨، المساعد٢/ ٤١٦، تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٤٧- ٣٣٤٩.

(٤) ينظر:الكتاب ٢/ ٦٢.

(٥) الكتاب٢/ ٦٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/ ٧٠.

﴿ ﴾[1] قرأ الجمهور بالرفع علىٰ الإتباع، وقرأ عاصم بالنصب علىٰ الذم[2]، ومثاله في صفة الترحم (مررت بزيدٍ المسكينِ) يجوز فيه الخفض علىٰ الإتباع، والرفع بتقدير (هو) والنصب بتقدير أرحم، ومثاله في صفة الإيضاح (مررت بزيدٍ التاجرِ) ، يجوز فيه الخفض علىٰ الإتباع، والرفع بتقدير (هو)، والنصب بتقدير أعني، ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوما حقيقة أو ادعاء، فالأول مشهور، وقد ذكرنا أمثلته، والثاني نص عليه سيبويه في كتابه فقال: وقد يجوز أن تقول مررت بقومك الكرامَ، يعني بالنصب أو بالرفع إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، ثم قال نزلتهم هذه المنزلة، وإن كان لم يعرفهم. اهـ"[3] .

تعقيب:

الذي يظهر لي أن اللَّبْلِيّ كان مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي؛ لأن قطعَ النعتِ قد يكونُ علىٰ المدحِ أو الذمِّ، أو غيرِهما، حسب السياقِ، وأن حصرَ ابنِ هشامٍ لا وجْهَ له؛ ولأن اشتراطَ ابنِ هشامٍ اللخميِّ ومَن تابَعَهُ لقطع النعت أن يُعْرف المنعوتُ مُعْتَرَضٌ عليه بأنه قد يَجُوزُ القَطْعُ علىٰ خِلاَفِهِ، وقد ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ يَجُوزُ فيه القَطْعُ، حيث تَتَوَهَّمُ في المُخَاطَبِ أَنَّكَ تَعْرِفُهُ، أو تَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ تَعْرِفُهُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ.

---

(١) من سورة المسد الآية (٤).

(٢) ينظر فيهما: السبعة٧٠٠، التيسير في القراءات السبع٥٥٨، المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر٥٤٩.

(٣) شرح قطر الندىٰ (ص: ٢٨٨)

فتبين أن شرط القطع أن يكون المنعوت معلومًا ومتعينًا بدون النعت، إما حقيقةً وإما ادعاءً؛ بأن ينزل المنعوت غيرُ المعلوم منزلةَ المعلوم لأمرٍ ما؛ حيث قرر سيبويه أنه يَجُوزُ لك أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الكِرَامَ، إذا جعلت المخاطبَ كأنه قَدْ عَرَفَهُمْ، كما قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٌ، فَتُنْزِلُهُ مَنْزِلَةَ مَنْ قال لك: مَنْ هُوَ؟، وإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ به، فكذلك هذا، تُنْزِلُهُ هَذِهِ المَنْزِلَةَ وإِنْ كَانَ لَمْ يَعْرِفْهُمْ(١). والله أعلم.

*** *** ***

٢-الإضافة اللفظية والمعنوية

ذكر ابن هشام اللخمي البيتين اللذين أنشدهما الزجاجي للخرنق(٢):

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِيْنَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ، وَآفَةُ الجُزْرِ
النَّـازِلِينَ بِكُـلِّ مُعْتَـرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

ثم قال:"والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ .... لا يَجُوزُ أنْ يُنْوَىٰ بِهِ الانْفِصَالُ؛ لأنَّ (مَعَاقِدَ) لا يَخلُو أنْ يكونَ جَمْعَ: (مَعْقِدٍ) بِكَسْرِ القَافِ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ، أَوْ جَمْعَ: (مَعْقَدٍ) بِفَتْحَ القَافِ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ، وَأَجْمَعَ النَّحْوِيُّونَ علىٰ أنَّ إضافةَ المصادِرِ والْمَوَاضِعِ محضَةٌ، لَا يُنْوَىٰ بِهَا الانْفِصَالُ"(٣).وقال عند حديثه عن بيت حسان:

---

(١) الكتاب٢/ ٧٠. وينظر في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٠٧-٢٠٨، شرح التسهيل٣/ ٣١٩، شرح قطر الندىٰ صـ٢٨٨، المساعد٢/ ٤١٦، تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٤٧-٣٣٤٩.

(٢) سبق تخريجهما.

(٣) الفصول والجمل٢٢٦، وينظر في تمهيد القواعد٧/ ٣١٧٠، والمقاصد النحوية٣/ ١٤٥٩-١٤٦٠.

كـأَن سَـبِيئَةً مـن بَيْـتِ رَأْسٍ يَكـونُ مِزاجَهـا عَسَـلٌ ومَـاءُ[1]

الضرورةُ في هذا البيتِ تَحْسُنُ من أربعةِ أَوْجُهٍ:... الثالثُ: أن يقدَّرَ في هذه الإضافةِ الانفصالُ[2]، كما قُدِّرَتْ في (قيدِ الأوابدِ) من قولِ امرئ القيسِ[3]:

وَقَـدْ أَغْتَـدِي والطَّيْـرُ في وُكُنَاتِهَـا بِمُنْجَـرِدٍ قَيْـدِ الأَوَابِـدِ هَيْكَـلِ

وَنَحْوِهِ مِنَ المَصَادِرِ. [4]

وقد اعترض عليه اللبلي بقوله:" "وقد رَامَ النَّاسُ إِخْرَاجَ بَيْتِ حَسَّانَ من الضرورة، وأنه ليس فيه إِخْبَارٌ عن النكرة بالمعرفة بِوُجُوهٍ[5]: .....منها: أن يُقَدَّرَ في هذه الإِضَافَةِ الانْفِصَالُ[6]، كما قُدِّرَتْ في: (قيدِ الأوابدِ) ونَحْوِهِ من المصادر، فَأَخْبَرَ بِالنَّكِرَةِ عن النَّكِرَةِ. وهذا الوجه ذَكَرَهُ ابنُ هِشَامٍ، وقد حَكَيْنَاهُ عنه في الكلام علىٰ:(معاقدِ الأزرِ) أنه قال: أَجْمَعَ النحويون علىٰ أَنَّ إِضَافَةَ المَصَادِرِ والمَوَاضِعِ مَحْضَةٌ، لا يُنْوَىٰ بها الانْفِصَالُ، وقال هنا: إنه يُنْوَىٰ بِإِضَافَةِ المِزَاجِ الانْفِصَالُ"[7].

---

(١) البيت من الوافر، ينظر شرح ديوان حسان صـ٣، والكتاب١/ ٤٩، والأصول لابن السراج١/ ٦٧.

(٢) ذكره ابن السيد بغير عزو في الحلل ص ٤٨، وانظر: الخزانة ٩/ ٢٨٣.

(٣)من الطويل له، وهو في ديوانه بشرح السكري ١/ ٢٤٥، ينظر في المفصل ص ٩٢.

(٤) ينظر: الفصول والجمل٢٥٥.

(٥) وشي الحلل ٢٠٩.

(٦) ذكره ابن السيد بغير عزو في الحلل ص ٤٨، وانظر: الخزانة ٩/ ٢٨٣.

(٧) ينظر: وشي الحلل صـ٢١٢.

الدراسة:

أراد اللبلي تسجيل التناقض فيما قرره ابن هشام اللخمي من جعل الإضافة في(مزاجها) من بيت حسان: (يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ) من الإضافة اللفظية التي تكون علىٰ نية الانفصال، وهذا متناقض مع ما قرره قبلُ من أن النحويين قد أجمعوا علىٰ أَنَّ إِضَافَةَ المَصَادِرِ والمَوَاضِعِ مَحْضَةٌ، لا يُنْوَىٰ بها الانْفِصَالُ.

وإليك البيان:

يأتي أن بيت حسان فيه روايات منها: نصب (مزاجَها) ورفع (عسلٌ)، علىٰ جعل اسم كان نكرةً وخبرها معرفةً، في الشعر ضرورة(١). وجاز ذلك من حيث كان (عسل وماء) هما جنسين، فكأنه قال : يكون مزاجَها العسل والماء(٢).

وهُناك تخريجٌ لهذه الرّواية علىٰ أنّ الشّاعر أراد (مزاجًا لها) فنوىٰ بالإضافة الانفصال، فأخبر بنكرة عن نكرة(٣).

وهو ما ذكره ابن هشام اللخمي إذ قرر أن الإضافة في بيت حسان من الإضافة اللفظية التي هي علىٰ نية الانفصال مع تقريره قبلُ أن النحويين قد أجمعوا علىٰ أَنَّ إِضَافَةَ المَصَادِرِ والمَوَاضِعِ مَحْضَةٌ، لا يُنْوَىٰ بها الانْفِصَالُ، وفيما قرره تناقضٌ؛ لأن (المزاج) ليس مشتقا عاملا فيما أضيف إليه حتىٰ يحكم عليه بأنه من باب الإضافة اللفظية.

---

(١) ينظر في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب صـ١٧.

(٢) المحتسب١/ ٢٧٨، وينظر في علل النحو٢٥٢، العدة في شرح العمدة٢/ ٥٤٥.

(٣) يُنظر: الحُلل في شرح أبيات الجُمل ٤٨، والخزانة ٩/ ٢٨٣، والكليات١٠٣٣

بل هو إما أن يكون مصدرا علىٰ فِعَال[1] أو اسمًا؛ فالمزجُ: مصدرُ (مزجته)، والمِزَاجُ: الاسمُ؛ فهو: ما يُمْزَجُ به.[2]

أو المِزاج كالقِوام:اسم لما يقام به الشيء[3] وعلىٰ ذلك تكون إضافة إضافة محضة (معنوية).

تعقيب:

ظهر لي أن اللَّبْلِيّ كان مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي؛ لوجود التناقض في قوله؛ ولعدم سلامة التنظير عنده؛ وذلك لأن الإضافة إنما كانت لفظيَّةً في (قيد الأوابد)؛ لأن المعنىٰ في البيت: فرسٌ قيدُ الأوابدِ، أي: (مقيِّدٌ) للأوابدِ[4] علىٰ تأويلِ المضافِ بالمشتقِ، يعني: (مقيِّدٌ) اسم الفاعل، وكانت معنوية في (مزاجها)؛ لأنها ليست مؤولة بالمشتق، بل (المزاج) إما أن يكون مصدرا علىٰ فِعَال أو اسمًا؛ فالمزجُ: مصدرُ (مزجته)، والمِزَاجُ: الاسمُ.

فالإضافة في (قيد الأوابد) ليست نظير الإضافة في (مزاجها). والله أعلم.

*** *** ***

(١) ينظر في شرح كتاب سيبويه٤/ ٤٠٣، والبديع في علم العربية٢/ ٤٥٠.

(٢) العين، والصحاح، واللسان، والقاموس المحيط (مزج) والكليات١/ ٨٦٩.

(٣) الدر المصون١٠/ ٦٠٠.

(٤) ينظر:سر صناعة الإعراب٢/ ٤٥٨، والتعليقة علىٰ كتاب سيبويه١/ ٢١٨، والمسائل الحلبيات٢٤٥،١٨٤، وشرح أبيات سيبويه١/ ٣٠٩، التفسير البسيط٧/ ٥٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية٢/ ٢٢٣، وتمهيد القواعد٧/ ٣١٨٢.

٣- الحذف والإيصال

ذكر ابن هشام اللخمي ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فقدْ تركتُكَ ذَا مالٍ وذَا نَشَبِ

ثم قال:" الشاهد فيه قوله: (أمرتُك الخيرَ)، والأصلُ: أمرتُكَ بالخيرِ؛ لأن الأمرَ إنما يكونُ بشيءٍ، والدليلُ علىٰ تقديرِ هذا الحرفِ قولُهُ: (فافعلْ ما أُمِرْتَ به)؛ وذلك أنَّ الإضمارَ يرُدُّ الأشياءَ إلىٰ أصولِهَا، وسَوَّغَ الحذفَ والنصبَ أن (الخيرَ) مصدرٌ يحسُنُ (أنْ) وما عَمِل فيه في موضِعِهِ، و: (أنْ) يُحْذَفُ معه حرفُ الجَرِّ كثيرًا ، تقولُ: أمرتُكَ أنْ تفعلَ، أيْ: بِأَنْ تفعلَ، وعَجِبْتُ أنْ تفعلَ، أي: مِنْ أنْ تَفْعَلَ، فيحسُنُ الحذفُ في هذا لطولِ الاسمِ ويَكْثُرُ، فإذا وقع موقعَ (أنْ) مصدرٌ شُبِّهَ به فحسُنَ الحذْفُ، فإنْ قلتَ: أمرتُكَ بزيدٍ، لم يَجُزْ أن تقولَ: أمرتُكَ زيدًا؛ لِمَا بَيَّنْتُ لَكَ"(٢)

وقد اعترض عليه اللَّبْلِيُّ فيما ذهب إليه، فقال :"الشاهدُ فيهِ حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ مِن المَفْعُولِ الثَّانِي، الذي هو (الخَيْرَ)، وَوُصُولُ الفِعْلِ إليه بِنَفْسِهِ، فَكَانَ أَصْلُهُ: أَمَرْتُكَ بِالخَيْرِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الأَمْرَ إِنَّمَا يَكُونُ بِشَيْءٍ.

قال ابنُ أَبِي العَافِيَةِ: والدليل علىٰ أَنَّ أَصْلَهُ أَنْ يَتَعَدَّىٰ بحرف الجر، ثم حُذِفَ: قولُه:

... ... فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ

---

(١)الجمل صـ٢٨، والبيت من البسيط، وهو لعمرو بن معديكرب الزبيدي في ديوانه صـ٦٣، الكتاب١/ ٣٧، والأصول في النحو١/ ١٧٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٢٧٦، مغني اللبيب٤١٥.

(٢) الفصول والجمل ٢٤٠-٢٤١.

فَتَعَدَّىٰ إِلَىٰ الضَّمِيرِ بِحَرْفِ الجَرِّ.

قال ابن هشام السبتي: وذلك لأن الإضمار يَرُدُّ الأشياءَ إِلَىٰ أُصُولِهَا، قال: وَسَوَّغَ الحَذْفَ وَالنَّصْبَ أَنَّ الخَيْرَ مَصْدَرٌ، فَحَسُنَتْ "أَنْ" وما عَمِلَتْ فيه فِي مَوْضِعِهِ، و"أَنْ" تُحْذَفُ مَعَهَا حُرُوفُ الجَرِّ كَثِيرًا، تقول: أَمَرْتُكَ أَنْ تَفْعَلَ، أي: بِأَنْ تَفْعَلَ، وعَجِبْتُ أَنْ تَفْعَلَ، أي: مِنْ أَنْ تَفْعَلَ، فَيَحْسُنُ الحَذْفُ في هذا لِطُولِ الاسْمِ، فَإِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ "أَنْ" مَصْدَرٌ شُبِّهَ به فَحَسُنَ الحَذْفُ، فَإِنْ قُلْتَ: أَمَرْتُكَ بِزَيْدٍ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ: أَمَرْتُكَ زَيْدًا.

وما قاله ابن هشام هو كلام الأستاذ أبي عبد الله بن أبي العافية، وما قاله ابن أبي العافية هو كلام أبي الحَجَّاجِ الأَعْلَمِ في كتابه شرح أبيات سيبويه(١)، نَقَلَهُ منه بِلَفْظِهِ، من غير أَنْ يُغَيِّرَ منه حَرْفًا وَاحِدًا... وما نَقَلَهُ ابنُ هِشَامٍ، وارَتْضَاهُ من كلام أَبِي عبد الله بنِ أَبِي العَافِيَةِ، الذي هو علىٰ الحقيقة كَلاَمُ الأَعْلَمِ، من التَّحْسِينِ لِحَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ فِي قوله: "بِالخَيْرِ"، فهو فاسدٌ.

❖ وأما قولهم هنا: إِنَّ الخَيْرَ مَصْدَرٌ، يَحسُنَ "أَنْ" وما عَمِلَ فيه فِي مَوْضِعِهِ، فَمَمْنُوعٌ، لا يَصْلُحُ فيه "أَنْ" والفِعْلُ.

❖ وأما تخصِيصُهُمْ حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ بالمصدَرِ فقط ففاسدٌ-أيضًا-؛ لأنه يُحْذَفُ من المصدر ومن غير المصدر، بدليل قوله-تعالىٰ-: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾(٢)، وأصله: مِنْ قَوْمِهِ، فحُذِفَ الجارُّ من القوم، وليس بِمَصْدَرٍ، ولا يقدر بـ"أَنْ" والفعلِ، وهما المُصَحِّحَانِ عِنْدَهُمَا لِلْحَذْفِ.

---

(١) انظر: تحصيل عين الذهب ص ٧٢.

(٢) سورة الأعراف من الآية(١٥٥).

وأيضا فإن حرف الجر لا يحذف من كل مصدر، قال السيرافي(١): وقد يجوز حذف الجَارِّ في "أنْ"، ولا يجوز مع المصدر، كقولك: وَجِلْتُ أَنْ يَأْتِيَنِي زَيْدٌ، ورَغِبْتُ أَنْ أَصْحَبَ أَخَاكَ، ومعناه: رَغِبْتُ في أَنْ أَصْحَبَ أَخَاكَ، ووَجِلْتُ مِنْ أَنْ يأْتِيَنِي زَيْدٌ، ولو جعلتَه مَصْدَرًا لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الجَارِّ منه، لا تَقُلْ: وَجِلْتُ إِتْيَانَ زَيْدٍ، ولا رَغِبْتُ صُحْبَةَ أَخِيكَ، حتىٰ تقول: مِنْ إِتْيَانِ زَيْدٍ، وفي صُحْبَةِ أَخِيكَ.

❖ وأما استدلالهم علىٰ أن حرف الجر لا يحذف من الاسم بقولهم: أَمَرْتُكَ بِزَيْدٍ، ولا تقل: أَمَرْتُكَ زَيْدًا، فَفَاسِدٌ -أَيْضًا-؛ لأنه ليس بِقِيَاسٍ فَيُحْمَلَ عليه، كما قالوا: دَخَلْتُ البَيْتَ(٢)، ولَمْ يَقُولُوا: دَخَلْتُ الأَمْرَ.

قال ابن خروف: وأيضا فإن الأمر لا يكون إلا بالأحداثِ، لا بالأشخاص، فـ"أَمَرْتُكَ بِزَيْدٍ" مُتَّسَعٌ فيه، أي: أَمَرْتُكَ بِإِكْرَامِهِ أو إِهَانَتِهِ، فلا يُتَّسَعُ فيه ثانيةً بِحَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ"(٣).

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٩١.

(٢) قال سيبويه: "وقد قال بعضُهم: ذهبتُ الشامَ، يشبّهه بالمبهَم؛ إذ كان مكانًا يَقع عليه المكانُ والمذهبُ، وهذا شَاذٌّ؛ لأنّه ليس في "ذهبَ" دليلٌ علىٰ الشام، وفيه دليلٌ علىٰ المذهبِ والمكانِ، ومثلُ ذهبت الشامَ: دخلتُ البيتَ"-الكتاب ١/ ٣٥، يعني أن حرف الجر مع "ذهب" و"دخل" محذوف اتساعا واستخفافا، وانظر-أيضا- الأصول ١/ ١٧١، واللسان: ذهب ١/ ٣٩٤.

(٣) ينظر وشي الحلل ص ١٦٣ – ١٦٧.

الدراسة:

اعترض اللَّبْلِيُّ علىٰ ابنِ هشامٍ اللخميِّ هنا أربعة اعتراضات:

الاعتراض الأول:

اعتراضه علىٰ تحسينه حَذْف حرف الجر في قوله (بالخير) بأنه فاسد.

وقوله: إِنَّ الخَيْرَ مَصْدَرٌ، يَحسُنَ "أنْ" وما عَمِلَ فيه فِي مَوْضِعِهِ، تعقبه اللَّبْلِيّ بأنه "مَمْنُوعٌ، لا يَصْلُحُ فيه "أنْ" والفِعْلُ".

وإليك البيان:

ما اعترض به اللَّبْلِيّ علىٰ ابن هشام اللخمي من أن حذف حرف الجر من:"أمرتك الخير" فاسد، قد أجازه النحاة(١)، إلا أن سيبويه ذكر أنه قليل فقط، ولم يقل بمنعه ولا فساده، حيث قال:" وليست (أستغفِرُ الله ذنبًا)، و(أمرتك الخيرَ) أكثرَ في كلامهم جميعـًا، وإنَّما يَتكلّم بها بعْضُهُمْ"(٢).

ويقول المبرد في جواز ذلك –أيضا–:" أمرته أن يقوم يا فتىٰ. فالمعنىٰ: أمرته بأن يقوم، إلا أنك حذفت حرف الخفض. وحذفه مع (أن) جيد. وإذا كان المصدر علىٰ وجهه جاز الحذف، ولم يكن كحسنه مع (أن)؛ لأنها وصلتها اسمٌ."(٣)

---

(١) المقتضب٢/ ٣٥-٣٦ ، الأصول لابن السراج١/ ١٧٨ ، اللامات للزجاجي١٣٩ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٢٧٨، الإيضاح العضدي١٧٣-١٧٤ ، الخصائص١/ ٢٨٥، شرح المقدمة المحسبة٢/ ٣٦٠-٣٦١، المفصل٣٨٧، اللباب للعكبري١/ ٢٦٩، شرح المفصل لابن يعيش٤/ ٥١٤-٥١٥، شرح شذور الذهب٤٧٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٨.

(٣) ينظر: المقتضب٢/ ٣٥-٣٦.

فأما المصدر غير (أن) فنحو: أمرتك الخير يا فتىٰ؛ -ثم ذكر بيت: (أَمَرْتُكَ الخَيْرَ) ثم قال-: فهذا يصلح علىٰ المجاز. وأما (أن) فالأحسن فيها الحذف؛ كما قال الله -عز وجل-: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾(١).

و بمثل قول سيبويه قال السيرافي في شرحه وزاد أنه ليس كلّ ما كان متعدّيا بحرف جرّ جاز حذفه إلا ما كان مسموعا من العرب سماعا، فقال: ألا ترىٰ أنك تقول: مررت بزيد، وتكلمت في زيد، ولا تقول: مررت زيدا، ولا تكلمت زيدا، كما تقول: أمرتك الخير، ودخلت البيت، في معنىٰ: أمرتك بالخير، ودخلت في البيت(٢).

وقال السهيلي :"حذف "الباء" من "أمرتك الخير" إنما يكون بشرطين: أحدهما: اتصال الفعل بالمجرور، فإن تباعد منه لم يكن بد من "الباء": نحو قولك: "أمرت الرجل يوم الجمعة بالخير" يقبح حذف الباء.

والشرط الثاني: أن يكون المأمور به حدثًا، فإن كان جسمًا أو جوهرًا، لم تحذف الباء من نحو: "أمرتك بزيد"، ولا تقول: أمرتك زيدًا، لأن الأمر في الحقيقة ليس به، ولا للتكليف به متعلق، وإنما تدخل الباء عليه مجازًا، كأنك قلت: أمرتك بضرب زيد أو إكرامه، ثم حذفت"(٣).

وقد ذكر ابن يعيش أن الأفعال المقتضية للمفعول علىٰ ضربين: متعدية بنفسها، ومتعدية بواسطة حرف من حروف الجر، ثم قال عن الأخيرة:" وخصّ كلُّ قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف. هذا هو القياس، إلَّا إنهم قد يحذفون

(١) من سورة الإسراء من الآية(٢٣). وينظر: المقتضب٢/ ٣٥-٣٦.

(٢) ينظر:شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٧٨- ٢٧٩.

(٣) ينظر:نتائج الفكر صـــ٢٥٩- ٢٦٠.

هذه الحروف في بعض الاستعمال؛ تخفيفًا في بعض كلامهم، فيصل الفعلُ بنفسه، فيعمل. قالوا من ذلك: "اخترت الرجالَ زيدًا"، و"استغفرت اللهَ ذنبًا"، و"أمرت زيدًا الخيرَ". قال الله تعالىٰ: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾(١)، فقولهم: "اخترت الرجالَ زيدًا"، أصله: "من الرجال"؛ لأنّ "اختار" فعل يتعدّىٰ إلىٰ مفعول واحد بغير حرف الجرّ، وإلىٰ الثاني به. والمُقدَّم في الرتبة هو المنصوب بغير حرف جرّ، فإن قدّمت المجرور؛ فلضربٍ من العناية للبيان، والنيّةُ به التأخير.

ثم ذكر بيت "أمرتك الخير"، ثم علق عليه بقوله: والمراد: بالخير، فحذف حرف الإضافة، ثم ذكر بيت "أستغفر الله" فقال فيه-:والمراد: "من ذنبٍ"، وهو في البيت الأوّل أسهل منه ها هنا؛ لأن "الخَيْر" مصدرٌ، والمصدر مقدّرٌ بـ "أنْ" والفعلِ، وحرفُ الجرّ يحذف كثيرًا مع "أنْ"، فساغ مع ما كان مقدّرًا به".(٢).

تعقيب:

تبين لي أن اللَّبْلِيّ-هنا- لم يكن مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي؛ لأن (الخير) هنا مصدر يحسن (أن) وما عمل فيه في موضعه، فجاز حذف حرف الجر معه؛ قياسا علىٰ جواز حذفه كثيرا مع "أن" والفعل. والله أعلم.

*** *** ***

(١) من سورة الأعراف من الآية (١٥٥).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥١٤- ٥١٥).

الاعتراض الثاني

تخصيص **ابن هشام اللخمي** حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ بالمصدر فقط، **تعقبه اللَّبْلِيّ** بأنه فاسدٌ-أيضًا-؛ لأنه يُحْذَفُ من المصدر، ومن غير المصدر، بدليل قوله- تعالىٰ-: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾، وأصله: مِنْ قَوْمِهِ، فحُذِفَ الجارُّ من القوم، وليس بِمَصْدَرٍ، ولا يقدر بـ"أنْ" والفعلِ، وهما المُصَحِّحَانِ عِنْدَهُ لِلْحَذْفِ.

الدراسة:

قد أصاب اللَّبْلِيّ في اعتراضه؛ لأن تخصيص ابن هشام اللخمي حذف حرف الجر بالمصدر فقط، لا يتابع عليه؛ لأنه قد يحذف مع المصدر ومع غيره، وذلك الحكم يدعمه السماع.

قال سيبويه في باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلىٰ مفعولين فإن شئت اقتصرتَ علىٰ المفعول الأول وإن شئت تعدّىٰ إلىٰ الثاني كما تعدىٰ إلىٰ الأول:"وذلك قولك: أعطَىٰ عبدُ الله زيدًا درهمًا، وكسوتُ بِشْرًا الثَّيابَ الجيادَ. ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ الله، ومثل ذلك قوله -عزّ وجلّ-: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾، وسميته زيدًا، وكسيت زيدًا أبا عبد الله، ودعوته زيدًا إذا أردت: (دعوته) التي تجري مجرىٰ: (سميته)، وإن عنيت الدعاء إلىٰ أمر لم يجاوز مفعولا واحدًا".-ثم ذكر البيتين : (أستغفر الله...)و:(أمرتك الخير...) ثم قال: "وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة، فتقولُ: اخترتُ فلانًا من

الَّرجالِ، وسمّيته بفلان، كما تقول: عرّفتُه بهذه العلامة، وأوضحتهُ بها، وأستغفِرُ الله من ذلك، فلمَّا حذفوا حرَف الجر عَمِلَ الفعلُ. ومثل ذلك قول المتلمَّس(١):

آلْيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ والحبُّ يأكُلُهُ في القَرْيَةِ السَّوسُ

يريد: علىٰ حَبِّ العراق. وكما تقول: نُبِّئتُ زيدًا يقول ذاك، أي عن زيد"(٢).

وقال الفراء:" قوله: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ وجاء التفسير: اختارَ منهم سبعين رجلا. وإِنَّما استجيز وقوع الفعل عليهم إذ طرحت (من)؛ لأنه مأخوذ من قولك: هَؤُلاءِ خير القوم، وخير من القوم. فلما جازت الإضافة مكان (مِن) ولم يتغير المعنىٰ استجازوا أن يقولوا: اخترتكم رجلا، واخترت منكم رجلا(٣).

تعقيب:

أرجح أن يكون الحذف مع المصدر ومع غيره، كما ذهب إليه اللبلي، لا كما خصه ابن هشام اللخمي؛ لما سبق من السماع، ومن سمع حجة علىٰ من لم يسمع. والله أعلم.

*** *** ***

(١) البيت من البسيط، وهو للمتلمس في ديوانه صـ٩٥، والكتاب ١/ ٣٨، الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد٤٨.

(٢) ينظر: الكتاب / ٣٧-٣٨.

(٣)معاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٥، ٥٠٣. وينظر أيضا في معاني القرآن للأخفش١/ ٣٣٩، وتأويل مشكل القرآن١/ ١٤٥، والمقتضب٢/ ٣٢١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/ ٣٧٩.

الاعتراض الثالث:

ما حكم به **ابن هشام اللخمي** من حسن حذف حرف الجر مع المصدر، **اعترضه اللَّبْلِيّ** بعدم جوازه مع كل مصدر؛ مُسْتَدِلًّا بقولِهِ: وَجِلْتُ أَنْ يَأْتِيَنِي زَيْدٌ، ورَغِبْتُ أَنْ أَصْحَبَ أَخَاكَ، ...معناه: رَغِبْتُ فِي أَنْ أَصْحَبَ أَخَاكَ، ووَجِلْتُ مِنْ أَنْ يأْتِيَنِي زَيْدٌ، ولو جعلتَه مَصْدَرًا لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الجَارِّ منه، لا تَقُلْ: وَجِلْتُ إِتْيَانَ زَيْدٍ، ولا رَغِبْتُ صُحْبَةَ أَخِيكَ، حتىٰ تقول: مِنْ إِتْيَانِ زَيْدٍ، وفي صُحْبَةِ أَخِيكَ.

الدراسة:

يعضد اللبلي في اعتراضه ما ذهب إليه جمهور النحاة من امتناع الحذف إذا لم يؤمن اللبس(١)؛ لذا لا يجوز الحذف مع كل مصدر.

قال أبو حيان: "فلو أتيت بصريح المصدر، فقلت: عجبت من خروجك لم يجز حذف الحرف، وإنما جاز مع (أنْ) و(أنّ) لطولها بمتعلقهما، واستدعىٰ الطول التخفيف. وفي محفوظي أن الكسائي أجاز حذف الحرف المتعين مع المصدر كما أجازه مع (أنْ) و(أنّ).

فإن لم يتعين الحرف، بأن يكون الفعل يتعدىٰ بحرفين مختلفي المعنىٰ كـ(رغب)، تعدَّىٰ بـ (في)، وتعدَّىٰ بـ (عن) – لم يجز حذفه، فلا يجوز أن تقول: رغبت أن تقوم؛ إذ يحتمل أن يكون التقدير: رغبت في أن تقوم، فتكن مؤثراً للقيام، ويحتمل أن يكون التقدير: رغبت عن أن تقوم، فتكون مختاراً عدم القيام"(٢)

---

(١) ينظر في شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ٤٤٤، شرح ابن الناظم ١٧٩-١٨٠، إرشاد السالك١/ ٣٤٢، شرح ابن عقيل٢/ ١٥٠-١٥١، المقاصد الشافية٣/ ١٤٨، شرح المكودي١٠٧، شرح الأشموني١/ ٤٤٢-٤٤٣، التصريح١/ ٤٦٨-٤٦٩.

(٢) التذييل٧/ ١٥.

وقال الشاطبي:" لا بد في جواز الحذف من شرط، وهو ألا يؤدي حذف الجار إلىٰ اللبس ... أي: إن الحذف يطرد مع (أَنَّ) و(أَنْ) إذا أُمِنَ اللبسُ ... فإن وقع بسببه لبس لم يحذف ولزم إثباته، نحو قولك: رغبت أن يكون كذا، فإن هذا الحذف غير جائز لاحتماله؛ إذ لا يعرف هل المراد: رغبت في أن يكون كذا، أو رغبت عن أن يكون كذا، وهما معنيان مختلفان، فامتنع الحذف للبس الحاصل بسببه، فلو كان علىٰ المقصود دليلٌ في رغبت ونحوه، لجاز الحذف، كما تقول: أحببت مرافقَتَك، ورغبتُ أن تكونَ معي، ومنه في الكتاب العزيز:﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾[1]، فسياق الآية يدل علىٰ أن المعنىٰ: وترغبون في أن تنكحوهن، ولو لم يكن ثَمَّ دليلٌ لما جاز، بل يجب التصريحُ بالحرفِ الجارِّ".[2].

تعقيب:

الذي يظهر لي أن حذف الجار ليس جائزا مع كل مصدر، فإذا لم يكن دليل علىٰ المحذوف فيجب التصريح بالحرف الجار؛ لئلا تتداخل المعاني، فظهر أن اللَّبْلِيّ كان مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي. والله أعلم.

*** *** ***

(١) من سورة النساء من الآية (١٢٧).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ١٤٨)، و ينظر -أيضا- في شرح كتاب سيبويه٣/ ٣٩١، التذييل٧/ ١٥، وأوضح المسالك٢/ ١٦٢، وإرشاد السالك١/ ٣٤١-٣٤٢، والمساعد١/ ٤٢٩، تمهيد القواعد٤/ ١٧٢٨، التصريح١/ ٤٦٨-٤٦٩، همع الهوامع٣/ ٩، الأشموني١/ ٤٤٣.

الاعتراض الرابع

استدلال **ابن هشام اللخمي** علىٰ أن حرف الجر لا يحذف من الاسم بقولهم: أَمَرْتُكَ بِزَيْدٍ، ولا تقل: أَمَرْتُكَ زَيْدًا، **تعقبه اللَّبْلِيّ** بأنه :"فَاسِدٌ-أَيْضًا-؛ لأنه ليس بِقِيَاسٍ فَيُحْمَلَ عليه، كما قالوا: دَخَلْتُ البَيْتَ، ولَمْ يَقُولُوا: دَخَلْتُ الأَمْرَ".

وبأن الأمر لا يكون إلا بالأحداثِ، لا بالأشخاص، فـ"أَمَرْتُكَ بِزَيْدٍ" مُتَّسَعٌ فيه، أي: أَمَرْتُكَ بِإِكْرَامِهِ أو إِهَانَتِهِ، فلا يُتَّسَعُ فيه ثانيةً بِحَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ.

الدراسة:

ذهب سيبويه إلىٰ شذوذ الحذف ههنا حيث قال: "وقد قال بعضُهم: ذهبتُ الشامَ، يشبّهه بالمبهَم؛ إذ كان مكانًا يَقع عليه المكانُ والمذهبُ، وهذا شَاذٌّ؛ لأنّه ليس في (ذهبَ) دليلٌ علىٰ الشام، وفيه دليلٌ علىٰ المذهبِ والمكانِ، ومثلُ ذهبت الشامَ: دخلتُ البيتَ"(١)

وذهب ابن السراج وغيره من النحويين إلىٰ أن حذفه هنا ليس قياسا-أيضا- وإنما يكون اتساعًا وطلبا للخفة(٢).

وذهب ابن يعيش إلىٰ أن هذا الحذف، وإن كان ليس بقياس، لكن لا بدّ من قَبُوله؛ لأنّك إنما تنطق بلغتهم، وتَحْتَذِي في جميعِ ذلك أمثلتَهم، ولا تَقيس عليه، فلا تقول في "مررت بزيد": "مررت زيدًا"(٣).

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥.

-(٢) الأصول ١/ ١٧١، وينظر في التعليقة علىٰ كتاب سيبويه١/ ٦١،الإيضاح العضدي١٧٠- ١٧١، وشرح المقدمة المحسبة٢/ ٣٠٧، أسرار العربية١٤٣، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٢٧٣، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٢٨، ارتشاف الضرب٣/ ١٤٣٥، شرح الأشموني١/ ٤٨٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل(٤/ ٥١٥)

وقد يعتذر عما ذهب إليه اللبلي من كون المأمور به من الأشخاص والأصل أن يكون المأمور به حدثًا، بأنه إن كان جسمًا أو جوهرًا، لم تحذف الباء من نحو: "أمرتك بزيد"، ولا تقول: أمرتك زيدًا؛ لأن الأمر في الحقيقة ليس به، ولا للتكليف به متعلق، وإنما تدخل الباء عليه مجازًا، كأنك قلت: أمرتك بضرب زيد أو إكرامه، ثم حذفت(١).

تعقيب:

الذي يظهر لي أن اعتراض اللبلي مدفوع بما ذهب إليه ابن يعيش من أن: هذا الحذف، وإن كان ليس بقياس، لكن لا بدّ من قَبُوله؛ لأنّك إنما تنطق بلغتهم، وتَحْتَذِي في جميعِ ذلك أمثلتَهم.

وبأنّ الفعل إذا تعدّىٰ بحرف الجرّ وكثر استعماله، وصار ذلك معلوما حذف اختصارا حين علم أنّ أصل الكلام كذلك، أو اتساعا وطلبا للخفة(٢). والله أعلم

*** *** ***

(١) ينظر في نتائج الفكر صـــ٢٦٠.

(٢) ينظر في:الأصول ١/ ١٧١، التعليقة علىٰ كتاب سيبويه١/ ٦١، وشرح المقدمة المحسبة٢/ ٣٠٧، أسرار العربية١٤٣، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٢٧٣، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٢٨، الكناش ٢/ ٨٨، ارتشاف الضرب٣/ ١٤٣٥، شرح الأشموني١/ ٤٨٦.

٤-تعدية (ترك).

ذكر ابن هشام اللخمي ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

ثم قال:"(ذَا) حالٌ من (الكافِ) في (تَرَكْتُكَ)، والعاملُ فيه (تَرَكَ)، وهو بمعنىٰ (صَاحِبٍ)، أيْ: تركْتُكَ صاحبَ مالٍ، وهو عند ابن درستويه: مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ(تَرَكْتُ)؛ لأنها تَتَعَدَّىٰ عندَهُ إلىٰ مفعولَيْنِ، والثَّانِي هو الأَوَّلُ، وهَذَا وَهْمٌ؛ لأن (تَرَكْتُ) في معنىٰ (خَلَّيْتُ)، وخَلَّيْتُ لا يجِيءُ معها إلا الحالُ، فكذلك لا يجيءُ مَعَ (تَرَكْتُ) إلا الحالُ. والفعل يُحْمَلُ مرةً علىٰ النَّظِيرِ، ومَرَّةً علىٰ النَّقِيضِ، وقد حُمِلَ ههنا علىٰ النَّظِيرِ"(٢).

واعترض عليه اللَّبْلِيّ بقوله: "وقوله: (ذَا مَالٍ) منصوب علىٰ الحال من الكاف في (تَرَكْتُكَ)، والعامل فيه (تَرَكْتُكَ)، أي: خَلَّيْتُكَ صَاحِبَ مَالٍ، و(تَرَكْتُ) بمعنىٰ خَلَّيْتُ، وقال ابن درستويه(٣): هو مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ(تَرَكْتُكَ)؛ لأن (تركت) عنده يتعدىٰ إلىٰ مفعولين، والثَّانِي هو الأَوَّلُ، ورُدَّ ذلك عليه(٤).

وقيل(٥): لا يتعدىٰ (تَرَكْتُ) إلا إلىٰ مفعول واحد، قالوا: لأن (تركت) في معنىٰ (خَلَّيْتُ)، و(خَلَّيْتُ) لا يَجِيءُ معها إلا الحَالُ، فكذلك لا يَجِيءُ مع (تَرَكْتُكَ) إلا

---

(١)الجمل صـ٢٨، وقد سبق تخريج البيت.

(٢) الفصول والجمل ٢٤١.

(٣) انظر قوله في الفصول والجمل ٢٤١، والخزانة ١/ ٣٤٠.

(٤) الذي رد علىٰ ابن درستويه هو ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ص ٢٤١.

(٥) القائل ابن هشام اللخمي علىٰ ابن درستويه.

الحالُ، والفعل تارةً يُحْمَلُ علىٰ النَّظِيرِ، ومَرَّةً علىٰ النَّقِيضِ، وقد حُمِلَ هنا علىٰ النَّظِيرِ.

وقد جعل بعضهم (تَرَكْتُكَ) بمعنىٰ (صَيَّرْتُكَ)، لا بمعنىٰ (خَلَّيْتُكَ)، حتىٰ قال ابن السيد ...: فيمكن أن يكون عند ابن درستويه بهذا المعنىٰ، فَيُعَدِّيهِ إلىٰ مفعولَيْنِ، ولا يَرِدُ عليه ما ذكروه"(١).

الدراسة:

اعتراض اللَّبْلِيّ علىٰ ابن هشام اللخمي –هنا– يكمن في توهيمه ابن درستويه في جعله (ذا) مفعولا ثانيا؛ محتجا بأن (تركت) في معنىٰ (خليت)، وخليت لا يجيء معها إلا الحال، فكذلك لا يجيء مع (تركت) إلا الحال، وقد حمل اللبلي: (ترك) هنا علىٰ معنىٰ: (صير) كما ذهب إليه ابن درستويه؛ فلا وجه لاعتراض ابن هشام.

وإليك البيان:

الفعل (ترك) له معان منها (طَرَحَ، وخَلَّىٰ، وخَلَّفَ)، فإذا كان علىٰ أحد هذه المعاني، فالمنصوب الثاني بعدها–إن وجد– يعرب حالا(٢).

ومن هذه المعاني: (جَعَلَ) و (صَيَّرَ) فقد ألحقها كثير من النحويين واللغويين ومعربي القرآن بـ(صير) في المعنىٰ والعمل(٣) فتنصب مفعولين.

---

(١) وشي الحلل ص: ١٦٧: ١٦٨.

(٢) ينظر في: بحر العلوم للسمرقندي١/ ٢٧٣، والكشاف١/ ٧٤، وأساس البلاغة (ترك)، وأنوار التنزيل للبيضاوي١/ ٥٠، وفتوح الغيب٢/ ٢٣٩-٢٤٠، والعدة في شرح العمدة لابن فرحون٣/ ١٤٧، غرائب القرآن للنيسابوري١/ ١٧٤، نواهد الأبكار١/ ٤٢٦-٤٢٧، حاشية الشهاب علىٰ تفسير البيضاوي١/ ٣٧٤.

(٣) ينظر في مفاتيح الغيب٢/ ٦٩، ٣٤٨، تسهيل الفوائد٧١، شرح الكافية الشافية٢/ ٥٤٨، شرح ابن الناظم١٤٥، البحر المحيط٧/ ١٣٥، التذييل٦/ ٣٨، ٤٠، ٤١، شرح ألفية ابن مالك لابن

قال الزمخشري: "ترك: بمعنىٰ (طرح وخلىٰ) ، إذا علق بواحد ، كقولهم : تركه ترك ظبي ظله. فإذا علق بشيئين كان مضمنًا معنىٰ: (صير) فيجري مجرىٰ أفعال القلوب"(١)

فَحَصْرُ ابن هشام اللخميِّ الإعرابَ في وجه واحد تبعا لمعنىٰ واحد لا وجه له.

❖ **-ومن مجيئها بمعنىٰ (صير) قوله تعالىٰ:** ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾(٢). جوز أبو حيان أن تكون ترك بمعنىٰ صير. وذكر أن في تضمين (ترك) معنىٰ التصيير، وتعديته إلىٰ اثنين خلافا، والصحيح جواز ذلك(٣).

❖ -وقوله تعالىٰ:﴿ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ﴾(٤) ﴿ كَٱلْمُعَلَّقَةِ ﴾: حال من (ها) في (تَذَروها) فيتعلَّق بمَحْذُوف، أي: فتذُروها مُشْبِهةً المُعَلَّقة، ويجُوز ...: أن يَكُون مفعولًا ثانيًا لأن قولك: (تَذَر) بمعنىٰ: (تَتْرك) ، و (تَرَك) يتعدَّىٰ لاثْنَيْن إذا كان بِمَعْنَىٰ: (صيَّر)(٥).

الوردي٢٤٤، إرشاد السالك ٢٧٣، شرح المكودي٨٣، همع الهوامع١/ ٥٤٤، شرح الأشموني١/ ٣٦٢، تفسير أبي السعود١/ ٥١، تاج العروس (ترك).

(١) الكشاف١/ ٧٤، وينظر في أساس البلاغة (ترك) وفتوح الغيب٢/ ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) من سورة البقرة من الآية (١٧).

(٣) البحر ١/ ٧٥، وينظر في هذا أيضا: الكشاف١/ ٧٤، والدر المصون١/ ١٦٣، واللباب في علوم الكتاب١/ ٣٧٨، وأنوار التنزيل١/ ١٨٦.

(٤) من سورة النساء من الآية (١٢٩).

(٥) ينظر :الدر المصون٤/ ١١١، واللباب في علوم الكتاب(٧/ ٥٧).

❖ -وقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ﴾[1] فيها وجهان ، أحدهما : أنها في محل نصب علىٰ الحال من فاعل (جِئْتُمونا)، و (قد) مضمرة علىٰ رأيٍ، أي : وقد تركتم . والثاني: أنها لا محلَّ لها؛ لاستئنافها، و (ما) مفعولة ب (ترك) ، وهي موصولة اسمية ، ويضعفُ جَعْلُها نكرة موصوفة والعائد محذوف أي: ما خوَّلْناكموه، و(ترك) هنا متعدية لواحد؛ لأنها بمعنىٰ التخلية، ولو ضُمِّنَتْ معنىٰ:(صيَّر) تَعَدَّت لاثنين، و (خَوَّل) يتعدىٰ لاثنين؛ لأنه بمعنىٰ: (أعطىٰ، ومَلَّك)... وقوله: ﴿ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ﴾متعلق بـ(تَرَكْتُم) ويجوز أن يضمَّن: (ترك) –هنا- معنىٰ: (صَيَّر) فيتعدَّىٰ لاثنين، أولهما (الموصول) ، والثاني: (هذا الظرف)، فيتعلَّق بمحذوف أي : وصيَّرتم الترك الذي خوَّلناكموه كائنًا وراء ظهوركم"[2] .

❖ -وقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾[3] فـ(بَعْضَهُمْ) مفعول أول، وجملة (يَمُوجُ في بَعْضٍ) في موضع المفعول الثاني[4].

❖ -وقوله تعالىٰ:"﴿ وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾[5]: قوله:﴿ رَهْوًا ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولًا ثانيًا علىٰ أنَّ (تَرَكَ) بمعنىٰ: (صَيَّر) ، وأَنْ يكونَ حالًا علىٰ أنَّها ليسَتْ بمعناها"[6].

---

(١) من سورة الأنعام من الآية (٩٤).

(٢) ينظر : الدر المصون٥/ ٤٦-٤٧ ، واللباب في علوم الكتاب٨/ ٢٩٤.

(٣) سورة الكهف من الآية (٩٩).

(٤) ينظر في: شرح الكافية الشافية٢/ ٥٤٨، ٥٥٠، أوضح المسالك٢/ ٤٦، التصريح١/ ٣٦٧.

(٥) من سورة الدخان من الآية (٢٤).

(٦) ينظر: الدر المصون٩/ ٦٢١، واللباب في علوم الكتاب١٧/ ٣٢١.

❖ – ومنه قول عنترة[1]:

فتركتُــه جَــزَرَ السِّــباعِ يَنُشْــنَه ما بــينَ قُلَّــةِ رأسِــه والمِعْصَــمِ

يَصِحُّ فيه أن يكون: (جَزَرَ السِّباع) مفعولًا ثانيًا لـ (تَرَكَ) بمعنىٰ: (صَيَّر)[2].

❖ – وقول الشاعر[3]:

وَرَبَّيْتُــهُ حَتَّــىٰ إِذَا مَــا تَرَكْتُــهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَىٰ عَنِ الْمَسْحِ

فقد استعمل: (ترك) بمعنىٰ :(صير) فنصب بها مفعولين الأول:(ضمير الغائب) والثاني:(أخا القوم)[4].

❖ وقول الشاعر[5]:

تَرَكْنَا فِي الحَضِيضِ بَنَاتَ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَىٰ النُّسُورِ

فقوله: (تركنا): جملة من الفعل والفاعل، وقوله: (بنات عوج): كلام إضافي: مفعوله، و: (في الحضيض): يتعلق بـ(تركنا)، قوله: (عواكف): نصب علىٰ أنه مفعول ثانٍ لـ(تركنا)، و(ترك) من أفعال التصيير.[6].

---

(١) البيت من الكامل في شرح ديوانه صـ١٧٤، وتخليص الشواهد١/ ٤٤٥، وينظر: الكشاف١/ ٧٥، البحر المحيط٧/ ١٣٥، أنوار التنزيل١٨٦، تفسير أبي السعود١/ ٥١، روح المعاني٢٠/ ١٣٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ٩/ ٧، واللباب في علوم الكتاب١٥/ ٣١٠.

(٣)البيت من الطويل وهو لفرعان بن الأعرف في ابنه، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية١/ ٣٨٨،شرح ابن الناظم١٤٥، التذييل٦/ ٤٠، تخليص الشواهد٤٤٣.

(٤) ينظر في: المقاصد النحوية٢/ ٨٥٤.

(٥) البيت من الوافر، لقائل مجهول، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٣١٠،شرح ابن الناظم٢٢٦، المقاصد الشافية٣/ ٤٠٨، التصريح١/ ٥٦٣.

(٦) المقاصد النحوية٣/ ١١٠٦.

ومما يؤيد اللَّبْلِيّ في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي –غير ما ذُكِرَ– ما ذكره البغدادي حيث قال بعد أن ذكر نص ابن هشام اللَّخْمِيّ الذي وهم فيه ابن درستويه:" وَالصَّوَابُ أَن: (ترك) يتَضَمَّن معنىٰ: (جعل)، فيتعدىٰ تعديته، وَهَذَا مستفيض لَا يخفىٰ علىٰ مثله، وَقَالَ ابْن خلف: و(تركتك) إِن كَانَ بِمَعْنىٰ (صيرتك) كَانَ (ذَا) مَال مَفْعُولا ثَانِيًا، كَمَا تَقول: (تركتُ زيدًا فَقِيهَ الْبَلَدِ) إِذا كنت أَنْت الَّذِي فقهته وعلمته، وَمِنْه قَوْله سُبْحَانَهُ ﴿ وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً ﴾[1]، أَيْ: جعلناها وصيَّرْناها، وَإِن كَانَت بِمَعْنىٰ: (خلفتك) كَانَ: (ذَا مَال) حَالًا، كَمَا تَقول: تركت زيدا، وَهُوَ فَقِيه الْبَلَد، انْتهىٰ"[2].

تعقيب:

تبين لي أن اللبلي كان مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي، وأن ابن هشام لم يكن مصيبا في توهيمه ابن درستويه؛ لأنه يمكن أن يكون (ترك) عنده بمعنىٰ: (صير) ، فَيُعَدِّيهِ إلىٰ مفعولَيْنِ، ولا يَرِدُ عليه ما ذكره ابن هشام اللخمي، ونظائره كثيرة مستفيضة، وجَعْلُ (تَرَكَ) بمعنىٰ: (صيَّرَ) في هذا البيت خاصة، أوفقُ للمعنىٰ، يعني أنه يأمره بفعل الخير؛ لأنه أنعم عليه، فصيره وجعله ذا مال.

ويدعم اللَّبْلِيَّ في اعتراضه هذا السماعُ المستفيضُ. ولما قرره البغدادي سابقا. والله أعلم.

*** *** ***

(١) من سورة القمر من الآية (١٥).

(٢) خزانة الأدب١/ ٢٤٠-٢٤١.

٥-الإخبار بالمعرفة عن النكرة

ذكر ابن هشام اللخمي ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

كـأَن سَـبِيئَةً مـن بَيْـتِ رَأْسٍ يَكـونُ مِزاجَهـا عَسَـلٌ ومَـاءُ

ثم قال:"الشاهدُ في البيتِ أَنَّهُ جَعَلَ (مِزاجَها) خبرَ (يكونُ)، وهو معرفةٌ، وجَعَلَ (عَسَلًا) الاسمَ، وهُو نَكِرَةٌ، وهذه روايةُ سيبويهِ واسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَىٰ ما اسْتَشْهَدَ بِهِ أبو القاسِمِ، والذي دَعَا حسانَ إلىٰ ذلك ضرورةُ الشِّعْرِ؛ لأن القوافيَ مرفوعةٌ، ويجبُ أن تعلمَ أنَّ العَرَبَ لا تفعلُ شيئًا لضرورةٍ إلا وهي تَنْحُو به نَحْوًا من القياسِ، فالضرورةُ في هذا البيتِ تحسُنُ من أربعَةِ أَوْجُهٍ: ... ولأبي عليٍّ تقديرٌ يُخْرِجُهُ من حَيِّزِ الضَّرُورةِ، وهو أَنَّهُ نَصَبَ (مِزاجَها) علىٰ الظَّرْفِ، فلا يكون –إذن– منصوبًا بـ(كان) بل بالمحذوفِ الذي يقدَّرُ في الخَبَرِ، ويكونُ تقديرُهُ علىٰ المعنىٰ: يكونُ مكانَ مزاجِها عسلٌ وماءٌ."(٢)

وقد اعترض عليه اللَّبْلِيّ بقوله:" وقد رَامَ النَّاسُ إِخْرَاجَ بَيْتِ حَسَّانَ من الضرورة، وأنه ليس فيه إِخْبَارٌ عن النكرة بالمعرفة بِوُجُوهٍ:

منها: أَنَّ نَصْبَ "مِزَاجَهَا" ليس علىٰ خَبَرِ "كان"، بل هو منصوب علىٰ الظَّرْفِ، وبَيَانُهُ: أن "مِزَاجَهَا" مصدرٌ، والمصادر تُحْذَفُ الظُّرُوفُ قَبْلَهَا، وتَنُوبُ المصادرُ مَنَابَهَا، وتُعْرَبُ المصادرُ بِإِعْرَابِ الظُّرُوفِ، فيمكن أن يكون إعراب "مِزَاجَهَا" علىٰ أنه ظَرْفٌ؛ لأنه أُقِيمَ مُقَامَ "وَقْتٍ"، و"حِينٍ"، وما أشبه ذلك، ويكون

(١) الجمل صـ٤٦ .وقد سبق تخريجه.

(٢) ينظر في: الفصول والجمل٢٥٥-٢٥٦.

التقدير: يَكُونُ وَقْتَ مِزَاجِهَا عَسَلٌ ومَاءٌ، و(حِينٌ ووَقْتٌ) قد يكون فيها وقت مزاجها عسل وماء.

وهذا وَجْهٌ لا يستقيم إلا بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الضميرِ من "يَكُونُ"، فيكون التقدير: يكون فيها وَقْتَ مِزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاء، وحَذْفُ الضمير من الصِّفَةِ والصِّلَةِ لا يكون إلا شَاذًّا لو كان، ولذلك لم يَحْمِلْ سيبويه البَيْتَ عليه، وحَمَلَهُ علىٰ ما وقع به الاستشهاد، مع أن ذلك كُلَّهُ خُرُوجٌ عن ظَاهِرِ الكلام في الموضعينِ، فإن الظاهر أَلَّا يُحْذَفَ، والمِزَاجُ ليس بِظَرْفٍ، فهو يَبْعُدُ لذلك(١).

الدراسة:

حكىٰ ابن هشام اللخمي رأي الفارسي وأقره وهو أن نَصَبَ (مِزاجَها) علىٰ الظَّرْفِ، فلا يكون –إذن– منصوبًا بـ(كان) بل بالمحذوفِ الذي يقدَّرُ في الخَبَرِ، ويكونُ تقديرُهُ علىٰ المعنىٰ: يكونُ مكانَ مزاجِها عسلٌ وماءٌ؛ لذا جاء اعتراض اللَّبْلِيّ عليه بأمرين الأول: أن هذا الوَجْه لا يستقيم إلا بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الضميرِ من (يَكُونُ)، وحَذْفُ الضمير من الصِّفَةِ والصِّلَةِ لا يكون إلا شَاذًّا. والثاني: أن المِزَاجَ ليس بِظَرْفٍ.

وإليك البيان:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة؛ لأن النكرة مجهولة غالبًا، والحكم علىٰ المجهول لا يفيد .

قال سيبويه: "ولا يُبْدَأُ بما يكون فيه اللَّبْسُ، وهو النكرة، أَلا ترىٰ أَنَّك لو قلت: كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقًا، كنتَ تُلْبسُ؛ لأَنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في

(١) وشي الحلل ص: ٢٠٩، ٢١٠.

الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَؤوا بما فيه اللَّبس، ويَجعلوا المعرفة خبرًا لِمَا يكون فيه هذا اللبسُ. وقد يجوز في الشعر وفي ضعْفٍ من الكلام، حَمَلَهُمْ علىٰ ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة ضَرَبَ، وأنّه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيدًا، وجعلته خَبَرًا أنه صاحبُ الصَّفة، علىٰ ضعفٍ من الكلام وذلك قول خِداش بن زُهير(١):

فإنّــكَ لا تُبــالي بعــد حَــوْلٍ أَظَبْيٌ كـان أُمَّـك أم حِمـارُ"(٢)

ثم أنشد سيبويه بَيْتَ حَسَّان الذي نحن بصدده.

وقد أجاز ابن مالك مجيء اسم كان نكرة، وخبرها معرفة في الاختيار، فقال عن بيت حسان: ":...جعل (مزاجَها) وهو معرفةٌ خبرَ (كان)، و(عسلٌ) اسمها، وهي نكرة، وليس القائل مضطرا؛ لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماءٌ، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ(كان). ومثله قول القطامي(٣):

قِفـىٰ قبـل التَفَـرُّق يـا ضُـباعا ولا يكُ موقـفٌ منكِ الوَداعـا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارا لا مضطرا؛ لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي منك الوداعا، أو: ولا يك موقفنا الوداعا. والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول."(٤)

---

(١) البيت من الوافر لخداش بن زهير في الكتاب١/ ٤٨، والمقتضب٤/ ٩٤، والمقاصد الشافية٢/ ٧١.

(٢) الكتاب ١/ ٤٨، ٤٩.

(٣) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه صـ٣١، وفي اللمع٣٧، والمفصل٣٤٩-٣٥٠.

(٤) شرح التسهيل١/ ٣٥٦، وينظر في التذييل٤/ ١٨٥، تمهيد القواعد٣/ ١١٢٩-١١٣٠.

فابن مالك هنا قد بنىٰ المسألة علىٰ القياس، قبل أن يستشهد بالسماع؛ حيث قاس المرفوع بعد كان علىٰ الفاعل، والمنصوب بعدها علىٰ المفعول، فجوز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز في باب الفاعل.

ولكن سيبويه قد أبطل مثل هذا القياس قَبْلًا؛ حيث قال:" واعلم أنه إذا وقع في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ، فالذي تَشْغَلُ به (كان) المعرفةُ؛ لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيدًا؛ لأنهما شيئان مختلفانِ."[1]

وهذا البيت فيه روايات:

١- نصب عسل ورفع المزاج، وهي رواية أبي عثمان المازني، علىٰ جعل اسمها معرفةً وخبرها نكرةً، علىٰ القاعدة المستقرة، و (ماء) مرفوع بفعل دلّ عليه الكلام تقديره: وخالطها ماء أو وفيه ماء[2].

٢- رفع (مزاجها) ورفع عسل، ويحتمل ثلاثة تخريجات: أن يضمر في يكون الشأن والقصة والسلافة، أو تجعل كان زائدة[3] وخطأ ابن هشام الأنصاري القول بزيادتها، بأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلىٰ ذلك هنا[4].

---

(١) الكتاب١/ ٤٧.

(٢) ينظر في: المقتضب٤/ ٩٢، شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩، اللمحة في شرح الملحة٢/ ٥٨٤.

(٣) ينظر في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب صـ١٧.

(٤) مغني اللبيب٩١٢.

٣- نصب (مزاجَها) ورفع (عسلٌ)، علىٰ جعل اسم كان نكرةً وخبرها معرفةً، في الشعر ضرورة[١]. وجاز ذلك من حيث كان (عسل وماء) هما جنسين، فكأنه قال : يكون مزاجَها العسل والماء[٢].

وهُناك تخريجٌ لهذه الرّواية علىٰ أنّ الشّاعر أراد (مزاجًا لها) فنوىٰ بالإضافة الانفصال، فأخبر بنكرة عن نكرة[٣].

وفيه قولٌ لأبي عليّ الفارسيّ[٤] يخرجه من حيّز الضّرورة، قال: "مزاجُها ينتصب علىٰ الظّرف تشبيهًا- وهذا الظرف سد مسد الخبر[٥]- وإذا كان ظرفًا لم ينتصب بـ (كان) وجرىٰ مجرىٰ: عندك رجل؛ فكأنّه يقول: يكون عسل وماء في مزاجها"[٦].

أي: نصب (مزاجها) خبرًا لـ (كان) مقدّمًا، وهو معرفة، ورفع (عسل) وما عُطف عليه اسمًا لـ (كان) مؤخّرًا مع كونه نكرة[٧].

---

(١) ينظر في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب صـ١٧.

(٢) المحتسب١/ ٢٧٨، وينظر في علل النحو٢٥٢، العدة في شرح العمدة٢/ ٥٤٥.

(٣) يُنظر: الحُلل في شرح أبيات الجُمل ٤٨، والخزانة ٩/ ٢٨٣.

(٤) لم أهتد لرأيه هذا في كتبه.

(٥) وهذا الوجه قاله أبو علي الفارسي، وحكاه عنه ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ص ٢٥٦، وابن هشام في المغني ص ٩١٢، وانظر: الخزانة ٩/ ٢٨٣، ٢٨٤، وذكره ابن السيد بغير عزو في الحلل ص ٤٨.

(٦)اللمحة في شرح الملحة٢/ ٥٨٤ ،٥٨٥، مغني اللبيب٩١٢.

(٧) يُنظر: الكتاب ١/ ٤٧، وتحصيل عين الذّهب ٧٨، والإفصاح ٦٣.

وحكىٰ ابن هشام اللخمي رأي الفارسي هذا وأقره؛ لذا جاء اعتراض اللَّبْلِيّ عليه بأن هذا وَجْهٌ لا يستقيم إلا بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الضميرِ من "يَكُونُ"، فيكون التقدير: يكون فيها وَقْتَ مِزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاء، وحَذْفُ الضمير من الصِّفَةِ[1] والصِّلَةِ[2] لا يكون إلا شَاذًّا، لو كان؛ ولذلك لم يَحْمِلْ سيبويه البَيْتَ عليه، وحَمَلَهُ علىٰ ما وقع به الاستشهاد، مع أن ذلك كُلَّهُ خُرُوجٌ عن ظَاهِرِ الكلام في الموضعينِ، فإن الظاهر أَلَّا يُحْذَفَ، والمِزَاجُ ليس بِظَرْفٍ، فهو يَبْعُدُ لذلك.

وأقول: إنه وإن كان خروجًا عن الظاهر إلا أن حمل البيت على ما حمله عليه سيبويه يحسن من ثلاثة أوجه:

أولا: أن تقدير المزاج "ظرفًا" غير معهود، فيما يحذف معه الظرف مضافا ويقوم المضاف إليه مقامه.

ثانيا: أن تقدير المزاج ظرفا يؤدي إلىٰ حذف الضمير من (يكون) أي: يكون فيها وقت مزاجها عسل وماء. والحذف خلاف الأصل، وما لا يُحتاج فيه إلىٰ تقديرِ محذوفٍ أَوْلَىٰ.

ثانيا: أن حمل سيبويه البيت علىٰ الضرورة له ما يحسنه ويرفع القبح عنه، فقد قال ابن أبي الربيع:" ومن النحويين من قال ليس في البيت ضرورة، ولو جاء مثل هذا في الكلام لم يكن قبيحًا، لأن مرادَهُ بـ(عسل) نوعٌ منه ، لا يريدُ عسلًا

(١) ينظر في إرشاد السالك٢/ ٤٩٤، المقاصد الشافية٤/ ٦٣٢، شرح الأشموني٢/ ٣٢-٣٢١.

(٢) ينظر في توجيه اللمع٤٩٨، شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣٩٢، والمقاصد الشافية١/ ٥٤٢.

مخصوصًا، فلا يُفَرَّقُ بين أن يقول هنا(عَسَلٌ) أو يقول(الْعَسَلُ)، فكأنه قال: يكونُ مزاجَها العسلُ والماءُ"[1].

تعقيب:

يظهر لي أن اللَّبْلِيّ كان مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام؛ لأن كون الاسم في هذه الأفعال أو المبتدأ نكرة والخبر معرفة فاسد؛ لأنه عكس موضع الكلام، ولو كان الاسم جنسًا، وأفاد تنكيره ما يفيد تعريفه جاز، ولا يكون إلا في الشعر لقباحة اللفظ، وأما قول حسان، فليس بضرورة؛ لأنه يجوز أن يرتفع (المزاج والعسل) علىٰ الابتداء والخبر، ويضمر في يكون ضمير الأمر والشأن، وهو من أحسن الكلام، ويجوز رفع (المزاج) ونصب (العسل) علىٰ الاسم والخبر، ويرتفع الماء بإضمار فعل أي: ومزاجها ماء... "تكون" بالتاء مع رفعهما فيضمر كـ"أن" ما يعود إلىٰ السبيئة، والجملة خبر، ونصب بعضهم المزاج علىٰ الظرف، ورُدَّ بأنه ليس معهودا في الظروف، ولا دليل عليه.[2]. والله أعلم.

*** *** ***

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي٢/ ٧١٩، وينظر في: شرح أبيات سيبويه١/ ٣٩، علل النحو٢٥٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف١/ ٤٢٦-٤٢٨.

٦- زمن المنفي بـ"ليس" ماضٍ هو أم مضارع؟.

ذكر ابن هشام اللخمي ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

بَـدَا لـيَ أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مـا ولا سَـابِقٍ شـيئًا إذَا كَـانَ جَائِيـا

ثم قال: " الشاهد فيه... إضافةُ اسمِ الفاعلِ المعملِ، وذلك قوله: (مدركَ) ما مضىٰ، والدليل علىٰ أنه مُعْمَلٌ أنه خبرُ (ليس)؛ و(ليس) لا تنفي ماضيًا، وإنما تنفي المضارعَ"(٢).

وقد اعترض عليه اللَّبْلِيّ بقوله:" في هذا شاهد علىٰ إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنىٰ الحال أو الاستقبال، قال بعضهم: والدليل علىٰ أنه ليس بمعنىٰ الماضي: أنه خبر "ليس"، و"ليس" لا تنفي ماضيا، وإنما تنفي المضارع، كذا قال ابن هشام، ونسي قولهم: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَهُ، وليس قالها زيدٌ".(٣)

الدراسة:

من شروط إعمال اسم الفاعل الاعتماد علىٰ شيء، والدلالة علىٰ الحال أو الاستقبال(٤)، وقد ذكر ابن هشام اللخمي أن "مدرك" اسم فاعل عامل، والدليل

---

(١)الجمل صـ٨٦. والبيت من الطويل وهو لزهير في ديوانه صـ١٤٠، وكتاب سيبويه١/ ١٦٥.

(٢) الفصول والجمل٣١٩.

(٣) وشي الحلل ص: ٤٠٨.

(٤) ينظر في: شرح المقدمة المحسبة٢/ ٣٨٩، شرح المفصل لابن يعيش١/ ٢٤٣، والاعتماد أن يكون خبرًا لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو حالًا لذي حال، أو معتمدًا علىٰ ألف الاستفهام، أو (ما) النافية.

علىٰ عمله أنه خبر "ليس"، وهي لا تنفي الماضي، بل تنفي المضارع، لذا اعترض عليه اللَّبْلِيّ بإثبات نفيها للماضي –أيضا– مستدلا بالسماع.

وإليك البيان:

المسألة فيها أقوال:

الأول: أن النفي بها لا يتقيد، بل هي للنفي مطلقًا.(١)

الثاني: أنها لنفي الحال، وقد تنفي المستقبل؛ لأن العرب شّركوا بينهما في صيغة واحدة(٢).

قال ابن السراج: "وإنما امتنعت من التصرف؛ لأنك إذا قلت: (كان) دللت علىٰ ما مضىٰ، وإذا قلت: (يكون) دللت علىٰ ما هو فيه، وعلىٰ ما لم يقع، وإذا قلت: ليس زيد قائمًا الآن أو غدا، أدت ذلك المعنىٰ الذي في يكون، فلما كانت تدل علىٰ ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها"(٣).

الثالث: أنها مختصة بالحال(٤) ، وهو رأي الزمخشري(٥) وابن يعيش وابن هشام الأنصاري(٦). قال الزمخشري: "ولا تقول: ليس زيد قائمًا غدًا"(٧).

---

(١) ينظر في: المقدمة الجزولية(١٠٤)، الكافية٤٨، والكناش٢/ ٤٤، وتعليق الفرائد٣/ ٢٦٦.

(٢) ينظر في: حروف المعاني والصفات صـ٨، علل النحو٢٤٦، ٢٥٧، تعليق الفرائد٣/ ٢٦٦.

(٣) الأصول في النحو (١/ ٨٣).

(٤) ينظر كونها لنفي الحال في: المسائل الحلبيات٢١٠، ٢١١، ٢٢٢، علل النحو٢٤٦،شرح المقدمة المحسبة٢/ ٣٧٩.

(٥) ينظر في: الكافية٤٨، والكناش٢/ ٤٤، وتعليق الفرائد٣/ ٢٦٦.

(٦) شرح المفصل٤/ ٣٦٦، مغني اللبيب٣٨٦.

(٧) المفصل٣٥٥، وينظر تعليق الفرائد٣/ ٢٦٦.

الرابع: أنها لنفي الحال في الجملة المطلقة، فإن قيدت كان نفيها بحسب ذلك القيد(١).وإن كان له زمن مخصوص تقيد نفيها به، فمما نفت به الماضي قولهم: (ليس خَلَقَ اللهُ مثلَهُ)(٢) ذهب إلىٰ ذلك الشلوبين، وتبعه الناظم وابنه، وأبو حيان، وابن هشام الأنصاري، وابن عقيل، والعيني، والدماميني(٣).

وعلىٰ ذلك أجاز سيبويه: (ما زيدٌ ضربته) بالرفع؛ علىٰ أن تكون (ما) حجازية، ولو لم يصح لـ(ليس) نفي الماضي، لم يجز ذلك في (ما) المحمولة عليها(٤).

حيث قال "فإِنْ جعلتَ (ما) بمنزلة (ليس) في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع؛ لأنك تجيء بالفعل بعد أن يَعمل فيه ما هو بمنزلة فِعلٍ يَرفع، كأَنَّك قلت: ليس زيدٌ ضربتُه"(٥).

وقال ابن مالك:"و(صار) مساوية لـ(ليس) وتوابعها السبعة في عدم الدخول علىٰ مبتدأ خبره فعل ماض، وربما خالفتهن (ليس) فوليها فعل ماض، كما جاء

---

(١) ينظر المقدمة الجزولية (١٠٤)، وشرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين (٧٧٢).

(٢) ينظر قول العرب هذا في الكتاب١/ ٧٠ ،١٤٧، المسائل الحلبيات٢١٠ ،٢٢٠، وسفر السعادة٢/ ٧٩٦.

(٣) ينظر في: شرح المقدمة الجزولية:(٧٧٢). شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٨٠)، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (٥١). التذييل٤/ ١٥٠، ارتشاف الضرب٣/ ١١٥٧. مغني اللبيب٣٨٦، وتخليص الشواهد ٢٢٦. المساعد ١/ ٢٥٥. المقاصد النحوية ٢/ ٥٧٩. تعليق الفرائد ٣/ ٢٦٦.

(٤) ينظر في التذييل٤/ ١٤٩، المساعد١/ ٢٨٥-٢٨٦، تمهيد القواعد٣/ ١٢٣٥.

(٥) الكتاب ١/ ١٤٦.

في الحديث من قول النبي –صلىٰ الله عليه وسلم–: "أليس قد صليت معنا؟[1]"، وحكىٰ سيبويه عن بعض العرب: "ليس خلق الله أشعر منه"، و"ليس قالها زيد"[2]، وإلىٰ هذا، وأمثاله أشرت بقولي: "وقد تخالفهن ليس"، أي: قد تخالف (ليس) (صار ودام)، وما ذكر بعدها بالدخول علىٰ فعل ماض"[3].

وقرر أبو حيان أن (ليس) قد يقع في خبرها الماضي، وتحقيق القول فيها أنه إذا وقع النفي بها مطلقًا لم تنفِ إلا الحال وحده، وذلك إذا دخلت علىٰ جملة غير مقيدة بزمان، نحو: زيدٌ قائمٌ، وإذا وقع النفي بها مقيدًا نفت جميع أنواع الفعل، نحو: زيدٌ قامَ، وزيدٌ يقومُ[4] .

تعقيب:

ظهر لي أن اللَّبْلِيّ كان مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي، وأنه ليس صحيحا ما ذهب إليه بعض النحاة من أن (ليس) لا تنفي إلا الحال، بل هي كذلك إذا أُطلقت، فإذا قُيِّدت فنفيها علىٰ حسب القيد، وأن النفي بـ(ليس) غير

---

(١) الحديث في صحيح البخاري (باب إذا أقر بالحد ولم يبين هل للإمام أن يستر عليه) برقم:(٦٤٣٧) "عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَالَ كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ، قَالَ: وَحَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَصَلَّىٰ مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَلَمَّا قَضَىٰ النَّبِيُّ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -الصَّلَاةَ قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْ فِيَّ كِتَابَ اللهِ، قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ، أَوْ قَالَ: حَدَّكَ".

(٢) القولان في الكتاب١/ ١٤٧ ، وشرحه للسيرافي٢/ ٥، وسفر السعادة٢/ ٧٩٦، التذييل٤/ ١٤٨.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٤٤)، وينظر في: تمهيد القواعد (٣/ ١٠٩٥)، همع الهوامع (١/ ٤٢٣).

(٤) ينظر التذييل (٤/ ١٤٩)، وينظر في: همع الهوامع (١/ ٤٢٣).

مختص بالمضارع وحده، وجاءت حجة اللبلي علىٰ ذلك من السماع والقياس(١).

لذا كان الرأي أنه لا تلزم حالية المنفي بليس، علىٰ الأصح. والله أعلم.

*** *** ***

(١) فأما السماع فالحديث:(أليس قد صليت معنا)، وقولهم: (ليس خلق الله)، و(ليس قالها)، وأما القياس فعلىٰ (ما).

٧-(راح) بين التمام والنقصان.

ذكر ابن هشام اللخمي ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءِ غيرِه إذا راحَ نحوَ الجَمْرَةِ البيضُ

ثم قال: " (رَاحَ) من أَخَوَاتِ (كَانَ)، ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، ولا تُستعمَلُ تامَّةً، وإنما تُستعمَلُ ناقصةً داخلةً علىٰ جملةٍ، فـ(البيضُ): اسمُ (راحَ)، والخبرُ في الظرفِ المتقدِّمِ، وهو (نَحْوَ الجَمْرَةِ)، والتقديرُ: إذا راحَ البيضُ كالدُّمَىٰ مُسْتَقِرَّاتٍ نحو الجمرةِ، أو كائناتٍ، فالعاملُ في الظرفِ الاستقرارُ المحذوفُ أو الكونُ"(٢).

وقد اعترض عليه اللَّبْلِيّ فقال:" (راح) من أخوات (كان)، تحتاج إلىٰ ما تحتاج إليه (كان) من اسم وخبر إذا كانت ناقصة، فاسم (راح): (البِيضُ)، وخبرها الظرف المتقدم، وهو (نَحْوَ الجَمْرَةِ)، والتقدير: إذا راح البيض كالدُّمَىٰ مُسْتَقِرَّاتٍ نَحْوَ الجَمْرَةِ، أو كائناتٍ، والعاملُ فِي الظرفِ الذي هو (نحو) هذا الاستقرارُ المقدرُ.

قال ابن هشام: (رَاحَ) لا تُسْتَعْمَلُ تامَّةً، وإنما تستعمل ناقصةً، مُحْتَاجَةً إلىٰ اسْمٍ وخَبَرٍ.

---

(١)الجمل صـ٨٧. والبيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه صـ٣٨، ورواية الديوان "ومن مالئ".

(٢) الفصول والجمل٣٢٥-٣٢٦.

وقولُهُ ليسَ بشيءٍ؛ بل تُستعمَلُ تامَّةً وناقصةً كـ(كان) وأخواتِهَا، قالوا: وقد قال امرؤ القيس(١):

وَرُحْنَا وَرَاحَ الطِّرْفُ يَنْفضُ رَأْسَهُ مَتَىٰ مَا تَرَقَّ العَيْنُ فِيهِ تَسَفَّلِ

فاستعملها تامَّةً وناقصةً، فالتامَّةُ: الأُولَىٰ، والضميرُ المتَّصِلُ بها فاعلٌ بها، والناقصةُ: الثانيةُ، واسِمُهَا (الطِّرْفُ)، وخبرُهَا (يَنْفِضُ)، كأَنَّهُ قَالَ: نافضًا رأسَهُ"(٢).

الدراسة:

ذهب ابنُ هشامٍ اللخميُّ -عند شرحه هذا البيت- إلىٰ أن (راح) لا تأتي تامَّةً، فاعترض عليه اللَّبْلِيّ بأنَّها تأتي تامَّةً وناقصةً؛ مستدِلًّا بالسماعِ.

وإليك البيان:

المسألة فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن (راح) لا تأتي تامة، وهو قول ابن هشام اللخمي، والعيني حيث قال عن (راح): " ولا تستعمل تامة وإنما تستعمل ناقصة داخلة علىٰ جملة"(٣) ثم استدل بالبيت الذي معنا(٤).

---

(١) ديوان امرئ القيس بشرح السكري ١/ ٢٧٤، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٣٩، والخزانة ٣/ ٢٤٣، ٢٥١.

(٢) وشي الحلل ص: ٤٢١-٤٢٢.

(٣) المقاصد النحوية (٣/ ١٤٢٠).

(٤) وعلق عليه المحققون بقولهم: كلام غير دقيق، حيث جعل راح ناقصة في البيت، وحكم بأنها تستعمل ناقصة أبدًا، والنحويون كابن مالك حكموا بأن راح وغدا تامتان أبدًا، والمنصوب بعدهما حال، وغيره كابن عصفور ذكر أنهما يأتيان بالوجهين، وفي بيت الشاهد خاصة جاءت

وهذا المذهب مردود بالسماع؛ ففي الحديث: "من راح في الساعة الأولىٰ فكأنما قرب بدنة"(١). فالرواح يكون أول النهار وآخره، قال الأزهري: لغة العرب الرواح الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره أو في الليل(٢). قلت: والمراد بالرواح هنا الذهاب أول النهار(٣) فوضح هنا أن المراد بالرواح في الحديث الذهاب والمشي، وهما فعلان تامان.

-وقال لبيد(٤):

راحَ القَطِينُ بِهَجْرٍ بعدما ابتَكَرُوا فما تُواصِلُه سَلْمَىٰ وما تَذَرُ

فقرن الهجر بالابتكار، والرواح عندهم: الذهاب والمضي، يقال: راح القوم: أي خفوا ومروا، أي وقت كان(٥).

(راح) تامة؛ لأنها تدل علىٰ إيقاع الفاعل مشيًا في الوقت الَّذي اشتقت منه، والمعنىٰ: مشي البيض نحو الجمرة وقت الغدو." هامش المقاصد النحوية (٣/ ١٤٢٠)

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب فضل الجمعة (٨٨١) ، وأخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب الطيب والسواك يوم الجمعة (٨٥٠).

(٢) ينظر في تهذيب اللغة (هجر) ومطالع الأنوار ٣/ ١٩٣، والمنهاج شرح صحيح مسلم٦/ ١٣٥، والعدة في شرح العمدة٢/ ٦٨٤، فتح الباري لابن رجب٨/ ٣٢٨، فتح الباري لابن حجر ٢/ ٣٦٩، ٣٨٨، وعمدة القاري٦/ ١٧٢، الديباج علىٰ صحيح مسلم٢/ ٤٣٤.

(٣) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٦/ ٥٨).

(٤) من البسيط للبيد في ديوانه صـ٣٧،والشاهد فيه مجيء الرواح (راح) تامة، بمعنىٰ: الذهاب والمضي.

(٥) تهذيب اللغة، ولسان العرب وتاج العروس (هجر).

وقال الأقيشر(١):

رُحْتِ وفي رجْليْكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ مِنَ المئزَرِ

وقال الشنفرىٰ(٢):

ولا خالِفٍ دارِيَّةٍ مُتَغَزِّلٍ يَرُوحُ ويَغْدُو داهِنًا يَتكَحَّلُ

فهذا البيت يصح فيه الوجهان، فـ(يروح ويغدو) إن كانا بمعنىٰ: يدخل في الرواح والغداة، فهما تامان.

والمنصوب "داهنا" حال. اسم فاعل من (الدّهن)، وهو استعمال الدهن. وإن كانا بمعنىٰ:(يكون في الرواح والغداة) فهما ناقصان، و (داهنا): خبر (يغدو)، وخبر "يروح" محذوف.(٣).

-ومنه -أيضا- البيت الذي أورده اللَّبْلِيّ.

القول الثاني: أن (راح) لا تأتي ناقصة، فإن جاء بعد مرفوعها منصوب فهو حال، وهو مذهب ابن مالك فيما نسبه إليه الرضي(٤) بل المفهوم من نص ابن مالك في شرح الكافية الشافية أنه لم يمنع مجيئها ناقصة حيث قال:" وأما "غدا" و"راح" فإنهما ملحقان -عند بعضهم- بها أيضًا. إلا أني لم أجد لذلك شاهدًا من كلام

(١) البيت له، واسمه المغيرة بن عبد الله، من السريع في ديوانه صـ٧٨، والكتاب ٤/ ٢٠٣. والشاهد فيه كالذي قبله.

(٢) من الطويل، في ديوانه صـ٥٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية٤/ ١٨٧، خزانة الأدب٩/ ١٩٧.

(٣)ينظر في إعراب لامية الشنفرىٰ للعكبري٧٩، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ١٨٧، خزانة الأدب٩/ ١٩٧.

(٤) شرح الرضي علىٰ الكافية٤/ ١٨٦.

العرب يكون الاستدلال به صريحًا. ويمكن أن يستدل علىٰ ذلك بقوله -عليه السلام[1]."لرزقتم كما ترزق الطير، تغدو خماصًا، وتروح بطانًا".[2].

ويرىٰ في التسهيل أنها لا تأتي ناقصة حيث قال" والأصح أن لا يلحق بها "آل" ولا "قعد" مطلقًا، وأن لا يجعل من هذا الباب "غدا" و"راح"، ولا "أسحر وأفجر وأظهر"[3]

وفي شرح التسهيل يقول:" والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة"[4] وتابعه علىٰ ذلك أبو حيان[5] وابن عقيل، وناظر الجيش، والشاطبي[6].

---

(١) رواه الترمذي في (باب التوكل علىٰ الله)٤/ ٥٧٣، وابن ماجه في الباب السابق أيضا٥/ ٢٦٦، ولفظ الحديث عند ابن ماجه: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ ، عَنِ ابْنِ هُبَيْرَةَ ، عَنْ أَبِي تَمِيمٍ الْجَيْشَانِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ -صَلَّىٰ الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ- يَقُولُ : لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَىٰ اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ ، لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ ، تَغْدُو خِمَاصًا ، وَتَرُوحُ بِطَانًا.

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٢).

(٣) التسهيل٥٤.

(٤) شرح التسهيل١/ ٣٤٨، وينظر في: التذييل٤/ ١٦٥، والمساعد١/ ٢٦٠، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٠٨، والمقاصد الشافية٢/ ١٤٩، وهمع الهوامع١/ ٤١٥.

(٥) ارتشاف الضرب٣/ ١١٦٥، التذييل٤/ ١٦٦. حيث قال في الأخير:" ويحتاج تقرير كونهما ناقصين إلىٰ سماع من العرب".

(٦) المساعد١/ ٢٦٠، تمهيد القواعد (٣/ ١١٠٨)، المقاصد الشافية٢/ ١٤٩.

القول الثالث: جواز مجيئها تامة، أو ناقصة حسب المعنىٰ، وهذا قول العكبري(١) والرضي، والبغدادي(٢)، قال الرضي: " (راح) بمعنىٰ: رجع في الرواح، وهو ما بعد الزوال إلىٰ الليل، نحو: راح إلىٰ بيته، فلا ريب في تمامهما، وأما نحو قوله: وأنشد بيت الشنفرىٰ... فإن كانا بمعنىٰ: يدخل في الرواح والغداة، فهما –أيضا– تامان، والمنصوب بعدهما حال، وإن كانا بمعنىٰ: يكون في الغداة والرواح، فهما ناقصان، فلا منع –إذن– من كونهما ناقصين"(٣).

تعقيب: الذي يظهر لي أن اللَّبْلِيّ كان مصيبًا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي؛ لأن السماع يدعم ما ذهب إليه، فلا وجه لمنع ابن هشام مجيئها تامة.

فليست راح –هنا– من أخوات "كان"، وإنما هي بمعنىٰ خرج بالعَشِيِّ، فإذا كان معناها ذلك لم تكن من أخوات "كان"(٤). فكلام ابن هشام –ومن ذهب مذهبه هنا– غير دقيق، حيث جعل (راح) ناقصة في البيت، وحكم بأنها تستعمل ناقصة أبدًا، والنحويون كابن مالك حكموا بأن (راح وغدَا) تامتان أبدًا، والمنصوب بعدهما حال، وغيره كالعكبري والرضي ذكرا أنهما يأتيان بالوجهين، وفي بيت الشاهد خاصة جاءت (راح) تامة؛ لأنها تدل علىٰ إيقاع الفاعل مشيًا في الوقت الَّذي اشتقت منه، والمعنىٰ: مشي البيض نحو الجمرة

---

(١) إعراب لامية الشنفرىٰ للعكبري٧٩.

(٢) خزانة الأدب٩/ ١٩٧.

(٣) شرح الرضي علىٰ الكافية (٤/ ١٨٧)

(٤) انظر في التذييل والتكميل ٤/ ١٦٦.

وقت الغدو[1]. فمَنْ جَعَلَ "راح" من أخوات "كان" لم يجعلها بالمعنىٰ الذي قاله من يرىٰ أن معناها: مشىٰ في وقت الرواح، فالعرب تستعملها بهذا المعنىٰ[2]، وإنما ذكرها علىٰ أنها بمعنىٰ "صار"[3].

فالأحسن جواز مجيئها تامة وناقصة حسب المعنىٰ، فلا نحكم بتمامها، ولا بنقصانها إلا بالوقوف علىٰ المعنىٰ المراد؛ لذا كان اعتراض اللَّبْلِيّ وجيهًا. والله أعلم.

*** *** ***

(١) ينظر هامش(٣) من المقاصد النحوية٣/ ١٤٢٠.

(٢) يقال: راح القومُ وتَرَوَّحُوا إذا سارُوا أيّ وقْتٍ كانَ. النهاية في غريب الحديث والأثر٢/ ٦٥٨.

(٣) ينظر إلحاق "راح" بـ"صار" في العمل: المفصل ص ٣٤٩، وإعراب لامية الشنفرىٰ للعكبري٧٩، وشرح المفصل ٧/ ٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٦، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٤١٦، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٦٨،ارتشاف الضرب٣/ ١١٤٧-١١٤٨، المساعد١/ ٢٦٠، المقاصد الشافية٢/ ١٤٦،تعليق الفرائد٣/ ٢٠٠، الفوائد الضيائية٢/ ٢٣٠،شرح الأشموني١/ ٢٢٤، همع الهوامع١/ ٤١٥، شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني٣١٢-٣١٣.

٨- نصب المعطوف على معمول اسم الفاعل

ذكر ابن هشام اللخمي ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينارٍ لحاجَتِنا أَوْ عبدَ ربٍّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ

ثم قال: "الشاهدُ فيه نَصْبُ: (عبدَ رَبٍّ) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ".... :"وقَدْ خَطَّأَ بعضُهم الزجاجيَّ(٢) في قولِهِ" نُصِبَ بإضمارِ فعلٍ، وقال لا يحتاج هنا إلىٰ الإضمارِ؛ لأن اسمَ الفاعلِ بمعنىٰ الاستقبالِ، وموضعُ: (دينارٍ) نَصْبٌ، فهو معطوفٌ علىٰ الموضعِ، ولا يُحتاجُ إلىٰ تَكَلُّفِ إضمارٍ، وإنما يُحتاجُ إلىٰ الإضمارِ إذا كان اسمُ الفاعلِ بمعنىٰ المُضِيِّ؛ لأن إضافَتَهُ محضةٌ لا يُنوَىٰ بها الانفصالُ... وإن كان جائزًا أنْ يُعطَفَ أو "عبدَ ربٍّ" علىٰ موضعِ "دينارٍ"؛ لأنه في موضِعِ نَصْبٍ؛ ولأنَّ إضافَتَهُ غيرُ محضةٍ، أنَّ النيةَ بها الانفصالُ، لكنْ ما قدَّمْنَاهُ هو الذي ذَكَرَ سيبويهِ، ونَصَّ عَلَيْهِ، والدليلُ علىٰ أنَّ المرادَ بـ:(باعثُ) الواقعُ في البيتِ الاستقبالُ، دخولُ

---

(١)الجمل صـ٨٧، والبيت من البسيط، وقد اختلف في قائله، فقيل هو لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرًّا أو هو مصنوع، وهو من شواهد الكتاب (١/ ١٧١)، والمقتضب (٤/ ١٥١).

(٢) قَدَّرَ الزجاجي النصب في المعطوف علىٰ معمول اسم الفاعل المراد به المضي بِوَجْهَيْنِ: بالفعل الماضي، وبالفعل المستقبل، واعترض عليه ابن السيد، وابن خروف، واللَّبْلِيّ وابن الفخار. قال اللَّبْلِيّ": ولا يَخْفَىٰ أَنَّ تَقْدِيرَهُ بالفعل المستقبل غَيْرُ مُنَاسِبٍ؛ لأن اسم الفاعل الماضي لا يَدُلُّ علىٰ فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ، ومعناه مُخَالِفٌ لِمَعْنَاهُ، وإنما يَدُلُّ الشَّيْءُ علىٰ ما هو بِمَعْنَاهُ، فالوجه أَنْ يُقَدَّرَ بالماضي كما قَدَّرْنَاهُ؛ لأن الماضي لا يدل إلا علىٰ ما هو مَاضٍ بِمَعْنَاهُ". ينظر في الجمل٨٥، وإصلاح الخلل٢٠٣-٢٠٤، وشرح الجمل لابن خروف١/ ٥٤٠، ووشي الحلل٤٣٠-٤٣١، وشرح الجمل لابن الفخار٢/ ٤٥٤.

(هَلْ)؛ لأن الاستفهامَ أكثرُ ما يقعُ عما يكونُ في الاستقبالِ، وإن كان قد يُستفهَمُ به عمَّا مَضَىٰ كقولِكَ: هلْ قامَ زيدٌ أَمْسِ؟، وهَلْ أَنْتَ قائمٌ أَمْسِ، وقالَ زُهَيْرٌ[1]:

فمنْ مُبلِغُ الأحلافِ عني رسالةً وذُبيانَ هلْ أقسمتمُ كلَّ مُقسَم؟

وقال-تعالىٰ-: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾[2] فهذا كله ماض، ولكنه لا يكون إلا بدليل، والأصل ما قدمنا"[3].

واعترض عليه اللَّبْلِيّ بقوله: "وجاء ابنُ هِشَامٍ السَّبْتِيُّ، وتَوَسَّطَ بِزَعْمِهِ الأَمْرَ، فقال: أكثر ما يستفهم بـ"هل" عما يكون للاستقبال.

وهذه الأكثرية التي زعمها دعوىٰ لا بد من إقامة دليل عليها، وللقائل أن يقول: إن باعثا هنا يحتمل-أيضًا-أن يكون فيما مضىٰ، كما احتمل أن يكون للاستقبال، ويكون للاستفهام عَن مَنْ أرسل فيما مضىٰ، كأنه قال لِمَنْ يُخَاطِبُهُ: هل أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا؟، أو هل بَعَثْتَ عَبْدَ رَبٍّ؟، فهذا محتمل عندي، وينتصب حينئذ علىٰ هذا "أو عبدَ رب" بإضمار فعل ماضٍ فقط، كأنه قال: أو بَعَثْتَ عَبْدَ رَبٍّ"[4].

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه بشرح ثعلب ص ١٨، وبشرح الأعلم ص ٨، وانظر: شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٦٥، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١/ ٢٨٢.

(٢) سورة الأعراف من الآية ٤٤.

(٣) الفصول والجمل٣٢٧-٣٢٨.

(٤) ينظر وشي الحلل ص: ٤٣٠.

الدراسة:

ابن هشام اللخمي حكىٰ تخطئة بعضِ النحاةِ الزجاجيَّ؛ لتقديره ناصبا لـ"عبدَ رب"؛ لأنه لا يحتاج –هنا- إلىٰ الإضمار؛ لأن اسم الفاعل بمعنىٰ الحال والاستقبال، وموضع "دينار" نصب، فهو معطوف علىٰ الموضع، ولا يحتاج إلىٰ تكلف إضمار، وإنما يحتاج إلىٰ الإضمار إذا كان اسم الفاعل بمعنىٰ المضي؛ وذلك لأن دلالة اسم الفاعل –هنا- علىٰ الاستقبال بواسطة "هل"؛ لأنها يستفهم بها عما يستقبل كثيرا، وإن كان يستفهم بها عن الماضي.

واعترض اللَّبْلِيّ عليه بأن دعواه أكثرية الاستفهام بها عن المستقبل لا دليل عليها، ويرىٰ أن اسم الفاعل (هنا): (باعث) يحتمل أن يكون فيما مضىٰ، كما يحتمل أن يكون للاستقبال، ويكون للاستفهام عن من أرسل فيما مضىٰ، كأنه قال لمن يخاطبه –ساعتها-:"هل أنت باعث دينار لحاجتنا؟" -يعني الآن- أو هل بعثت عبدَ رب؟ ثم قال: فهذا محتمل عندي، وينتصب حينئذ علىٰ هذا "أو عبد رب" بإضمار فعل ماضٍ فقط، كأنه قال: أو بَعَثْتَ عَبْدَ رَبٍّ.

وإليك البيان:

اسْمُ الفاعل إما أن يكون بمعنىٰ الماضي، أو بمعنىٰ الحالِ أو الاستقبالِ، فإن كان بمعنىٰ الماضي، ولَمْ يكن فيه أَلِفٌ ولا لَامٌ، فإنه لا يجوز في معموله عند البصريين إلا وجه واحد، وهو الخفض، فإن عطفت علىٰ معموله فإنه يجوز في المعطوف وجهان: الخفض حَمْلًا علىٰ لفظ الأول؛ لأن لفظه مَخْفُوضٌ، والنَّصْبُ بإضمارِ فِعْلٍ، ولا يجوز فيه الحمل علىٰ الموضع؛ لأنه ليس للأول مَوْضِعُ نَصْبٍ، وإنما هو مَخْفُوضٌ بالإضافة، وإِضَافَتُهُ مَحْضَةٌ[1].

(١) السابق ص:٤٢٩.

قال سيبويه: "وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، إذا أَشركتَ بين الآخِرِ والأَوَّلِ في الجارِّ؛ لأنه ليس في العربيّة شيءٌ يَعْمَلُ في حرف، فيَمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثلِه، قال: وإن شئتَ نصبتَ علىٰ المعنىٰ، تُضمِرُ له ناصِبا، فتقولُ: هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْرًا، أي: كأنَّهُ قال: ويَضرِبُ عَمْرًا، أو ضارِبٌ عَمْرًا"(١).

وأنشد علىٰ النصب بإضمار ناصب أبياتا، ثم قال:" وزعم عيسىٰ أنَّهم يُنشِدون هذا البيت:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجِتنا أو عبدَ رَب أَخا عَوْنٍ بنِ مِخراقِ

فإذا أَخْبَرَ أَنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البَتَّةَ؛ لأنَّه إنما أُجْرِيَ مُجرىٰ الفِعل المضارِع له كما أَشبَهه الفعلُ المضارعُ في الإعراب، فكلُّ واحد منهما داخل علىٰ صاحبه فلما أَراد سِوىٰ ذلك المعنىٰ جرىٰ مجرىٰ الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأنَّه إنما شُبِّهَ بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب، وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه. وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ؛ لأنَّه ليس موضعًا للتنوين، وكذلك قولك: هذا ضارِبُ زيدٍ فيها وأخيه، وهذا قاتلُ عمروٍ أَمسِ وعبدِ الله، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضَربًا شديدا وعمروٍ، ولو قلت هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا، جاز علىٰ إضمارِ فِعل، أي وضَرَبَ زيدًا، وإنما جاز هذا الإضمارُ؛ لأنّ معنىٰ الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ (هذا ضَرَبَ زيدا) وإن كان لا يَعمَلُ عملَه فحُمِلَ علىٰ المعنىٰ"(٢).

(١) الكتاب ١/ ١٦٩.

(٢)الكتاب ١/ ١٧١، ١٧٢، وينظر في الدر المصون ١٦٩٥.

وقال الزجاجي: "ولا يجوز النصب مع حذف التنوين إلا في المعطوف بإضمار فعل، كما ذكرتُ لك، وذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ غَدًا وعَمْرًا، تقديره: ويَضْرِبُ عَمْرًا، ثم أنشد البيت السابق، فقال: هكذا رَوَوْهُ بنصب المعطوف بإضمار فعل"(١).

وإن كان بمعنىٰ الحال أو الاستقبال، وكان مضافا إلىٰ ما بعده، فإنه **يجوز في المعطوف علىٰ معموله وجهان:**

الأول: الخَفْضُ حَمْلًا علىٰ اللفظ؛ لأَنَّ لَفْظَهُ مَخْفُوضٌ(٢).

والثاني: النَّصْبُ، وذلك من وجهين:

أحدهما: بإضمار ناصب، وإن شئت أن تقدر الناصب بالفعل، أو باسم الفاعل كما قَدَّرَهُ سيبويه(٣)؛ لأن اسم الفاعل يعمل ظاهرا ومضمرا.

وإلىٰ تقدير الوصف ذهب المبرد(٤) وابن السراج حيث قال:" أراد بباعثٍ التنوين ونصب الثاني؛ لأنه أعمل فيه الأول، كأنه قال: أو باعثٌ عبدَ ربٍّ"(٥).

والوجه في تقدير النصب أن يكون بالفعل؛ لأن اسم الفاعل قد عَمِلَ في الأول جَرًّا، ولا يعمل جَرًّا ونَصْبًا في حالة واحدة.

---

(١) الجمل ص ٨٧، ٨٨.

(٢) ينظر في الكتاب١/ ١٧١، الأصول في النحو١/ ١٢٧، شرح ابن الناظم٣٠٧.

(٣) قال سيبويه: "وإن شئت نصبت علىٰ المعنىٰ، وتُضمِرُ له ناصِبًا، فتقولُ: هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْرًا، كأنّه قال: ويَضرِبُ عَمْرًا، أو وضارِبٌ عَمْرًا"-الكتاب ١/ ١٦٩.

(٤) المقتضب٤/ ١٥١.

(٥) الأصول١/ ١٢٧.

والثاني: حمله علىٰ الموضع؛ لأن موضعه نصب[1]، ونسب للفارسي[2] ورجحه الطبري[3] وابن مالك[4] والشاطبي، والعيني[5] قال الشاطبي :" اسم الفاعل إذا ثبت أن له لفظا وموضعا جاز اعتبارُ كل واحد منهما في التَّبعيَّةِ، كما جاز ذلك باتفاق في نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلًا، و: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[6] وما كان نحو ذلك. فالخروج بالمسألة إلىٰ تكلفُّ الإضمار خلافُ القاعدة، فإن الإضمار من غير حاجة إليه تكلفُ ما لا دليل عليه"[7].

❖ وهذا الوجه هو الذي لم يذكره سيبويه ولا الزجاجي؛ لأن شرط العطف علىٰ المحل عندهما وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل، وهو هنا غير موجود؛ لأن اسم الفاعل إنما يعمل النصب حيث كان منونا أو بأل أو مضافا إلىٰ أحد مفعوليه أو مفاعيله، فنحو (ضارب) في قولك: ضارب زيد وعمرا، ليس طالبا لنصب (زيد) بل لجره[8].

---

(١) ينظر في شرح أبيات سيبويه١/ ٢٦١، وتحصيل عين الذهب ص ١٤٢، شرح ابن الناظم٣٠٧، حاشية الشهاب علىٰ تفسير البيضاوي٧/ ١١، شرح ابن عقيل ٣/ ١٢٠، شرح الأشموني٢/ ٢٢٨.

(٢) ينظر في: المقاصد الشافية٤/ ٣٠٨.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن (١/ ٢١) "ونصب"عبدَّ رب" عطفا علىٰ موضع دينار، لأنه في موضع نصب وإن خفض".

(٤) الكافية الشافية٢/ ١٠٤٧، وينظر في شرح الأشموني٢/ ٢٢٨.

(٥) المقاصد النحوية٣/ ١٤٣٨.

(٦) من سورة الأعراف/ الآيات: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، وهود ٥٠، ٦١، ٨٤، والمؤمنون: ٢٣، ٣٢. وقرأه الكسائي –وَحْدَهُ– بالخفض، وقرأ باقي السبعة بالرفع في كل القرآن. انظر: السبعة لابن مجاهد ٢٨٤.

(٧)المقاصد الشافية٤/ ٣٠٨.

(٨) ينظر في حاشية الصبان٢/ ٤٥٥.

قال السمين:" مذهبُ سيبويه في الذي بمعنىٰ الحال والاستقبال أن لا يجوز العطف علىٰ محل مجروره، بل النصبُ بفعل مقدر ، لو قلت : هذا ضارب زيدٍ وعمرًا لم يكن نصب (عمرًا) علىٰ المحلّ علىٰ الصحيح، وهو مذهب سيبويه؛ لأن شرط العطف علىٰ الموضع مفقود، وهو أن يكون للموضع مُحْرِزٌ لا يتغير"(١).

وقد رجح هذا المذهب ابن أبي الربيع فقال:" وإنما قال سيبويه في مثل: هذا ضارب زيدٍ وعمرًا: إنه منصوب بإضمار فعل؛ لأن الإضمار مهما قُدِر عليه أحسن من العطف علىٰ الموضع، وتَوَهُّم ما ليس موجودا، وهذا التأويلُ عندي أحسَنُ، وعليه ينبغي أن يُحْمَلَ كلامُ سيبويه ... وإضمارُ الفعلِ أحسنُ؛ لأن الحذفَ أكثرُ في كلام العرب من توهم ما ليس موجودا، وتركِ ما لُفِظَ به(٢).

تعقيب: الذي يظهر لي أن اللَّبْلِيّ كان مصيبا فيما اعترض به علىٰ ابن هشام اللخمي، وذلك أن النصب بتقدير فعل أولىٰ من العطف علىٰ الموضع؛ لأن الحذف أكثر في كلام العرب من توهم ما ليس موجودًا، وترك ما لفظ به، وأن اسم الفاعل يجوز هنا حمله علىٰ الاستقبال، ويجوز حمله علىٰ المضي، وأن (هل) لا تخلصه للاستقبال، وأما قول من قال: إنه لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلا، فهو موصوف بأنه سهو منه، مردود عليه(٣).والله أعلم.

*** *** ***

(١) الدر المصون صـ: ١٦٩٥، وينظر في اللباب في علوم الكتاب٨/ ٣١٠.

(٢) ينظر في: البسيط في شرح جمل الزجاجي١٠٣٢-١٠٣٣.

(٣) ينظر في: مغني اللبيب٤٥٧، وشرح أبيات مغني اللبيب٦/ ٦١.

٩-"أل" الموصولة اسم أم حرف؟

ذكر ابن هشام اللخمي ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ دِيارِهِمُ بالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظَالِمٌ عادِي

ثم قال:" قولُهُ: (الضاربون) هو خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ، والتقديرُ: هم الضاربون، و(الألفُ واللامُ) بمعنىٰ (الذين) وهي هنا اسمٌ؛ لِعَوْدِ الضميرِ عليها، والضمائرُ إنما تعودُ علىٰ الأسماءِ، والتقديرُ:(هُمُ الَّذِينَ ضَرَبُوا عُمَيْرًا عن بُيُوتِهِم) ، وصلة (الألفِ واللامِ) اسمُ الفاعلِ المتصلُ بها، والعائدُ علىٰ (الألفِ واللامِ) الضميرُ المستترُ في اسمِ الفاعلِ"(٢).

واعترض عليه اللَّبْلِيُّ، قائلا:"... فقول ابن هشام: "إن الألف واللام هنا اسْمٌ؛ لِعَوْدِ الضمير عليها" يَمْنَعُهُ مَنْ يَعْتَقِدُ فيها الحَرْفِيَّةَ، ويقول: بل الضمير إِنَّمَا يَعُودُ علىٰ ما تَدُلُّ عليه الألف واللام، فليس في عود الضمير دليل علىٰ اسميتها".(٣).

الدراسة:

قرر ابن هشام اللخمي أن الألف واللام الموصولة اسمٌ؛ لعود الضمير عليها، والضمائر إنما تعود علىٰ الأسماء، فاعترض عليه اللَّبْلِيّ بأن مذهبه يَمْنَعُهُ مَنْ يَعْتَقِدُ فيها الحَرْفِيَّةَ، ويقول: بل الضمير إِنَّمَا يَعُودُ علىٰ ما تَدُلُّ عليه الألف واللام، فليس في عود الضمير دليل علىٰ اسميتها.

---

(١)الجمل صـ٨٩، والبيت من البسيط وهو في ديوان القطامي صـ٨٨، ورواية الديوان "الضاربين"، وهو منسوب له في المقتضب٤/ ١٤٥، شرح ديوان المتنبي للعكبري٤/ ١٥٩، والمقاصد الشافية٤/ ٢٩٥.

(٢) الفصول والجمل٣٣١.

(٣) وشي الحلل ص: ٤٣٥.

فاللَّبْلِيّ يرىٰ أنّ الضمير يعود إلىٰ الموصوف المحذوف؛ لأنك إذا قلت: "مررت بالضارب"، فتقديرُه: "مررت بالرجل الضارب"، فالضميرُ يعود إلىٰ الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنه في حكمِ المنطوق به.

وإليك البيان:

قد اختُلف في (الألف واللام) إذا كانت موصولة علىٰ مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الجمهور إلىٰ أن (الألف واللام) إذا كانت موصولةً فهي اسْمٌ(١)، واحتجوا لذلك بعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها إليها، كما يعود إلىٰ "الذي" من صلتها.

قال ابن السراج:"الألف واللام إذا كانت بمنزلة (الذي) فصلتها كصلة (الذي) إلا أنكَ تنقل الفعلَ إلىٰ اسم الفاعلِ في (الذي) فتقول في (الذي قامَ): القائمُ، وتقول في (الذي ضَربَ زيدًا): الضاربُ زيدًا، فتصير (الألف واللام) اسمًا يحتاج إلىٰ صلة، وأنْ تكون في صلته ما يرجع إلىٰ (الألف واللام)."(٢).

وقال أبو علي الفارسي: "فالأسماء الموصولة نحو قولهم: الذي والتي والألف واللام في نحو: القائم، والضارب، والمعطي".(٣)

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٢٣، والإيضاح العضدي ص ٥٣، ٥٤، والمسائل البغداديات ص ٥٥٣، والبصريات ١/ ٥٤١، ومختار تذكرة الفارسي ص ٤٩.

(٢)الأصول في النحو٢/ ٢٢٣.

(٣)الإيضاح العضدي ص: ٥٤.

وحجتهم في ذلك أمور:

الأول: عَوْد الضمير من الصفة بعدها إليها(١) في نحو قولهم: (قد أفلح المتقي ربه)، والضمير لا يعود إلا علىٰ الأسماء(٢).

الثاني: استحسان خلو الصفة معهما عن الموصوف، إذا قلت: جاء الكريم المحسن، فلولا أن الألف واللام هنا اسم موصول، قد اعتمدت الصفة عليه، كما تعتمد علىٰ الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف، مع الألف واللام، كما يقبح بدونها.(٣)

الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنىٰ المضي، كقولك: جاء الضارب أبوه زيدًا أمس، فلولا أن الألف واللام بمعنىٰ (الذي)، واسم الفاعل معها قد سد مسدَّ الفعل؛ لكان منع إعمال اسم الفاعل بمعنىٰ المضي معها أحق منه بدونها(٤).

الرابع: أنه لم يوجد في كلامهم حرف موصول إلا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر، وهذا لا يتقدر بمصدر، فدل علىٰ أنه اسم(٥).

الخامس: دخولها علىٰ المضارع، و(أل) المعرفة للاسم في اختصاصها به كحرف التنفيس في اختصاصه بالمضارع، فكما لا يدخل حرف التنفيس علىٰ اسم، كذلك لا تدخل "أل" للتعريف علىٰ فعل، فوجب اعتقاد (أل) في نحو(٦):

ما أنت بـالحَكَمِ التُرْضَىٰ حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

---

(١) ينظر في: الأصول في النحو٢/ ٢٢٣.

(٢) ينظر في توجيه اللمع لابن الخباز٣١٦، شرح ابن الناظم٥٩، والارتشاف / ١٠١٣.

(٣) شرح ابن الناظم٥٩.

(٤) السابق.

(٥) التذييل٣/ ٦١، وينظر في: الحدود للأبذي٤٧٩، وشرح كتاب الحدود للفاكهي١٥٦.

(٦) البيت من البسيط للفرزدق في اللامع العزيزي١٣٧٩، والإنصاف٢/ ٤٢٤.

اسما بمعني "الذي" لا حرف تعريف(١).

المذهب الثاني: ذهب الأخفش(٢) والمازني(٣) والشلوبين(٤) إلىٰ أنّها حرف، والقائلون بحرفيتها، قال بعضهم: إنها حرف تعريف، وليست موصولة، وهو محكي عن الأخفش، وقال بعضهم: إنها حرف موصول، وهو محكي عن المازني، وحكىٰ المصنف عنه أنها حرف تعريف.

حجتهم على ذلك:

أما الأخفش فـ(أل) في نحو (الضارب) عنده كـ(أل) في نحو (الغلام). فهي حرف تعريف، وهو ثاني قولي المازني، وتبعهما ابن يعيش(٥) وأبو علي الشلوبين، واستدلوا علىٰ حرفيتها بما يأتي:

١ - أنها لو كانت اسمًا، لكان لها موضعٌ من الإعراب. ولا خلافَ أنه لا موضعَ لها من الإعراب، ألا ترىٰ أنها لو كان لها موضع من الإعراب، لكنت إذا قلت: "جاءني الضاربُ"، يكون موضعُها رفعًا بأنها فاعلٌ، فكان يؤدي إلىٰ أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غيرِ تثنيةٍ، أو عطفٍ: (الألفُ واللام، واسمُ الفاعل). وإذا قلت: "ضربتُ الكاتبَ"، يكون للفعل مفعولان، وذلك لا يجوز؛

(١) التذييل٣/ ٦١. وينظر في الإنصاف٢/ ٤٢٥،٤٢٤، شرح المكودي٣٨.

(٢) نسب له هذا في: التذييل٣/ ٥٩، ارتشاف الضرب٢/ ١٠١٣، الجنىٰ الداني ٢٠٢.

(٣) نسب له هذا في: البديع في علم العربية٢/ ٢٤٣، اللباب للعكبري٢/ ١٢٧، توجيه اللمع٤٩٢.

(٤) التوطئة ص ١٦٨، ١٦٩.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣٧٩، وينظر في شرح الأشموني١/ ١٤٠.

لأن هذا الفعل لا يكون له أكثرُ من مفعول واحد. وإذا قلت: "مررت بالضارب"، يكون لحرفِ الجرّ مجروراننِ، وذلك مُحالٌ"(١).

وأجاب ابن عصفور عن ذلك بقوله:" إن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جُعل الإعرابُ في اسم الفاعل، الذىٰ يكمل به الموصول، وساغ ذلك فيها، ولم يسغ في "الذىٰ" وأخواته؛ لكون الصلة فيها اسما مفردا، والأسماء المفردة يدخلها الإعراب"(٢)

٢- ومن حجتهما -أيضا- أن العامل يتخطاها، نحو: جاء الضارب، كما يتخطاها مع الجامد، نحو: جاء الرجل، وهي مع الجامد معرِّفة اتفاقا، فتكون مع المشتق كذلك.

ويجاب عن هذا بالفرق؛ لأنها مع المشتق داخلة علىٰ الفعل تقديرا؛ لأن المشتق في تقدير الفعل، فيعود عليها ضمير، و"أل" المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنما نقل الإعراب إلىٰ ما بعدها؛ لكونها علىٰ صورة الحرف، ويدل علىٰ كونها اسما أن الوصف يعمل معها بلا شرط، ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل، فلا يكون الوصف معها عاملا(٣).

(١) شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣٧٩، وينظر في تعليق الفرائد٢/ ٢١٤.

(٢) شرح الجمل ١/ ١٧٩، وينظر في: شرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٠٣، وشرح الأشموني١/ ١٤٠.

(٣) التصريح١/ ١٦٠.

-ويبطل مذهب الأخفش -أيضا- بأنه لو قيل له: إذا لم تكن من قبيل الموصولات فلِمَ لا يقدم المنصوب باسم الفاعل عليه، فيقولوا "هذا زيدًا الضارب"، كما يجوز "هذا زيدا ضارب؟[1] ".

فأجاب-الأخفش- بأن اسم الفاعل لا يعمل إذا دخلت عليه "أل" كما لا يعمل إذا وصف أو صغر لأن "أل" خاصة من خواص الاسم كما أن الوصف والتصغير كذلك، والاسم المنتصب بعده ليس علىٰ سبيل المفعولية، إنما انتصب علىٰ التشبيه بالمفعول به، والمنصوب علىٰ التشبيه بالمفعول به لا يجوز تقديمه علىٰ الوصف، فكذلك هذا[2].

وأُبطِلَ مذهب الأخفش بأن المشبه بالمفعول، لا يكون إلا سببيًا، ولا يكون في الكلام إلا نكرةً، أو معرفًا بالألف واللام، أو مضافًا إلىٰ ما الألف واللام فيه، أو ضمير ما هما فيه، أو مضافًا إلىٰ ضمير ما هما فيه، و"زيدا" من قولك "هذا الضارب زيدًا" ليس سببيًا ولا نكرةً ولا شيئًا من المعارف التي ذكرناها، فثبت أنه ليس منصوبًا علىٰ التشبيه بالمفعول به، وأن (أل) من قبيل الموصول[3].

وأجاب المازني وابن يعيش عن قول الجمهور: إنه يعود إليها أي (الألفِ واللامِ) الضميرُ من الصفةِ، بقولهم: لا نقول إن الضمير يعود إلىٰ نفس (الألفِ واللامِ)، بل نقول: إنّه يعود إلىٰ الموصوف المحذوف؛ لأنك إذا قلت: "مررت

---

(1) التذييل ٣/ ٥٩.

(2) التذييل ٣/ ٥٩- ٦١.

(3) التذييل ٣/ ٦٠-٦١.

بالضارب"، فتقديرُه: "مررت بالرجل الضارب"، فالضميرُ يعود إلىٰ الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنه في حكمِ المنطوق به، وتارة تقول: إنه يعود إلىٰ مدلولِ (الألف واللام) وهو "الذِي".(١)

ويجاب عن هذا الاعتراض:

بأن ذلك باطل؛ لأن الصفة لا تحذف إلا في مظانِّ حذفها، وليس هذا منه، فإن لم يكن من مظان الحذف لم يجز حذفه إلا في ضرورة، وجواز "جاءتني الضاربُها زيدٌ" في فصيح الكلام دل علىٰ أن (أل) بمنزلة (التي)، فكما جاز: جاءتني التي ضربها زيدٌ، فكذلك جاز: جاءتني الضاربُها زيدٌ، ولو كان حذف الموصوف في مثل هذا سائغًا لجاز "جاءتني ضاربُها زيدٌ"، كما يجوز "جاءتْني امرأةٌ ضاربُها زيدٌ" فامتناع ذلك يدل علىٰ أنه ليس علىٰ حذفِ الموصوفِ.(٢).

تعقيب: الذي يظهر لي أن اللَّبْلِيّ لم يكن مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي حيث اعترض عليه بأن رأيه من جعل (الألف واللام) الداخلة علىٰ اسم الفاعل اسما موصولا، وأن الضمير العائد يعود عليها يَمْنَعُهُ مَنْ يَعْتَقِدُ فيها الحَرْفِيَّةَ، ويقول: بل الضمير إِنَّمَا يَعُودُ علىٰ ما تَدُلُّ عليه الألف واللام، فليس في عود الضمير دليل علىٰ اسميتها. وإيضاح كلام اللَّبْلِيّ أنه يرىٰ أنّ الضمير يعود إلىٰ الموصوف المحذوف؛ لأنك إذا قلت: "مررت بالضارب"، فتقديرُه: "مررت بالرجل الضارب"، فالضميرُ يعود إلىٰ الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنه في حكمِ المنطوق به، وهذا الذي حكم به اللَّبْلِيّ باطل؛ لأن الصفة لا تحذف

(١) التوطئة ص ١٦٨، ١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٧٩.

(٢) ينظر في: التذييل ٣/ ٦٠، تعليق الفرائد ٢/ ٢١٣، التصريح ١/ ١٦٠.

إلا في مظان حذفها، وليس هذا منه، فإن لم يكن من مظان الحذف لم يجز حذفه إلا ضرورة.

فابن هشام بنىٰ قوله علىٰ مذهب الجمهور، وهو الأحسن؛ لما يرد علىٰ مذهب الأخفش والمازني الذي اختاره اللَّبْلِيّ من الاعتراضات. والله أعلم.

*** *** ***

١٠-الخلاف في التوجيه الإعراب لـ "الفارجي" من قول الراجز[١]:

الفارِجي بابِ الأميرِ المبْهَمِ

قالَ ابنُ هشامٍ اللخميُّ في شَرْحِه للرجز السابق الذي ذكره الزجاجيُّ[٢] :"...أَدْخَلَهُ أبو القاسمِ (الفارجو) مرفوعًا، وكذلك أَدْخَلَهُ أبو العباسِ المبرِّد في كتابِه، وأدخله سيبويه (الفَارِجِي)، فيُحْتَمَلُ أن يكونَ منصوبًا جاريًا علىٰ مَا قَبْلَهُ، ويُحتَمَلُ أن يكونَ مخفوضًا، ولا يُقْطَعُ -علىٰ الصحيحِ في ذلك-إلا بمعرفةِ ما قَبْلَهُ"[٣].

وقد اعترض عليه اللَّبْلِيّ فقال: "قال أحمد: هذا الاحتمال قد زال، هو منصوب، وليس مخفوضا؛ لأن قبله:

الضَّارِبُو بِالسَّيْفِ كُلَّ غَشَمْشَمِ[٤]

وانتصابه علىٰ المدح"[٥].

---

(١) من الرجز منسوب لرؤبة في: الفصول والجمل٣٣٢، ، وليس في ديوانه، ومنسوب لرجل من بني ضبة في: الكتاب١/ ١٨٥، وبلا نسبة في المقتضب٤/ ١٤٥، وأمالي ابن الشجري١/ ٣٧٨، أساس البلاغة (فرج) وشرح الكافية الشافية٢/ ٩١٣، والمقاصد الشافية٤/ ٤٤.

(٢) الجمل صـ٨٩.

(٣) الفصول والجمل٣٣٣.

(٤) شطر من الكامل، ولم أقف عليه إلا في شرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٤٣، ووشي الحلل صـ ٤٤٩.

(٥) وشي الحلل صـ٤٤٩.

الدراسة:

روي هذا الرجز بروايتين:

١- الفارجو ، مرفوعا(١) علىٰ أنه خبر ابتداء مضمر، كأنه قال: هم الفارجو(٢).

٢- الفارجي(٣)، وهذه الرواية محتملة لوجهين من الإعراب:

الأول: النصب بإضمار فعل(٤).

والثاني: الجر عطفا علىٰ ما قبله إذا كان مجرورا، قال ابن هشام فيحتمل أن يكون منصوبا جاريا علىٰ ما قبله، ويحتمل أن يكون مخفوضا، ولا يُقْطَعُ -علىٰ الصحيح في ذلك-إلا بمعرفة ما قبله.

وقد اعترض اللَّبْلِيّ علىٰ عبارة ابن هشام فقال: "هذا الاحتمال قد زال، هو منصوب، وليس مخفوضا؛ لأن قبله:

الضَّارِبُو بِالسَّيْفِ كُلَّ غَشَمْشَمِ

وانتصابه علىٰ المدح".

وأقول: هذا الذي ذكره اللَّبْلِيّ قد سبقه إليه ابن خروف، حيث قال عند تعليقه علىٰ هذا الرجز:" وقبله: الضاربو بالسيف كل غشمشم، وفيه النصب مع حذف

---

(١) ينظر في المقتضب٤/ ١٤٥، والجمل٨٩، وفيهما إشارة إلىٰ روية النصب أيضا، وأمالي ابن الشجري١/ ٣٧٨، شرح الكافية الشافية٢/ ٩١٠، ٩١٣، المقاصد الشافية٤/ ٤، ٥.

(٢) وشي الحلل صـ٤٤٨.

(٣) الكتاب ١/ ١٨٥، شرح كتاب سيبويه٢/ ٤٢، شرح أبيات سيبويه١/ ٢٦٤، أساس البلاغة (فرج).

(٤) ينظر في المقتضب٤/ ١٤٥، و شرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٤٣، وشي الحلل صـ٤٤٨ .

النون كالبيت الذي بعد، وذكره سيبويه بالنصب علىٰ القطع، والنصب بإضمار فعل"[1].

تعقيب:

الذي يظهر لي أن اللَّبْلِيّ لم يكن مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي؛ وذلك لأن الذي ذكره ابن خروف واللَّبْلِيّ سابقا علىٰ هذا: (الضَّارِبُو بِالسَّيْفِ كُلَّ غَشَمْشَمِ)، ليس بيتا من الرجز، بل هو شطر من الكامل؛ لأن آخره (متفاعلن) وهذا لا يكون في الرجز، وإنما الرجز (مستفعلن) أو ما نقص عنها، وعلىٰ ذلك لم نعرف سابقه، ولو كان بيتا لرؤبة لعلمنا ما قبله، وما بعده، ولكنه لرجل من ضبة قد لا يكون له إلا هذا البيت[2].

وعلىٰ هذا يبقىٰ احتمال ابن هشام اللخمي قائمًا في رواية سيبويه: (الفَارِجِي)، فيحتمل أن يكون منصوبا جاريا علىٰ ما قبله، ويحتمل أن يكون مخفوضا، ولا يُقْطَعُ -علىٰ الصحيح في ذلك-إلا بمعرفة ما قبله". والله أعلم.

*** *** ***

(١) شرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٤٣.

(٢) ينظر في حاشية الفصول والجمل صـ٣٣٣.

١١-ما نسب إلى سيبويه في إعراب: (**حبذا**)، **والاسم الواقع بعدها**

ذكر ابن هشام اللخمي ما انشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

يـا حَبَّـذا جَبَـلُ الرَّيّـانِ مـن جَبَـلٍ وحَبَّـذا سـاكِنُ الرَّيّـانِ، مَـنْ كَانَـا

ثم قال: "الشاهدُ في البيتِ رفعُ ما بَعْدَ (حَبَّذَا)، وفي ارتفاعِهِ أربعةُ أقوالٍ:... قالَ سيبويهِ: إنَّ (حَبَّذَا) مبتدأَةٌ، وما بعدَهَا الخبرُ، فَغُلِّبَ عليها حُكْمُ الِاسْمِيَّةِ، والتقديرُ: (المَحْبُوبُ جِدًّا جبلُ الرَّيَّانِ)"(٢)

وقد اعترض عليه اللَّبْلِيّ بقوله: " ونَسَبَ الرَّفْعَ علىٰ الابتداء كَثِيرٌ من المتأخرين كابن هشام وغَيْرِهِ لِسِيبَوَيْهِ، ولَمْ يُصَرِّحْ سيبويهِ في كتابِهِ بأن "حَبَّذَا" مبتدأٌ كما قالوا، ولا عَيَّنَ له إعرابًا، وهذا نصه: قال سيبويه: وزَعَمَ الخليلُ أَنَّ "حَبَّذَا" بمنزلة حَبَّ الشَّيْءُ، ولكن "ذَا" و"حَبَّ" بمنزلة كلمة واحدة، نحو "لَوْلَا"، وهو اسمٌ مرفوعٌ، انتهىٰ، فقال: وهو اسم مرفوع، ولَمْ يُعَيِّنْ له رَافِعًا، لا ابتداءً ولا غَيْرَهُ"(٣).

الدراسة:

نَسَبَ ابنُ هشام اللخمي وغيره لسيبويه أن (حبذا) مبتدأة، وما بعدها الخبر، واعترض عليهم اللَّبْلِيّ بأن سيبويه لَمْ يُصَرِّحْ في كتابه بأن "حَبَّذَا" مبتدأ، كما

(١) الجمل صـ١١٠، البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه٤٩٣، وفي توجيه اللمع٣٩٣، والتذييل٣/ ١٢٦.

(٢) الفصول والجمل٣٥٤-٣٥٥.

(٣) وشي الحلل صـ ٥١٠ -٥١١.

قالوا، ولا عَيَّنَ له إعرابًا، ثم أورد نص سيبويه، ولم يُفهم منه ما أورده مَنْ نَسَبَ هذا الرأيَ لسيبويه.

وإليك البيان:

أقول: عبارة سيبويه في هذا المسألة مبهمة؛ لذا نُسب له في هذه المسألة قولان، حسب فهم النص- ونصُّهُ يحتملُهُمَا- حيث يقول: "وزعم الخليل -رحمه الله- أن(حبَّذا) بمنزلة: (حبَّ الشيء)، ولكن (ذا) و(حبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع، كما تقول: يا ابن عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ"(١).

وواضح من العبارة أن(حبَّذا) مركبة " بمنزلة كلمة واحدة "، ولكن الخلاف في التركيب، أَيُغَيِّرُ الكلمةَ عن أصلِهَا أمْ لا؟ ثم إن قوله : "نحو (لولا)"، وقوله: "وهو اسم مرفوع " أَوْجَدَ الخِلافَ، فهل الضميرُ: (هو) راجعٌ إلىٰ (حبَّذا) بتمامها، فَتَتَغَلَّبُ الاسميَّةُ، أو راجعٌ إلىٰ(ذا) منها؛ فتكون (حبَّذا) جملة فعلية، مكونة من فعل لازم، وفاعله اسم الإشارة (ذا)(٢)؟ **لذا فُهِمَت العبارةُ بالتأويلين.**

التأويل الأول: ما نسبه له بعض النحويين أن "حَبَّذَا" كُلَّهُ مبتدأٌ، والاسم المرفوع بعده خبره، منهم السيرافي والأعلم(٣)، وهما أسْبَقُ من اللَّخْمِيِّ في نسبة هذا الرأي لسيبويه، وكان السيرافي صريحا في تفسير كلام سيبويه علىٰ هذا الوجه، حيث قال: "وأما (حَبَّذَا) فإن (حَبَّ) فعل، و(ذَا) فاعل، وبُنِيَ معه، وجُعِلَا جميعًا

(١) الكتاب ٢/ ١٨٠.

(٢) ينظر في المساعد٢/ ١٤١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٢، النكت ١/ ٥٣٧.

بمنزلة شيءٍ واحدٍ، يقع موقع اسم مبتدأ في الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث والمذكر بلفظ واحد في معنىٰ المدح والحمد"(١).

وبه قال المبرد وابن السراج وابن جني وابن بابشاذ وغيرهم(٢).

قال ابن جني:" تَقول: حبذا زيدٌ، وحبذا أَخُوك، فـ(حبذا): فِي مَوضِع اسْم مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ، وَ(زيدٌ) فِي مَوضِع خَبرِهِ"(٣).

قال ابن الفخار عن هذا المذهب:" وهذا القول أجودها؛ لسلامته من الاعتراضات... وعليه الحذاق من النحاة"(٤).

التاويل الثاني: أن تكون "حبَّ" فعلًا ماضيًا غيرَ متصرِّفٍ، و"ذا" فاعلها، و"زيد" مبتدأ، وخبره "حبذا".

وذلك حسب تأويل أبي نصر المجريطي القرطبي لنص سيبويه؛ حيث قال : وإنما أراد بقوله: "وهو اسم مرفوع": (ذا) الموصول به (حبَّ)، كما أن (العم) في قولك: (يا ابن عمَّ) مجرور، و(ذا) في قولك (حبَّذا زيد) هو الفاعل المبني علىٰ (حبَّ)، ويدلك علىٰ ذلك قول الخليل -رحمه الله-: إن (حبَّذا) بمنزلة:

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٢.

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ١٤٣، والأصول ١/ ١١٥، ٢/ ١٤١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٢، واللمع ص ١٤٢، وشرح المقدمة المحسبة٢/ ٣٨٣، والنكت ١/ ٥٣٧، والفصول والجمل٣٥٤-٣٥٥، والإنصاف ص ٧٣، واللباب للعكبري ١/ ١٨٨، ١٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٠، ٦١١.

(٣) اللمع ص ١٤٢.

(٤) شرح الجمل لابن الفخار٢/ ٥٣٠.

حبَّ الشيء، و(حبَّ) في هذا التمثيل فِعْلٌ، فكذلك هو فعل –أيضًا– إذا وُصِل، كما أن (لو) حرف، فإذا وصل بـ(لا) لم ينتقل إلىٰ غير الحرف"(١).

وبناء علىٰ هذا الفهم، وهذا التأويل نسب ابن خروف لسيبويه أن: إعراب (حبذا) كإعراب (نعم الرجل زيد): (حب): فعلٌ ماضٍ غير متصرف –أيضا– و(ذا): فاعلها، و(زيد): مبتدأ، وخبره: (حبذا)، ثم قال:" هذا قول سيبويه–رحمه الله– وأخطأ من زعم عليه غير ذلك"(٢).

وذهب ابن مالك –أيضا– إلىٰ أنه ظاهر قول سيبويه(٣) ونسبه له –أيضا– ابن الوردي، وابن هشام الأنصاري، وابن عقيل، والشيخ خالد(٤).

قال ابن مالك:" والذي اخترته من كون (حبّ) باقيًا علىٰ فعليته وكون (ذا) باقيًا علىٰ فاعليته ...هو ظاهر قول سيبويه"(٥).

لكن الذي يدعم اللَّبْلِيّ في اعتراضه هذا قول أبي حيان:" لا تعَلّقَ–يعني كلامَ سيبويهِ– لِمن يَنسُب إليه أنَّ (حَبَّذا) كله اسم بهذا اللفظ؛ إذ ليس صريحًا، بل لو قيل: **إنّ ظاهره يعطي خلاف ذلك لكان الوجه**، ألا ترىٰ في تنظيره بـ (ابن عمَّ) وقوله: فالعمّ مجرور؛ إشارة منه إلىٰ تعليل بناء (ذا) مع المذكر والمؤنث علىٰ صورة واحدة، قال: ولهذا عول ابن خروف والشلوبين علىٰ هذا المفهوم"(٦).

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه صـ١٥٧.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/ ٥٩٩. ، وينظر في المساعد ٢/ ١٤١.

(٣) شرح التسهيل٣/ ٢٣، وشرح الكافية الشافية٢/ ١١١٧.

(٤)شرح ألفية ابن مالك٢/ ٤٦٣، أوضح المسالك٣/ ٢٥٢، المساعد٢/ ١٤١، التصريح٢/ ٨٨.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٢٣.

(٦) ينظر في التذييل١٠/ ١٦٠، وتمهيد القواعد٥/ ٢٥٩٩.

تعقيب:

الذي يظهر لي أن اللَّبْلِيّ كان مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي؛ وذلك لأن نص سيبويه فيه إبهام فلَمْ يُصَرِّحْ في كتابه بأن "حَبَّذَا" مبتدأ، كما قال ابن هشام وغيره، ولا عَيَّنَ له إعرابًا؛ وإن كان ظاهر كلامه يعطي ما نسبه إليه ابن هشام، والسيرافي وابن عصفور وغيره، وإن لم يصرح به.

وعلىٰ ذلك يبقىٰ كلام سيبويه مبهمًا يحتمل الأمرين والتأويلين السابقين- بناء علىٰ نص سيبويه- من أن (حبذا) مركبة تعرب مبتدأ والمرفوع بعدها الخبر، أو أنها فعل وفاعل، في محل الخبر المقدم، والمرفوع بعدها يكون مبتدأ مؤخرا.

فتبين أن جَزْمَ ابن هشام اللخمي بنسبة هذا القول لسيبويه تفتقر إلىٰ دليل صريح؛ لأن سيبويه لم يصرح بذلك؛ لذا كان اعتراضُ اللَّبْلِيّ وجيهًا. والله أعلم.

*** *** ***

١٢-إعراب "مَنْ كانا" من قول جرير:

يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيّانِ من جَبَلٍ وحَبَّذا ساكِنُ الرَّيّانِ، مَنْ كَانَا[(١)]

قال ابنُ هشامٍ اللخميُّ بعد إنشاد الزجاجي قول جرير السابق[(٢)]:

"قولُهُ (مِنْ جَبَلٍ) في موضِعِ نَصْبٍ علىٰ التمييزِ، وحَكَىٰ مَسْعُودُ الدولةِ المصريُّ -رحمه الله- أن قولَهُ: "مَنْ كَانَا" في موضِعِ نَصْبٍ علىٰ التمييزِ -أيضا- وما بَعْدَهَا في موضِعِ الصِّفَةِ، قال: ويَدُلُّ علىٰ كونِهَا تفسيرًا أنَّهَا علىٰ مقابَلَةِ قولِهِ: "مِنْ جَبَلٍ"، وجاءَ التفسيرانِ بعدَ المقصودِ... وقيل: إنَّ "مَنْ" استفهامٌ، وهي خبرٌ لـ"كانَ" مقدَّمٌ، والتقديرُ: أيَّ شكلٍ كان فإني أُحِبُّهُ، وقيل: إن "مَنْ" بَدَلٌ من "سَاكِنُ" ويكونُ اسمُ "كان" مضمرًا فيها عائدًا علىٰ "مَنْ"، ويكونُ الخبرُ محذوفًا، والتقديرُ: من كانَ ساكنَهُ مِنَ الناسِ، فـ"سَاكِنُ" الخبرُ، وأحسنُ هذه الأقوالِ، وأقواها كونُ "مَنْ" خبرًا مقدَّمًا لِكَانَ".[(٣)]

وقد اعترض عليه اللَّبْلِيُّ، فقال:" وحَكَىٰ ابنُ هشام عن مسعود الدولة المِصْرِيِّ أَنَّ "مَنْ" في موضع نصب علىٰ التمييز، وما بعدها في موضع الصفة، قال عنه: ويَدُلُّ علىٰ كَوْنِهَا تَفْسِيرًا: أَنَّهَا علىٰ مقابلة قوله: "مِنْ جَبَلٍ".

قال أحمد: فإذا كانت منصوبة علىٰ التمييز، وهي في مقابلة "مِنْ جَبَلٍ" كما قال، فليُجِزْ دُخُولَ "مِنْ" عليها كما تَدْخُلُ علىٰ التمييز، فيقال: مِنْ مَنْ كانَ، كما دخلت "مِنْ" في قوله: "مِنْ جَبَلٍ"، فقَدْ ظَهَرَ لك ضَعْفُ هذا القول، وأيضًا فإن

(١) سبق تخريجه.

(٢) الجمل صـ١١٠.

(٣) الفصول والجمل٣٥٥.

التمييز إنما هو تَبْيِينٌ وتَفْسِيرٌ للاسم الذي قَبلَهُ، وكَيْفَ يُفَسَّرُ سَاكِنُ الرَّيَّانِ بـ"مَنْ كَانَ" إذا جُعِلَتْ "مَنْ" موصوفةً أو موصولةً؟".(١)

الدراسة:

أعربت "مَنْ كانا" من قول جرير السابق عدة أعاريب:

١- أن تكون "مَنْ" في موضع رفع علىٰ البدل من "ساكن"، ويكون الخبر محذوفًا، والتقدير: مَنْ كان ساكِنَهُ من الناس، فـ"ساكن" الخبر(٢).

٢- أن تكون "من" في موضع نصب علىٰ خبر كان، واسمها مضمرا فيها؛ كأنه قال، أيُّ شيء كان؟ ، وقال ابن هشام اللخمي بعد عرضه الأوجه الإعرابية:" وأحسن هذه الأقوال، وأقواها كون "مَن" خبرا مقدما لكان"(٣)، وقال ابن خروف وهو: "أجود"(٤).

٣- أن تكون "مَنْ" مُنْتَصِبَةً علىٰ الخَبَرِ لـ"كَائِنٍ" مُقَدَّرٍ، والتقدير: وحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ كَائِنًا مَنْ كَانَ، وكانت "كان" الثانيةُ تَامَّةً(٥).

---

(١) وشي الحلل ص ٥١٦، ٥١٧.

(٢) الفصول والجمل٣٥٥، وشي الحلل٥١٧، وشرح الجمل لابن خروف٦٠١، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي١/ ٤٢٦، ولم يذكر إعرابا غيره، حيث قال: "ومن كانا: هو بدل من الاسم الذي قبله، وهو المخصوص بالمدح".

(٣) الفصول والجمل٣٥٥.

(٤) شرح الجمل لابن خروف٦٠١.

(٥) ينظر : وشي الحلل٥١٦.

٤- أن تكون "مَنْ" في موضع نصب، ولكن معناها التعجب والتعظيم، وأجاز ابن سيده والأعلم أن تكون "كان" زائدةً، كأنه قال: وحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ هُوَ، أي: ما أَكْرَمَهُ لَدَيَّ وأَعَزَّهُ عَلَيَّ![1].

٥- أن تكون "من" تمييزا، وما بعدها صفة[2]، هذا الذي حكاه ابن هشام اللخمي عن مسعود الدولة المِصْرِيِّ. وهو محل اعتراض اللَّبْلِيّ، وهذا الذي ذهب إليه مسعود الدولة، وحكاه عنه ابن هشام، إنما يجوز في :"من جبل" لأنها يمكن أن تحول نكرة منصوبة فيقال: يا حبذا جبل الريان جبلا، بجر التمييز ب:"مِنْ" ولا يجوز هنا في: "مَنْ كانا"؛ لأنه لا يمكن فيها أن تدخل عليها "مِنْ"، كما تدخل علىٰ التمييز؛ ولأنه لا يجوز أن يُفَسَّرُ سَاكِنُ الرَّيَّانِ بـ"مَنْ كَانَ" إذا جُعِلَتْ "مَنْ" موصوفةً أو موصولةً؛ لأن المفسَّر أوضح من المفسِّر.

تعقيب: الذي يظهر لي أن اللَّبْلِيّ كان مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي؛ لأنه حكىٰ هذا الإعراب في معرض ما يجوز ثم قوىٰ عليه غيره، ولم يصفه بضعف، بل وصفه بأنه خلاف الأولىٰ، فقال بعد عرضه الأعاريب: وأحسن هذه الأقوال، وأقواها كون "مَنْ" خبرا مقدما لـ"كان".

ولا يجوز هنا في: "مَن كانا" أن يُجَرَّ التمييزُ بـ"مِن"؛ لأنه لا يمكن فيها أن تدخل عليها "مِن" ، كما تدخل علىٰ التمييز؛ ولأنه لا يجوز أن يُفَسَّرُ سَاكِنُ الرَّيَّانِ بـ"مَنْ كَانَ" إذا جُعِلَتْ "مَنْ" موصوفةً أو موصولةً؛ لأن المفسَّر أوضح من المفسِّر. والله أعلم.

*** *** ***

(١) ينظر في شرح أبيات الجمل لابن سيده ١١٩/ ب. وشي الحلل٥١٧- ٥١٨.

(٢) الفصول والجمل٣٥٥، وينظر في شرح أبيات مغني اللبيب٧/ ١٨٦.

١٣-الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي

ذكر ابن هشام اللخمي ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

وهُـنَّ وقـوفٌ يَنْتَظِـرْنَ قضـاءَهُ بِضَـاحِي عَـذاةٍ أَمـرَهُ وهـو ضـامِزُ

ثم قال: "الباءُ في قولِهِ (بضَاحِي) مُتَعَلِّقَةٌ بـ:(يَنْتَظِرْنَ)، وَهِيَ ظَرْفِيَّةٌ"(٢)

وقد اعترض عليه اللَّبْلِيّ، فقال:" وقوله: "بِضَاحِي" الباء فيه متعلقة بـ"قَضَاءَهُ"، وقال ابن هشام: الباء متعلقة بـ:(ينتظرن). وهو غلط؛ لأن "أَمْرَهُ" بعد هذا من صلة المصدر، ولا يُفْصَلُ بَيْنَ المَصْدَرِ وصِلَتِهِ بِأَجْنَبِيٍّ عنهما، وإذا كان "بِضَاحِي" متعلقًا بـ"يَنْتَظِرْنَ" كان ذلك.

وقد نبه ابن السيد البطليوسي علىٰ هذا، وقال: الباء في "بِضَاحِي" بمعنىٰ "في"، والتقدير: وهن وقوف في ضاحي عَذَاةٍ، قال: هذا هو المعنىٰ، قال: ولكنْ لا يَلْزَمُكَ أَنْ تَحْمِلَهُ علىٰ هذا؛ لأَنَّكَ تَحُولُ بَيْنَ الصِّلَةِ والموصول؛ لأَنَّ ما بعد القَضَاءِ مِنْ صِلَةِ المصدر، علىٰ هذا يجب أن يكون ظَرْفًا لِلْقَضَاءِ لا للوقوف"(٣).

الدراسة:

ذهب ابن هشام اللخمي إلىٰ أن (بضاحي) في البيت متعلق بـ:(ينتظرن)، واعترض عليه اللَّبْلِيّ بأن اللازمَ من ذلك الفصلُ بين المصدرِ (قضاءَهُ)

---

(١) الجمل صـ١٢٢ . والبيت من الطويل وقائله: الشماخ بن ضرار الذبياني، وهو في ديوانه (ص ١٧٧).

(٢) الفصول والجمل٣٧٨.

(٣) وشي الحلل صـ٥٦٤.

ومعموله(أمرَهُ) ولا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي عنهما. بل جعله متعلقا بالمصدر نفسه(قضاء)؛ خروجا من هذا المخالفة.

وإليك البيان:

المسألة فيها مذهبان:

الأول: ما ذهب إليه ابن الشجري وابن هشام اللخمي، وابن هشام الأنصاري في أحد قوليه، من كون:" (بضاحي عذاة) متعلقا بـ:(وقوف) أو بـ:(ينتظرن)، فهو أجنبي من المصدر الذىٰ هو (قضاء)، فوجب لذلك حمل المفعول علىٰ فعل آخر، كأنه لما قال: (ينتظرن قضاءه بضاحي عذاة) أضمر (يقضي) فنصب به (أمره)، ومن ذلك قول المتنبي[1]:

يُعطـي فَـلا مَطلُـه يُكَـدِّرُها بِهـــــا وَلا مَنُّـــــه يُنَكِّـــــدُها

أراد: فلا مطلَه بها، فلمّا فَصَلَ بالأجنبيِّ، بين المصدر والباء، أضمر للباء ما تتعلّقُ به، بعد قوله: يكدّرُها، وتقديرُهُ: لا يمطل بها، ومن هذا الضّرب في التنزيل: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩ ﴾[2] المعنىٰ: إنه علىٰ رجعه يوم تبلىٰ السرائر لقادر، ولمّا فصل خبر (إنّ) بين المصدر الذىٰ هو الرّجع، وبين الظّرف، بطل عمله فيه، فلزم إضمار ناصب من لفظ (الرّجع)، فكأنه قيل: يرجعه يوم تبلىٰ السرائر"[3].

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه بالشرح المنسوب إلىٰ العكبرىٰ ١/ ٣٠٤، وهو من شواهد أمالي ابن الشجري١/ ٢٩٧.

(٢) من سورة الطارق الآيتان (٨- ٩).

(٣) أمالي ابن الشجري١/ ٢٩٦-٢٩٧، وينظر في شرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ٣٠٤).

وقال ابن هشام الأنصاري: في كتابه شرح بانت سعاد بعد أن أنشد البيت: "وأمره منتصب (بقضائه) محذوفا، مبدلا من "قضائه" المذكور، ولا ينتصب بالمذكور؛ لأن الباء ومجرورها متعلقان بـ(ينتظرن)، ولا يفصل المصدر من معموله"(١).

وواضح أن كلامَهُ موافق كلامَ ابن الشجري، والفرق الوحيد بينهما أن ابن الشجري يقدر المحذوف أو المضمر "يقضىٰ". وابن هشام الأنصاري يقدره (قضاء). مع أنه قد اعترض علىٰ ابن الشجري فيما ذهب إليه في مغني اللبيب كما سيأتي.

الثاني: أن يتعلق (بضاحي) بـ: (قضاءه) لا بـ:(وقوف)، ولا بـ:(ينتظرن)؛ لئلا يفصل بين (قضاءه) و (أمره) بالأجنبىٰ، وهو ما ذهب إليه ابن السيد البطليوسي، وابن مالك، واللَّبْلِيّ، وأبو حيان، وابن هشام الأنصاري في أحد قوليه، وناظر الجيش، والبغدادي(٢).

قال ابن مالك:" ومما يوهم الفصل قول الشاعر:

وهـــنَّ وقـــوفٌ ينتظِـــرْنَ قضـــاءَه بضاحي عَذاة أمرَه وهو ضـامِزُ

(١)شرح بانت سعاد ص ٩٤.

(٢) الحلل ص ٩٤، شرح التسهيل٣/ ١١٤-١١٥، وشي الحلل صـ ٥٦٤، التذييل١١/ ٧٧، مغني اللبيب٢٠٤، تمهيد القواعد٦/ ٢٨٣٨-٢٨٣٩، شرح أبيات مغني اللبيب٧ / ١٦٤-١٦٥.

فقد يظن أن (بضاحي عذاة) متعلق بـ(ينتظرن)، وقد فصل بين: قضائه، وأمره، وليس كذلك، بل الواجب أن يُجعل (قضاؤه) متعلقا به الجار والمجرور، فلا يكون بينه وبين منصوبه فصل بأجنبي."[1].

وقد وصف البغدادي ما ذهب إليه ابن هشام بأنه غير جيد؛ حيث قال: "وخالف ابن هشام اللخمي في (شرح أبيات الجمل) فقال: والباء من قوله: (بضاحي) متعلقة بـ (ينتظرن)، وهو غير جيد منه"[2].

تعقيب:

الذي يظهر لي أن اللَّبْلِيّ كان مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي؛ لما يترتب علىٰ تعلق(بضاحي) بـ(ينتظرن) من مخالفة الفصل بين المصدر ومعموله، وهما لا يفصل بينهما بأجنبي عنهما[3]، لذا وصف البغدادي مذهب ابن هشام بأنه غير جيد.

---

(1)شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١١٤- ١١٥، وينظر في التذييل١١/ ٧٦-٧٧، ومغني اللبيب٦٩٩، وتمهيد القواعد٦/ ٢٨٣٨-٢٨٣٩، وشرح أبيات مغني اللبيب٧/ ١٦٤-١٦٥.

(2)شرح أبيات مغني اللبيب٧/ ١٦٥.

(3) ينظر في امتناع الفصل : المحرر الوجيز١/ ٢٥٠، شرح ابن الناظم٣٨٧، الارتشاف٤/ ١٨٤٢، الدر المصون١/ ٢٩٣، ٣/ ٦٧٣، ٤/ ٣٤٦، ٤/ ٤١٤، ٩/ ٤٦١، العدة في إعراب العمدة١/ ٦٩، تمهيد القواعد٦/ ٢٨٣٨، ٨/ ٤٢٠٧، المقاصد الشافية٥/ ١٥٨، نواهد الأبكار ٢/ ٣٧٢،همع الهوامع١/ ٣٩٩.

ولما في رأي ابن هشام اللخمي من الاحتياج إلىٰ تقدير فعل أو مصدر[1] لـ(أمرَهُ)، ولا حاجة إلىٰ تقدير هذين، مع وجود ما يعمل، وهو المصدر؛ لأن ما لا يحتاج إلىٰ تقدير أولىٰ بالاختيار. والله أعلم.

*** *** ***

(١) قدره ابن الشجري فعلا، وقدره ابن هشام مصدرا.

١٤-(من نجران) بين الصفة والحالية

ذكر ابن هشام ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر[١]:

فيــا راكِبًــا إِمَــا عَرَضْــتَ فَــبَلِّغَنْ نَــدَامَايَ مِــنْ نَجْــرَانَ أَنْ لَا تَلاقِيَــا

ثم قال: " (مِنْ نَجْرَانَ) في موضعِ نصبٍ علىٰ الصِّفَةِ لِـ (نَدَامَايَ)"[٢]

واعترض عليه اللَّبْلِيّ بقوله:" وقوله: "مِنْ نَجْرَانَ" في موضعِ الحالِ من الندامىٰ، وقد عَيَّنَ الندامىٰ في البيت الثاني، فهم معارف، والبيت هو قوله:

أَبَا كَرِبٍ وَالأَيْهَمَيْنَ كِلَيْهِمَا وَقَيْسًا بِأَعْلَىٰ حَضْرَمَوْتَ اليَمَانِيَا

وقال ابن هشام: في موضع نصب علىٰ الصفة لـ"نداماي".

فعلىٰ قوله يقتضي أن يكون "نَدَامَايَ" نكراتٍ، وهم-بلا شك-مَعَارِفُ؛ لِتَعْيِينِ الشاعر إياهم في قوله-يعني السابق- فقول ابن هشام غير ظاهر"[٣].

الدراسة:

ذكر ابنُ هشامٍ اللخميُّ، وتابَعَهُ العينيُّ[٤] أن:"من نجران" من قول الشاعر:"نداماي من نجران" في محل نصب صفة لـ:"نداماي".

فجاء اعتراض اللَّبْلِيُّ عليه بأن إعرابه هذا يقتضي أن يكون ما قبل: "من نجران"، وهو: "نداماي" نكرة. بل معرفة؛ وذلك لِتَعْيِينِ الشاعر إياهم:"نداماي" في قوله السابق أيضا.

---

(١)الجمل صـ١٤٨. والبيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقّاص الحارثّي. انظر: المفضّليّات ١٥٦، والكتاب٢/ ٢٠٠.

(٢) الفصول والجمل٤٠٥.

(٣) ينظر في: وشي الحلل٦٤٣.

(٤) المقاصد النحوية٤/ ١٦٨٩.

وإليك البيان:

ذكر ابن هشام الأنصاري حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات، فقال: "يقول المعربون علىٰ سبيل التقريب (الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال) وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها أو بمعرفة محضة فهي حال عنها أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع"(١).

فمثال النوع الأول- وهو الواقع صفة لا غير؛ لوقوعه بعد النكرات المحضة(٢)- قوله تعالىٰ:﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ ﴾(٣)،﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوۡمًا ٱللَّهُ مُهۡلِكُهُمۡ أَوۡ مُعَذِّبُهُمۡ ﴾(٤)، ﴿ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ ﴾(٥)، ومنه ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا ﴾(٦)

(١) مغني اللبيب صـ٥٦٠.

(٢) مغني اللبيب صـ٥٦٠، و ينظر في موصل الطلاب صـ٧١، وشرح قواعد الإعراب للشيخ زاده صـ٥٧.

(٣) من سورة الإسراء من الآية (٩٣).

(٤) من سورة الأعراف من الآية (١٦٤).

(٥) من سورة البقرة من الآية (٢٥٤)، ومن سورة إبراهيم من الآية (٣١).

(٦) من سورة الكهف من الآية (٧٧).

ومثال النوع الثاني- وهو الواقع حالا لا غير؛ لوقوعه بعد المعارف المحضة[1]- قوله تعالىٰ:﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ۝٦ ﴾[2] بِالرَّفْع، فجملة (تستكثرُ) الْفِعْل وَالْفَاعِل حَال من الضَّمِير الْمُسْتَتر فِي (تمنن) الْمُقدر ذَلِك الضَّمِير بـ (أَنْت) وَهُوَ معرفَة مَحْضَة؛ لِأَن الضمائر كلهَا معارف مَحْضَة بل هِيَ أعرف المعارف[3] وقوله تعالىٰ: ﴿ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾[4].

ومثال النوع الثالث-وهو المحتمل لهما بعد النكرة- قوله تعالىٰ:﴿ وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ ﴾[5] فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة، وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالا منها؛ لأنها قد تخصصت بالوصف، وذلك يقربها من المعرفة[6]، حتىٰ إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾[7] إن ﴿ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾ صفة لآخران؛ لوصفه بـ"يقومان".[8]

---

(١) ينظر في مغني اللبيب٥٣٦، ٥٦٠، والتصريح١/ ٦١٣، وموصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب٧١.

(٢) من سورة المدثر الآية (٧٧).

(٣) ينظر في شرح الرضي علىٰ الكافية٤/ ١١٩، وشرح قطر الندىٰ صـ٨٢، وموصل الطلاب صـ٧١، وشرح قواعد الإعراب صـ٥٨، وحاشية الصبان٣/ ٤٥٥.

(٤) من سورة النساء من الآية (٤٣).

(٥) من سورة الأنبياء من الآية (٥٠).

(٦) مغني اللبيب٥٦١، وينظر في اللباب في علوم الكتاب٨/ ٢٨٣.

(٧) من سورة المائدة من الآية (١٠٧).

(٨) ينظر في شرح الرضي ٢/ ٣٠٧، ومغني اللبيب٥٦١، وحاشية الصبان٣/ ٨٧.

ومثال النوع الرابع- وهو المحتمل لهما بعد المعرفة- قوله تعالىٰ: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾[1]، فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنىٰ من النكرة؛ فيصح تقدير ﴿ يَحْمِلُ ﴾ حالا، أو وصفا[2].

تعقيب:

الذي يظهر لي أن اللَّبْلِيّ كان مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام؛ وذلك لأن "نداماي" في البيت مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة علىٰ الألف، و"ندامىٰ" مضاف، وياء المتكلم، في محل جر بالإضافة، فهي معرفة بالإضافة لياء المتكلم. وعلىٰ ذلك تكون "من نجران": متعلقة بمحذوف حالا من "نداماي"[3]، ثم إن الشاعر قد عيَّن (الندامىٰ) في قوله[4]:

فيا رَاكِبًا إما عرضتَ فبَلِّغَنْ نَدَاماي من نَجرَانَ ألاّ تَلاقيا
أبا كَرِبٍ والأيهمَينِ كِليهما وقيسًا بأعلىٰ حَضرموتَ اليَمانيا

حيث فسرهم في البيت الأخير؛ لذا تتعين: "من نجران" للحالية من:"نداماي". والله أعلم.

*** *** ***

(١) من سورة الجمعة من الآية (٥).

(٢) مغني اللبيب صـ٥٦١، وينظر في اللباب في علوم الكتاب١٩/ ٧٤، و المقاصد النحوية١٠٢٥٠، شرح الأزهرية٥٦، موصل الطلاب ٧٢، شرح قواعد الإعراب٥٨.

(٣) ينظر هامش (٥) من المقاصد النحوية٤/ ١٦٨٩. تحقيق أد.علىٰ محمد فاخر، أد. أحمد السوداني، أد. عبد العزيز فاخر.

(٤) ينظر في: المفضليات١٥٦، شرح نقائض جرير والفرزدق١/ ٣٢٥، والبيان والتبيين٢/ ١٨٤.

١٥-متعلق لام المستغاث له

ذكر ابن هشام اللخمي ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

تَكَنَّفَنِـي الوُشـاةُ فـأَزْعَجُوني فَيَـا لَلنَّـاسِ لِلواشِـي المُطـاع

ثم قال: "العاملُ في قولِهِ: "لِلْوَاشِي" عندَ قومٍ حرفُ النداءِ –أيضا– عَدَّوْهُ إلىٰ مفعولَيْنِ بحرفَيْ الجَرِّ، وهو متعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ عندَ المبرد، وتقديرُهُ: أَدْعُوكُمْ لِلْوَاشِي، والظاهِرُ من مذهبِ سيبويهِ أنَّ العاملَ في اللامِ المكسورةِ الحالُ المحذوفةُ، والتقديرُ: فَيَا لَلنَّاسِ مدعُوِّينَ لِلْوَاشِي المطاعِ؛ لأنَّ النِّدَاءَ يقعُ علىٰ المنادىٰ في حالٍ دونَ حالٍ، تقولُ: يَا زيدُ قائمًا، فتناديه في حالِ القيامِ دونَ غيرِهَا، وحَذْفُ الحالِ العاملِ هنا، كحذفِ العاملِ في (إلىٰ) مِنْ قولِهِ –تعالىٰ–:﴿ فِي تِسْعِ ءَايَـٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾(٢)، أيْ: أنت مُرْسَلٌ بِهِنَّ إلىٰ فرعونَ"(٣).

وقد اعترض عليه اللَّبْلِيّ بقولِهِ:"...منهم من يقول(٤): إن اللام الثانية تتعلق بحال محذوفة، والتقدير: فيا لَلنَّاسِ مَدْعُوِّينَ لِلْوَاشِي المُطَاعِ. وهذا قَوْلٌ مَبْنِيٌّ علىٰ جوازِ الحالِ من المنادَىٰ، وفيه–أيضًا–خلافٌ"(٥).

الدراسة:

ذهب ابن هشام اللخمي إلىٰ كون اللام الثانية في: (للواشي) معمولا للحال المحذوفة، والتقدير فيا للناس مدعوين للواشي المطاع، فاعترضه اللبلي بكون

---

(١)الجمل ١٦٦ . والبيت من الوافر، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه صـ٩٣، والكتاب ٢/ ٢١٦ .

(٢) من سورة النمل من الآية (١٢).

(٣) الفصول والجمل٤٥٧ .

(٤) يقصد ابن هشام اللخمي ينظر: الفصول والجمل٤٥٧ .

(٥) وشي الحلل ص ٧٢٤.

ذلك مبنيا علىٰ جواز مجيء الحال من المنادىٰ، وفيه خلاف فمنهم من أجازه، ومنهم من لم يجزه.

وإليك البيان:

في لامِ المُسْتَغَاث بِه أَقْوَالٌ:

الأول: أَنَّها زَائِدَةٌ ولا تَتَعَلَّقُ بِشَيءٍ، وعليه ابن خروف، واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للألف(١) .

الثاني: نَسَبَ أبو حيان لسيبويه أنها ليست زائدة، وتتعلق بفعل النداء(٢).

الثالث: أَنَّها تَتَعَلَّقُ بِحَرْفِ النِّداءِ(٣).

أَمَّا لامُ المُسْتَغَاث لَهُ ففي تَعَلُّقها عِدَّةُ أَقْوَالٍ:

الأول: مذْهَبُ جُمْهورِ النُّحَاةِ أَنَّ هذه اللامَ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلٍ مَعْ اخْتِلافِهِم في هذا الفِعْلِ ، فالفَارِسِيُّ يَرىٰ أَنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلٍ فيه مَعْنىٰ الدُّعاءِ ، فعَنْ ابنِ جِنِّي أَنَّه قالَ:" سَأَلَ أبو عليٍّ، فقالَ : اللامُ الثانِيَةُ مِنْ قَوْلِه :

..... فيَـــا لَلنَّـــاسِ لِلوَاشِـــي المُطَـــاعِ

بأَيِّ شَيءٍ تَتَعَلَّقُ؟ فقلتُ : لا يَجوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ باللَّامِ الأولىٰ؛ لأنَّ الأولىٰ مُتَعَلِّقَةٌ ب(يا)، ولا ضَمِيرَ فيها، فيَجُوزُ أنْ يَتَعَلَّقَ بِها شَيءٌ ،فقالَ : تَتَعَلَّقُ بمَعْنىٰ الدُّعَاءِ ؛

---

(١) ينظر في شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٧٤٣، والصفوة الصفية٢/ ٢١٨، والارتشاف٤/ ٢٢١١، والمساعد ٢/ ٥٢٦، وهمع الهوامع٢/ ٧٠.

(٢) الارتشاف٤/ ٢٢١١،

(٣) هذا القول نسبه اللخمي في الفصول والجمل ص ٤٥٧، لسيبويه، وهو مذهب ابن جني، حكاه عنه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ١٠٩، وانظر: والارتشاف ٥/ ٢٢١١، والجنىٰ الداني ص ١٠٤، والمغني ص ٢٩٠، والمساعد ٢/ ٥٢٦، وهمع الهوامع ٢/ ٥٤.

لأنَّ :(يَا لَزَيدٍ) في مَعْنىٰ: يا زَيْدُ ، أيْ :أدْعُو، فَكَأَنَّها مُتَعَلِّقَةٌ ب(أَدْعُو) الذي دَلَّ عَلَيْه (يَا لَلنَّاسِ)[1] ". وذهب الأكثرون أنَّها تَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ النِّداءِ[2]،ومِنْهم مَنْ قَدَّرَ (أَدْعُو) غَيرَ الفِعْلِ الأوَّلِ المَفْهُومِ مِنْ النِّداءِ فكَأَنَّه قالَ: أَدْعُوك لِزَيدٍ[3]، ومِنْهُم مَنْ اشْتَقَّ فِعْلًا مِنْ الاسْتِغاثةِ ، ورَأىٰ أَنَّ اللَّامَ الثانِيَةَ تَتَعَلَّقُ بِفِعْلٍ مَحْذوفٍ تَقْديرُه (اسْتَغَثتُ)[4].

واعتُرض علىٰ هذا المذهب بأن فيه تكثيرًا للجمل؛ حيث يكون الكلام علىٰ جملتين، وهو بعيد[5].

الثاني: أَنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بمَا تَعَلّقَتْ به اللَّامُ الأولىٰ، واللامُ الأولىٰ متعلقة بحرف النداء "يا"[6]. **وهو لسيبويه حيث قال:**" باب ما يكون النداء فيه مضافا إلىٰ المنادىٰ بحرف الإضافة، وذلك في الاستغاثة والتعجب، وذلك الحرفُ اللامُ المفتوحة"[7] .

---

(١) هامش الإيضاح العضدي صـ٢٥١. وينظر في المقاصد النحوية٤/ ١٧٣٥.

(٢) الارتشاف٤/ ٢٢١١، ومغني اللبيب٢٩٠، والمساعد٢/ ٥٢٨.

(٣) المقتضب ١/ ٢٠٩، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٠٩، والارتشاف٤/ ٢٢١١، ومغني اللبيب٢٩٠، والمساعد٢/ ٥٢٨.

(٤) الصفوة الصفية٢/ ٢١٨.

(٥) تمهيد القواعد٧/ ٣٥٩٨.

(٦) وهو لسيبويه في الكتاب٢/ ٢١٥، والسيرافي في شرح أبيات سيبويه١/ ٣١٥-٣١٦، ٥، وحكاه ابن عصفور عن ابن جني في شرح الجمل ٢/ ١٠٩.

(٧) الكتاب ٢/ ٢١٥.

الثالث: ما نسبه ابن هشام اللخمي والعيني[1] إلىٰ سيبويه أنه يُقَدِّرُ اسْمًا في هذا المَوْضِعِ ، وقد انفرد أبو الحَسَنِ بنِ الباذِش الغَرْناطيّ بهذا الرَّأيِ، وذَهَبَ إلىٰ أَنَّ لامَ المُسْتَغاثِ لَه مُتَعَلِّقةٌ باسْمٍ مَحْذوفٍ في مَوْضِعِ الحالِ ، والتَّقْديرُ عِنْدَه: يا لَلّهِ مَدْعوّاً لِلواشي[2]. **واعترض اللبلي علىٰ هذا المذهب بأنه مبني علىٰ جواز مجيء الحال من المنادىٰ[3]**

تعقيب:

الذي يظهر لي أن اللَّبْلِيّ كان مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام؛ لأن ما ذهب إليه ابن هشام من جعل (للواشي) معمولا للحال المحذوفة، والتقدير فيا للناس مدعوين للواشي المطاع، يكون مبنيا علىٰ جواز مجيء الحال من المنادىٰ، وفيه خلاف فمنهم من أجازه، ومنهم من لم يجزه[4]؛ ولأن فيه تكلفَ تقديرِ العاملِ، والأولىٰ هنا ما ذهب إليه اللَّبْلِيّ من أن اللام الثانية في قوله: "لِلوَاشِي" متعلقة- أيضًا-بنفس "يا"، أما اللام الأولىٰ فَلِلتَّعْدِيَةِ، علىٰ حَدِّ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فكأنها أَوْصَلَتْ "يا" إلىٰ المُنَادَىٰ، وأما اللام الثانية فَلَامُ المفعول له، كقولك: أَدْعُوكُمْ لِأَجْلِ الوَاشِي المُطَاعِ، ومِنْ أَجْلِهِ، ولا يُنْكَرُ أَنْ يَتَعَلَّقَ حَرْفَا جَرٍّ بِمُتَعَلَّقٍ وَاحِدٍ، إذا اختلف المعنىٰ، ولم يكونا بمعنىٰ واحدٍ، كقولك: هَدَيْتُكَ لِزَيْدٍ لِفَضْلِهِ

---

(١) ينظر في: الفصول والجمل٤٥٧، والمقاصد النحوية٤/ ١٧٣٥.

(٢) الارتشاف٤/ ٢٢١١، ومغني اللبيب٢٩٠، والمساعد٢/ ٥٢٨.

(٣) ينظر في: وشي الحلل ص ٧٢٤، وتمهيد القواعد٧/ ٣٥٩٨.

(٤) ينظر الخلاف في مجيء الحال من المنادىٰ في الارتشاف٤/ ٢١٨١-٢١٨٢، والمساعد٢/ ٤٨٨، تمهيد القواعد٧/ ٣٥٣٤-٣٥٣٥، حاشية الصبان٢/ ٢٦٨.

وعَطَائِهِ، فاللام الأولىٰ للتعدية، والثانية لِذِكْرِ العِلَّةِ التي وقع الفعل لها. **ومما يدعمه** في مذهبه أنك إذا قلت: يا لزيد للأسد، فمعنىٰ الكلام يستدعي هنا لام التعليل، كأنك قلت: أدعو زيدًا للأسد، أي: لأجل الأسد(١)، ونَحْو: وهبت لَك دِينَارا لترضىٰ(٢) فالحرفان إذا اختلف معناهما جاز أن يتحد ما تعلقا به(٣). والله أعلم.

*** *** ***

(١) ينظر في المقاصد الشافية (٥/ ٣٦٩)

(٢) مغني اللبيب٢٩٠.

(٣) ينظر في: مغني اللبيب٢٩٠، تمهيد القواعد٧/ ٣٥٩٨.

١٦-مجيء الحال من المبتدأ إذا كان في معنى الفعل.

ذكر ابن هشام اللخمي ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

هـذا وجـدِّكمُ الصَّـغارُ بعينـهِ لا أمَّ لـــي إنْ كـــانَ ذاكَ ولا أبُ

ثم قال: "بِعَيْنِهِ" في موضعِ نصبٍ علىٰ الحالِ من: "الصَّغَارُ"، والعاملُ في الحالِ ما في "ها" مِن معْنَىٰ التَّنْبِيهِ، أو ما في "ذا" من مَعْنَىٰ الإشارَةِ"(٢).

واعترض عليه اللَّبْلِيّ بقوله: "المجرورُ من قولِهِ: "بِعَيْنِهِ" متعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ لأنَّهُ في موضِعِ نصْبٍ علىٰ الحالِ من: "الصَّغَارُ"، والعامِلُ في الحالِ إِمَّا ما في: "ها" من معنىٰ التنبيه، وإِمَّا ما في: "ذا" من معنىٰ الإشارةِ، وعلىٰ كِلَا المذهبينِ يُؤَدِّي لِأَنْ يَعْمَلَ في الحالِ ما لا يعملُ في صاحبِ الحالِ"(٣).

الدراسة:

ذهب ابن هشام اللخمي إلىٰ أن الحال بعد اسم الإشارة إذا كان مبتدأ كالبيت الذي معنا ينصب إِمَّا بما في "ها" من معنىٰ التنبيه، وإِمَّا بما في "ذا" من معنىٰ الإشارة، **وقد اعترض عليه اللَّبْلِيّ** بأن كِلَا المذهبين يُؤَدِّي لِأَنْ يَعْمَلَ في الحال ما لا يعمل في صاحب الحال.

وإليك البيان:

إذا كان المبتدأ فيه معنىٰ الفعل، فمذهب البصريين: جواز كون العامل الحرف أو الاسم، وهو قول الجمهور سيبويه، وأبي العباس المبرد والزجاج، وأبي بكر

---

(١) الجمل صـ٢٣٩. والبيت من الكامل، نسب لرجل من بني مذحج في الكتاب٢/ ٢٩٢.

(٢)الفصول والجمل٥٨٤.

(٣) وشي الحلل صـ٨٩٩.

بن السراج، والسيرافي، وابن سيده، والواحدي، والأعلم، وابن الأثير، وابن يعيش، وابن منظور، وابن الصائغ، وصاحب الكناش، والطيبي، وأبي حيان، وابن عقيل، وابن عادل الدمشقي، وناظر الجيش، والسيوطي(١).

فعند سيبويه أن الحال تجيء من المبتدأ إذا كان في معنىٰ الفعل. حيث قال في باب "ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني ... " : "فأما المبني علىٰ الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقًا ... ، فـ"هذا" اسمٌ مبتدأ يُبنىٰ عليه ما بعده، وهو "عبد الله"، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتىٰ يُبنىٰ عليه، أو يُبنىٰ علىٰ ما قبله ... والمعنىٰ أنك تريد أن تعرِّفه عبدَ الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقًا، فـ "منطلقًا": حال قد صار فيها عبد الله، وحال بين منطلق وهذا(٢).

فقد نصّ سيبويه علىٰ أن الحال تجيء من المبتدأ إذا كان في معنىٰ الفعل كأسماء الإشارة؛ حيث قال: "فكأنك قلت: انظر إليه منطلقا"(٣).

---

(١) ينظر الكتاب٢/ ٧٨، المقتضب٤/ ١٦٨، معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/ ٦٣-٦٤، الأصول في النحو١/ ٢١٨، شرح كتاب سيبويه٢/ ٤٠٥، ٤٠٦، المحكم باب(الذال والياء)١٠/ ٩٠، التفسير البسيط١١/ ٤٨٦، النكت١/ ٤٨١، البديع في علم العربية١/ ٢٠٠، شرح المفصل٢/ ٣٥٤، لسان العرب (بـ ع ل) اللمحة في شرح الملحة١/ ٣٧٩، الكناش١/ ١٨٢، فتوح الغيب٢/ ٧٠، ٨/ ١٢٢، ١٣٦، الارتشاف ٣/ ١٥٨٤، والتذييل٩/ ٩٦، المساعد٢/ ٢٩، اللباب في علوم الكتاب٨/ ٤٢٦، تمهيد القواعد٥/ ٢٢٩٧، نواهد الأبكار٣/ ٤٣٤، همع الهوامع٢/ ٣١٠.

(٢) ينظر الكتاب٢/ ٧٨.

(٣) ينظر الكتاب٢/ ٧٨.

واختار السهيلي[1] وأبو حيان أن يكون العامل فعلا تقديره: انظر إليه .....، وعزاه الأخير لسيبويه[2] وصحيح ما قال[3]

ومثَّل سيبويه – في موضع آخر – بـ:"فيها عبد الله قائمًا، وعبد الله فيها قائمًا"[4] ثم قال: "قولك: "فيها" كقولك: استقرَّ عبد الله، ثم أردت أن تخبر علىٰ أية حال استقرَّ فقلت: قائمًا، فـ "قائم" حال مُسْتَقَرٌّ فيها[5]. وإن شئت ألغيت "فيها" فقلت: فيها عبد الله قائمٌ ... فإذا نصبت القائم فـ "فيها" قد حالت بين المبتدأ والقائم واستُغني بها، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنيًّا عليه عَمَلَ: هذا زيد قائمًا"[6].

وقال المبرّد موضحًا العامل في الحال الواقعة بعد اسم الإشارة: "وتقول هذا زيد راكبًا وذاك عبد الله قائمًا، فإن قال قائل: ما الذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلًا قيل له (هذا) إنما هو تنبيه كأنك قلت أنبِّه له راكبًا، وإذا قلت: ذاك عبد الله قائمًا (ذاك) للإشارة كأنك قلت: أشير لك إليه راكبًا، فلا يجوز أن يعمل في

(١) نسبه له الشيخ خالد في التصريح١/ ٥٩٦.
(٢) ينظر التذييل٩/ ١٤٩.
(٣) ينظر الكتاب٢/ ٧٨.
(٤) الكتاب٢/ ٨٨.
(٥) الكتاب٢/ ٨٩.
(٦) ينظر الكتاب٢/ ٨٩-٩٠.

الحال إلا فعل أو شيء في معنىٰ الفعل؛ لأنها مفعول فيها، وفي كتاب الله –جل وعلا–:﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗاۖ ﴾"(١).

وعلىٰ ذلك أقول بجواز اختلاف العامل في الحال وصاحبها، فقد وصفه الرضي بأنه هو الحق؛ إذ لا مانع، من جواز كون (لمية) من قول الشاعر:

(لمية موحشا طلل) عاملا في الحال، وكون (طلل) ذا حال، مع ارتفاعه بالابتداء(٢).

ومن ذلك قوله –تعالىٰ–: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾(٣) فـ(أمةً): حالٌ، والعامل فيها اسم الإشارة، و(أمتكم): صاحبُ الحالِ، والعامل فيها (إنّ). –ومنه قولهم: ها قائما ذا زيد، فنصب الحال حرف التنبيه وليس له عمل في صاحبها. –ومنه قول الشاعر(٤):

ها بيّنًا ذا صريحُ النصْح فاصْغُ وطِع فطاعةُ مُهْدٍ نُصحَهُ رَشَدُ.

والمذهب الآخر: مذهب الكوفيين(٥): أنه منصوب علىٰ التقريب، ومرادهم بالتقريب هو إعمال (اسم الإشارة) عمل (كان)، واحتياجها إلىٰ اسم مرفوع وخبر منصوب.

---

(١) المقتضب٤/ ١٦٨، وينظر في الأصول في النحو١/ ٢١٨.

(٢) ينظر في: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٣.

(٣) سورة الأنبياء من الآية (٩٢).

(٤) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله، ينظر في: التذييل٩/ ١٠٠، ١٥٠. مغني اللبيب ص٧٣٣، ٨٦٥، المساعد٢/ ٤٠.

(٥) ينظر في مجالس ثعلب٤٢-٤٤، التذييل٤/ ١٦٧، الارتشاف٣/ ١١٤٨، همع الهوامع١/ ٤١٥-٤١٦.

يقول ثعلب: "(هذا) تكون مثالا[1]، وتكون تقريبا، فإذا كانت مثالا قلت: هذا زيدٌ، هذا الشخصُ شخصُ زيدٍ، وإن شئتَ قلتَ: هذا الشخصُ كزيدٍ، وإذا قلتَ: هذا كزيدٍ قائمًا، فهو حالٌ، كأنك قلتَ: هذا زيدٌ قائمًا، ولكنك قد قرَّبته"[2].

ويقول في موضع آخر من مجالسه: "...تقول: كيفَ أخافُ الظُّلْمَ وهذا الخليفةُ قائمًا؟، والخليفةُ قائمٌ، فتُدْخِلُ "هذا" وتُخْرِجُهُ فيكونُ المعنىٰ واحدًا، وكُلَّمَا رأيتَ إِدْخَالَ "هَذَا" وإِخْرَاجَهُ واحدًا، فَهُوَ تقريبٌ، مثل قولِهِمْ: مَنْ كانَ مِن الناسِ سعيدًا فهذا الصيادُ شقيًّا، وهو قولك: فالصيادُ شقِيٌّ، فَتُسْقِطُ "هذا" وهو بمعناه"[3].

فهو يقصدُ أنَّ دخولَ "اسمِ الإشارةِ" علىٰ: "الصيادُ شقيٌّ" يشبه تماما دخول "كان".

وقد اعترض أبو حيان علىٰ هذا المذهب، فقال: "وما ذهبوا إليه من أن المعنىٰ علىٰ الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح، إلا أن الإعراب علىٰ غير ما ذكروه، بل المرفوع بعد اسم الإشارة خبر، والمنصوب حال، والمعنىٰ قد يكون علىٰ خلاف اللفظ، ومنع من مطابقة اللفظ للمعنىٰ هنا كون اسم الإشارة لا يكون له موضع من الإعراب، ولا يوجد اسم لا موضع له من الإعراب.

فإن قلت: يكون لا موضع له من الإعراب علىٰ مذهب من يرىٰ أن الفصل اسم، ولا موضع له من الإعراب.

---

(١) وهي التي لا يليها مرفوع ومنصوب.

(٢) مجالس ثعلب٤٢- ٤٣.

(٣) مجالس ثعلب: ٤٤.

قلت: يدل علىٰ أنه يرتفع علىٰ الابتداء دخول النواسخ عليه، حكي الكسائي عن العرب: أو ليس هذان الليل والنهار يختلفان علينا؟ بنصب الليل والنهار، فدل هذا علىٰ أن اسم الإشارة قبل دخول "ليس" كان مبتدأ، والليل والنهار خبر لاسم الإشارة وإن كان تقريبا؛ لأن الليل والنهار يراد بهما الجنس.

ويدل علىٰ أنه حال التزام التنكير فيه، فلو كان خبرا لجاء معرفة، وإجازتهم التعريف فيه هو بالقياس، وإن حفظ شيء منه دخلت عليه "أل" جعلت زائدة كهي في: الجماء الغفير"[1].

تعقيب:

الذي يظهر لي أن اللبلي لم يكن مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام، وأن ما ذهب إليه ابن هشام اللخمي هو مذهب الجمهور جواز مجيء الحال من المبتدأ إذا كان فيه معنىٰ الفعل، وأنه لا يلزم أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها فقد جاءت نصوص كثيرة علىٰ خلاف هذا الشرط، فقد يكون العامل في الحال غير العامل في صاحب الحال. نحو قول الله –تعالىٰ-:﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[2] فالحال هنا من "الحق"، والعامل فيه: "هو" –وحده- أو "هو"، والابتداء الرافع له. وكلاهما لا يَنصب الحالَ، وإنما جاز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها، من حيث كانت ضربًا من الخبر، والخبر العامل فيه غير العامل في المخبر عنه.[3]. والله أعلم.

*** *** ***

---

(1) التذييل (٤/ ١٦٨)

(2) سورة البقرة من الآية (٩١).

(3) ينظر في: الخصائص٢/ ٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ٣٥٤، وشرح ابن الناظم٢٣٧، واللمحة في شرح الملحة١/ ٣٧٨، ومغني اللبيب٨٦٥، وتمهيد القواعد٥/ ٢٣٢٢، المقاصد النحوية٣/ ١١٣١.

١٧-(كان) الناصبة (مفعولا معه) بين التمام والنقصان

ذكر ابن هشام اللخمي ما أنشده الزجاجي من قول الشاعر(١):

فَكانَ وإيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الماءِ إذ لاقاهُ حَتَّىٰ تقدَّدا

ثم قال:"الشاهدُ في البيتِ قولُهُ (وَإِيَّاهَا)، والمعنىٰ: فَكَانَ مَعَهَا، والواوُ هُنَا بمعنىٰ (مَعَ) وأُعْمِلَ في (إِيَّاهَا) (كَانَ)، لَمَّا كَانَتْ التعديةُ إليها بواسطةِ الواوِ، وحَقُّ (كان) المُعَبِّرَةُ عن الزمانِ أَنْ لَا تَعْمَلَ في مفعولٍ؛ لأنها داخلةٌ علىٰ الابتداءِ والخبرِ، وليس بفعلٍ حقيقيٍّ، إلا أَنَّهُ سُمِعَ ذلك عن العربِ، ولم يُخْلُوهَا مِنَ الإعمالِ؛ لأنها تتصرفُ تَصَرُّفَ الأفعالِ الحقيقيَّةِ فأشبهَتْهَا لذلك، فَعُدِّيَتْ إلىٰ ما بعدَ (الواوِ) التي بِمَعْنَىٰ (مَعَ)"(٢).

وقد اعترض عليه اللَّبْلِيّ بقوله:" الشاهد في البيت: أنه نَصَبَ (وَإِيَّاهَا) علىٰ أنه مفعول معه، وفي (كانَ) ضميرٌ هو اسمها، والواو بمعنىٰ (مَعَ)، والعامل في (إِيَّاهَا): (كانَ).

قال بعضهم(٣): ينبغي لـ"كان" المجردة من الدلالة علىٰ الحدث للدلالة علىٰ الزمان ألا تَعْمَلَ في مفعولٍ؛ لأنها داخلة علىٰ المبتدأ والخبر، وليست بفعلٍ حقيقي، إلا أنه سُمِعَ ذلك من العرب.

---

(١)الجمل صـ٣١٧. والبيت من الطويل وهو لكعب بن جعيل، وهو في: الكتاب١/ ٢٩٨، والتذييل٣/ ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٣.

(٢) الفصول والجمل٦٣١.

(٣) يقصد ابن هشام اللخمي.

والوجه: أَلَّا يُلْتَفَتَ لهذا القول، وتكون (كان) تامَّةً لا ناقصةً، فتكون بمعنىٰ (وُجِدَ) مثلًا، كأنه قال: يُوجَدُ وإِيَّاهَا، ويكون المجرور من قوله: (كَحَرَّانَ) حالًا لا خَبرًا، وقوله: (لَمْ يُفِقْ) في موضع خفض علىٰ الصفة لـ(حَرَّانَ)، والعامل في الظرف الذي هو (إِذْ): (لَمْ يُفِقْ). ومَن اعْتَقَدَ أَنَّ (كان) –هنا– ناقصة جَعَلَ المجرور–وهو قوله:(كَحَرَّانَ)–خَبرًا لها "[1].

الدراسة:

ناصب المفعول معه عند سيبويه هو الفِعْلُ بِتَوَسُّطِ الواوِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الاسْتثناءِ، إلاّ أَنَّ حَرْفَ الاسْتِثناءِ يُسَلّطُ الفِعْلُ ومعنىٰ الفِعْلِ ، ولا يُسَلّطُ الواوَ بمَعْنىٰ مَع إلاّ الفِعْلُ عِنْدَ سِيْبَوَيْه ، فهي مَتْروكَةٌ علىٰ العَطفِ أَبَدًا إلاّ في الفِعْلِ فإِنَّها تُنْقَلُ مِنْ العَطفِ إلىٰ التّعْدِيَةِ وتَسَلُّطِ الفِعْلِ. حيث قال: " والواوُ لمْ تُغَيِّرْ المَعْنىٰ، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسْمِ ما قَبْلها"[2]، ولا يُجِيزُ سِيْبَوَيْه عَمَلَ المَعْنىٰ، وصَرَّحَ بذلكَ في قوله: " وزَعَمُوا أَنَّ ناسًا يَقولون : كَيْفَ أَنْتَ وزَيْدًا، ومَا أَنْتَ وزَيْدًا ، وهو قَليلٌ في كَلامِ العَرَبِ ، ولمْ يَحْمِلُوا الكَلامَ عَلىٰ (مَا) ولا (كَيْفَ) ولكِنَّهُم حَمَلُوه عَلىٰ الفِعْلِ ، عَلىٰ شيءٍ لو ظَهَرَ حَتّىٰ يَلْفِظوا بِه لمْ يَنْقُضْ مَا أَرَادُوا مِنْ المَعْنىٰ "[3].

---

(1) ينظر وشي الحلل صـ٩٧٨، ٩٧٩.

(2)الكتاب١/ ٢٩٧.

(3)الكتاب ١/ ٣٠٣.

فأَضْمَرَ سِيْبَوَيْه (كان)، فكَأَنَّكَ قلتَ : ما كُنْتَ وزَيْدًا ، وتابَعَه في هذا ابنُ الباذِش، وأَخَذَ بِهِ كَثيرٌ مِنْ النُّحَاةِ مِنْهُم ابنُ بابْشاذ، والصَّيْمَريّ، وابن يعيش، وابنُ مالك، وأبو حيان، وابن هشام(١).

وعلىٰ هذا المذهب من تقدير (كان) تكون هي العاملة في المفعول معه، والخلاف في هذه الحالة في عمل (كان)، سواء كانت مقدرة، كما ذكر سيبويه، أو ظاهرة، كما في البيت الذي معنا، وأمثاله، هل تكون تامة أو ناقصة؟

أولا: المفهوم من كلام سيبويه أنها تكون تامة:

قال أبو حيان:"

أَزْمانَ قومِي والجماعةَ كالذي مَنَعَ الرِّحالةَ أَنْ تَميلَ مَمِيلاَ(٢)

هكذا أنشده سيبويه في كتابه. وقال المصنف عن سيبويه إنه أنشده: (كالذي لزم الرحالة)، ولعل ذلك وقع في نسخة من كتاب سيبويه وقعت للمصنف، وإلا فهو وهم منه، قال سيبويه: "كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة كالذي، فحمله علىٰ (كان)؛ لأنها تقع في هذا الموضع كثيرا، ولا تنقض ما أرادوا من المعنىٰ"(٣).

---

(١) شرح المقدّمة المحسبة٣١٠، التبصرة والتذكرة٢٥٦، شرح المفصل١/ ٤٤١، التسهيل ٩٩، وشرحه٢/ ٢٤٨، التذييل ٨/ ١٢٦، شرح شذور الذهب(٢/ ٤٤٢).

(٢) البيت من الكامل وهو للراعي النميري في ديوانه صـ٢٣٤، والكتاب١/ ٣٠٥، المقاصد الشافية١/ ٧٤. وقال العيني:

(٣) الكتاب١/ ٣٠٥.

ودل علىٰ الفعل هنا إضافة الظرف إلىٰ الاسم؛ لأن ظروف الزمان تضاف إلىٰ الأفعال كثيرًا، فبإضمار الفعل صلح المعنىٰ. وظاهر كلام سيبويه أن (كان) هي الرافعة لقومي، وأنها تامة.(١).

وإلىٰ ذلك ذهب أبو علي الفارسي(٢) وابن السيرافي(٣) واختاره الأستاذ أبو علي(٤) وأبو عمرو بن بقي(٥) ورجحه اللَّبْلِيّ، وابن قيم الجوزية، وهو أحد قولي الصبان(٦).

فهم يذهبون إلىٰ أن المفعول معه لا يأتي بعد (كان) ؛ لأنها ليس فيها معنىٰ حدث يُعَدَّىٰ بالواو، ولا تعمل إلا في اسمها وخبرها لا غير، وتأول ما ورد من ذلك بعد (كان)، نحو قوله(٧):

فَلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْدُو قَصِيدَةً تَكُونُ وإيَّاها بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

(١) التذييل٨/ ١٢٨، وينظر في التصريح١/ ٢٨٥، وحاشية الصبان٢/ ٢٠٣.

(٢) ينظر رأيه في الارتشاف٣/ ١٤٨٩، والتذييل ٨/ ١٢٦، والتصريح١/ ٥٣٠، وهمع الهوامع٢/ ٢٤٤.

(٣) شرح أبيات سيبويه١/ ٢٨٥.

(٤) شرح المقدمة الجزولية٦٤٠-٦٤١، وينظر في الارتشاف٣/ ١٤٨٩، والتذييل ٨/ ١٢٦.

(٥) ينظر في الارتشاف٣/ ١٤٨٩، والتذييل ٨/ ١٢٦.وهو: عبد الواحد بن محمد بن بقي – بواحدة – ابن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن تقي – بمعلوة – الجذامي وفاته: سنة (٦٣٧ هـ).ينظر في: السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة (١/ ٦٨)، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة١٤٧٠.

(٦) وشي الحلل صـ٩٧٨، ٩٧٩، إرشاد السالك١/ ٣٧٨، حاشية الصبان٢/ ٢٠٣.

(٧) البيت من الطويل من مقطوعة لأبي ذؤيب الهذلي(ديوان الهذليين: صـ١٥٩) .

وقول الآخر[1]:

فَكُونُـوا أَنْـتُمُ وَبَنِـي أَبِـيكُمْ مَكَـانَ الكُلْيَتَـيْنِ مِـنَ الطِّحَـالِ

وقول الآخر:

فَكَـانَ وإيَّاهَـا كَحَـرَّانَ لَـمْ يُفِـقْ عَـنِ المَـاءِ إذْ لاقَـاهُ حَتَّـىٰ تقـدَّدا

علىٰ أن "كان" في هذه الأبيات تامة، و(مثلًا) و(الظرف)[2] و(المجرور) [3] أحوالًا.[4]

ثانيا: ذهب الجمهور[5] إلىٰ أن المفعول معه يأتي بعد "كان" الناقصة؛ لأن الصحيح أنها مشتقة، وأنها تدل علىٰ معنىٰ سوىٰ الزمان، فعلىٰ هذا تعمل في الظرف، ويتعلق بها الجار، وتنصب المفعول معه كسائر الأفعال[6].

---

(١) البيت من الوافر وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ١٤١.

(٢) يقصد (مكان) من قوله: مكان الكليتين من الطحال.

(٣) يقصد (كحران) من قوله: فَكانَ وإيَّاهَا كَحَرَّانَ.

(٤) التذييل٨/ ١٠١.

(٥) منهم: الجرمي، ينظر رأيه في الغرة لابن الدهان٣٥٠، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه١/ ٢٨٦، وابن الدهان في الغرة ٣٥٠، والشريف الكوفي في شرح اللمع ٢١٤، وابن الخشاب في المرتجل١٨٥،وأبو حيان في التذييل والتكميل٨/ ١٠١، ١٠٢، ١٢٦، والارتشاف٣/ ١٤٨٩، والعيني في المقاصد النحوية٣/ ١٠٨٢، وناظر الجيش في تمهيد القواعد٤/ ٢٠٧٧، والمكودي صـ١٢٤، والشيخ خالد الأزهري في التصريح١/ ٥٤٣، والسيوطي في همع الهوامع٢/ ٢٣٩، ٢٤٤، والأشموني١/ ٤٩٦، والصبان في أحد قوليه حاشية الصبان٢/ ٢٠٣.

(٦) التذييل٨/ ١٠٢.

والملاحظ أن ابن السيرافي ذهب مرة إلىٰ كون (كان) تامة، ومرة إلىٰ كونها ناقصة حيث قال تعليقا علىٰ بيت شعبة السابق: "الشاهد فيه أنه نصب: (وبني أبيكم) ولم يعطفه علىٰ الضمير الذي هو فاعل (كونوا)، وإنما انتصب لأنه مفعول معه، والناصب له (كونوا)"[1]. فهو هنا يرىٰ أنها تامة، وقال بعدها تعليقا علىٰ ما أنشده سيبويه من قول الشاعر: فَكانَ وإيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ ... "الشاهد فيه أنه نصب (وإياها) علىٰ أنه مفعول معه، وفي (كان) ضمير هو اسمها"[2].

تعقيب:

الذي يظهر لي أن اللَّبْلِيّ لم يكن مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام اللخمي؛ لأن المفعول معه يأتي بعد "كان" الناقصة؛ لأن الصحيح أنها مشتقة، وأنها تدل علىٰ معنىٰ سوىٰ الزمان، فعلىٰ هذا تعمل في الظرف، ويتعلق بها الجار، وتنصب المفعول معه كسائر الأفعال.

ولافتقار"كان" في الأبيات المذكورة إلىٰ ما بعدها افتقار المسند للمسند إليه، وجعل: "مثلًا"، و: "مكان الكليتين"، و:"كحران" في الأبيات السابقة أحوالا يفوت هذا المعنىٰ. والذي ينبغي أن يكون ذلك مقيسًا في كل اسم يصح عطفه علىٰ اسم كان الناقصة؛ لأنه كثر هذا فيها، كتلك الأبيات وغيرها[3]. والله أعلم.

---

(1) شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٥.

(2) شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٦.

(3) ينظر في التذييل٨/ ١٠٢.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، الذي يسر لي –بكرمه– إتمام هذا البحث، وبعد فقد تيسر لي الوصول إلىٰ بعض النتائج، من أهمها:

١– أن البحث قد حوىٰ دراسة سبع عشرة مسألة، أورد اللبلي في واحدة منها علىٰ ابن هشام أربعة اعتراضات، ترجح عندي مذهبه في اعتراضين.

٢– أن المسائل الباقية كان اللبلي مصيبا في اعتراضه علىٰ ابن هشام في اثنتي عشرة مسألة، وجانبه الصواب في أربع مسائل.

٣– أن بعض الشواهد قد يعترض فيها اللبلي علىٰ ابن هشام باعتراضين أو أكثر.

٤– أن أسلوب اللبلي في اعتراضه علىٰ ابن هشام جاء علىٰ النحو الآتي: أنه يصف قوله بالفساد، أو الغلظ، أو البطلان، أو الضعف، أو التناقض، أو أنه ممنوع، أو أنه بعيد خارج عن ظاهر الكلام، أو أنه ليس بشيء، أو أنه لا يستقيم، أو أنه لم يقف علىٰ ما سمع في المسألة، أو أنه دعوىٰ لابد من إقامة الدليل عليها، أو أن الوجه ألا يلتفت إلىٰ قوله، أو أن قوله مبني علىٰ مسألة مختلف فيها، أو يمنعه أصحاب الآراء الأخرىٰ، أو أن الافتراض الذي احتمله قد زال، أو أن ما نسبه إلىٰ أحد العلماء ليس له نص صريح فيه، بل إن كلامه مبهم يحتمل الرأي ونقيضه.

٥– أن اللبلي قد صرح بنسبة الرأي المعترض عليه لابن هشام في اثنتي عشرة مسألة، ولم يصرح بنسبته إليه في خمس مسائل.

٦- كان ابن هشام ناقلا الرأي الذي أخذه عليه اللبلي في بعض الأحيان(١).

٧- أن اللبلي قد يعترض علىٰ ابن هشام؛ لأنه وهَّم ابنَ درستويه فيما ذهب إليه من نصب (ترك) مفعولين، والحقيقة أن ابن هشام هو الذي وهم؛ لأن السماع المستفيض يدعم رأي ابن درستويه واللبلي؛ فقد جاءت (ترك) بمعنىٰ (صير، وجعل).

٨- أن أحد العلماء قد ينص علىٰ ضعف رأي ابن هشام أصلًا، وإن كان لم يطلع علىٰ اعتراض اللبلي، وحجته السماع المستفيض(٢).

٩- أنه كان من دوافع اعتراض اللبلي علىٰ ابن هشام أسباب متعددة، منها:أ- أنه يلزم من قوله مخالفة أصولية، ألا وهي:أ- الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي(٣) ب- أن في المسألة خلافا(٤) جـ- أن تناقضا بين رأييه قد حدث(٥) د- أنه لم يُقَوِّم الرأيَ الذي نقله- مع كونه خطأ- ولم يُنَبِّهْ عليه(٦)

(١) ينظر في المسائل:أ- الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي. ب- الإخبار بالمعرفة عن النكرة. جـ- إعراب حبذا.د- قطع النعوت. هـ- الحذف والإيصال. و- متعلق لام المستغاث له.

(٢) ينظر في مسألة: تعدية ترك، رأي البغدادي في الخزانة.

(٣) ينظر في مسألة: الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي.

(٤) ينظر في مسألة: متعلق لام المستغاث له.

(٥) ينظر في مسألة: الإضافة بين اللفظية والمعنوية.

(٦) ينظر في مسألة: الخلاف في إعراب (من كانا).

١٠- أن اللبلي كان معتمدا علىٰ الأصول النحوية في بعض اعتراضاته، فقد رَدَّ قولَ ابن هشام بأنه مخالف للسماع، ولا يلتفت إليه(١). أو بأنه غير مقيس(٢) أو بأن ما رَدَّهُ ابنُ هشام مقيسٌ، وهو لم يتبع القياس(٣) أو بعدم أمن اللبس(٤)، أو بأن غير مذهبه صحيح حملا علىٰ المعنىٰ(٥).

١١- أن ابن هشام كان يسير علىٰ رأي الجمهور في بعض المسائل، فيعترضه اللبلي، فيأتي علىٰ الاعتراض مخالفة لقواعد النحاة(٦)

١٢- تجلت قيمة اللبلي العلمية، فهو عالم فَذٌّ له نقدات جيدة انفرد بها، يتضح منها طول باعه، وسعة اطلاعه.

هذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها، وأسأل الله أن ينفعنا بهذا البحث، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه سبحانه، والحمد لله في البدء والختام، وصلىٰ وسلم الله علىٰ نبينا محمد بدر التمام، وعلىٰ آله الكرام، وعلىٰ صحبه الأعلام.

---

(١) ينظر علىٰ سبيل المثال المسائل: أ- منفي كان بين الماضي والمضارع. ب- تعدية (ترك). جـ- عمل راح.

(٢) ينظر مسألة (الحذف والإيصال)، (رابعا) منها.

(٣) ينظر مسألة (منفي ليس بين الماضي والمضارع) حيث قاس اللبلي (ليس) علىٰ (ما) في كونها نافية للماضي.

(٤) أن حذف حرف الجر يؤدي إلىٰ لبس في المعنىٰ فلا يقال: وَجِلْتُ إِتْيَانَ زَيْدٍ، ولا رَغِبْتُ صُحْبَةَ أَخِيكَ، حتىٰ تقول: مِنْ إِتْيَانِ زَيْدٍ، وفي صُحْبَةِ أَخِيكَ.

(٥) ينظر علىٰ سبيل المثال مسألة: - تعدية (ترك). - عمل راح.

(٦) ينظر في مسألة: أل الموصولة بين الاسمية والحرفية.

فهرس المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية – تحقيق/ د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، للأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- أشعار الشعراء الستة، للأعلم الشنتمري، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٣هـ.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- إعراب لامية الشنفرىٰ، للعكبري، المحقق/ محمد جمران،المكتب الإسلامي،بيروت،ط (١)، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٧، ١٩٨٦م.
- أمالي ابن الشجري،تحقيق د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط ١،١٤١٣ هـ ،١٩٩١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، للأنباري،المكتبة العصرية،ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

- أنوار التنزيل، للبيضاوي، المحقق:محمد المرعشلي، دار إحياء التراث ،بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ.
- أوضح المسالك، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح العضدي، للفارسيّ – تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
- بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، دون تاريخ.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ، ط: ١٤٢٠ هـ.
- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق الدّكتور عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية – لبنان، صيدا.
- البيان والتبيين، للجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.
- تاج العروس للزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

• تأويل مشكل القرآن،لابن قتيبة،تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

• التبصرة والتذّكرة، للصّيمريّ، تحقيق د. فتحي أحمد عليّ الدّين، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ.

• التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، المحقق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

• تحصيل عين الذّهب، للأعلم الشّنتمريّ، حقّقه د.زُهير سلطان، مؤسسة الرّسالة بيروت، ط (٢) ١٤١٥هـ.

• تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، المحقق: د. عباس مصطفىٰ الصالحي ، كلية التربية، بغداد، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦م.

• التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، وكنوز إشبيليا بالرياض.

• تسهيل الفوائد،لابن مالك، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

• التصريح ، للشيخ خالد، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

• التعليقة علىٰ كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د.عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

• تعليق الفرائد ، للدماميني، تحقيق د.محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدىٰ، ط ١، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣م.

- تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- التَّفْسِيرُ البَسِيط، للواحدي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.،ط ١، ١٤٣٠ هـ.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصغاني، مجموعة من المحققين عبد العليم الطحاوي، ومعه آخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة.
- تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق عدد من الباحثين، دار السلام القاهرة، ط ١،٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق/ عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، جمهورية مصر العربية، ط ٢، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- التيسير في القراءات السبع، المؤلف / الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، دار النشر / دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري، ضبط وتوثيق/ صدقي جميل العطار، دار الفكر بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

- الجمل في النحو للخليل، المحقق: د. فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٥، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- الجنىٰ الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَىٰ تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَىٰ تفْسيرِ البَيضَاوي، دار النشر: دار صادر – بيروت.
- حاشية الصبان علىٰ شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك، للصبان، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م.
- الحدود في علم النحو للأُبَّذي، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، السنة ٣٣، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- حروف المعاني والصفات للزجاجي،تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت،ط ١٩٨٤،١م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد، قرأه وعلق عليه د. يحيىٰ مراد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣-١٤٢٤هـ.
- خزانة الأدب، للبغدادي،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤ ،١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق.
- الديباج علىٰ صحيح مسلم، للسيوطي، علق عليه: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية – الخبر،ط ١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،لابن فرحون، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- ديوان الأقيشر الأسدي، اعتنىٰ به د. محمد علي دقة، دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ديوان امرئ القيس، بشرح السكري، تحقيق: أنور عليان، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
- ديوان الخرنق بنت بدر، تحقيق حسين نصار. وزارة الثقافة مركز إحياء التراث القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ.
- ديوان زهير بن أبي سلمىٰ، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط ١ ، ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه:صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور فائز محمد، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ١٩٩٦م.
- ديوان القطامي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، ط ١، ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن ذريح، اعتنىٰ به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي دار المعرفة بيروت لبنان، ط٢ ، ١٤٢٥هـ٢٠٠٤م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنىٰ به: حمدو طمّاس،دار المعرفة،ط١، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م
- ديوان المتلمس، رواية الأثرم وأبي عبيد عن الأصمعي، عني بتحقيقه: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات، ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٩٩٥م.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لمحمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري،حققه: الدكتور إحسان عباس، وآخرون، دار الغرب الإسلامي، تونس.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف،دار المعارف بالقاهرة، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي،دار القلم دمشق، ط ٢، ١٩٩٣م.
- سفر السعادة ، لعلم الدين السخاوي، المحقق: د. محمد الدالي، دار صادر، ط (٢)، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م

- سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول، لحاجي خليفة،حققه: محمود الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول،٢٠١٠ م.
- سمط اللآلئ في شرح آمالي القالي أبو عبيد البكري، تحقيق: الميمني، مطبعة التأليف والترجمة،القاهرة سنة ١٩٣٦م.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسىٰ أبو عيسىٰ الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي بيروت
- شجرة النور الزكية،للشيخ/ محمد مخلوف، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٤٩هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للدمشقي، دار الكتب العلمية.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد هاشم، دار الفكر، مصر،١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، المحقق: عبد العزيز رباح ، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولىٰ) عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ) .
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الوردي، دراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
- شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

• شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

• شرح الأزهرية، للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الكبرىٰ ببولاق، القاهرة.

• شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسىٰ، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨مـ.

• شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.

• شرح جمل الزجاجىٰ لابن خروف ت:د/ سلوىٰ عرب، السعودية،جامعة أم القرىٰ ١٤١٩هـ٠

• شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق/ صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق، ١٩٨٢م.

• شرح جمل الزجاجي لابن الفخار، رسالة دكتوراه: حمد بن محمد حامد الثمالي، كلية اللغة العربية أم القرىٰ،١٤٠٩-١٤١٠هـ.

• شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ضبطه وصححه: عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة الرحمانية بمصر، ١٣٤٧هـ١٩٢٩م

• شرح ديوان المتنبي، للعكبري،المحقق: مصطفىٰ السقا، وآخرون، دار المعرفة، بيروت.

• شرح الرضي علىٰ الكافية، تصحيح/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦.

- شرح شذور الذهب ، لابن هشام،تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع،سوريا.
- شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، تحقيق:عبد السلام هارون، دار المعارف، ١٩٦٣م.
- شرح قطر الندىٰ ، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيىٰ الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، للشيخ زاده، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا،ط (١)،١٤١٦هـ، ١٩٩٥م
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرىٰ، ودار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، تحقيق د/ المتولي الدميري، مكتبة وهبة القاهرة، ط ٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
- شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين، تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ.

• شرح المقدمة المُحْسِبَةِ لابن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، الكويت، ط ١، ١٩٧٧م.

• شرح المكودي علىٰ الألفية، تحقيق د: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ،١٤٢٥ هـ٢٠٠٥م.

• شرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنىٰ، برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه، تحقيق:محمد حور – وليد خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات،ط ٢، ١٩٩٨م

• شعر عمرو بن معدي كرب، جمعه:مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.

• الصحاح، للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

• صحيح البخاري، المحقق/ محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية، بإضافة ترقيم/ محمد فؤاد عبد الباقي) ط (١)١٤٢٢هـ.

• صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

• الصفوة الصفية، للنيلىٰ، ت:د/ محسن بن سالم العميري، السعودية ـ جامعة أم القرىٰ ـ ١٤١٩هـ .

• العُدّة في إعراب العُمدَة، لابن فرحون، تح: مكتب الهدىٰ، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط ١ (بدون تاريخ).

• علل النحو، لابن الوراق، المحقق: محمود الدرويش، مكتبة الرشد،الرياض، السعودية،ط ١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق/ د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للنيسابوري، تحقيق الشيخ: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،١٤١٦هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ ، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري،لابن رجب،تحقيق مجموعة محققين، مكتبة الغرباء الأثرية،المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة،ط ١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.
- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد، لأحمد البنا الساعاتي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي علىٰ الكشاف)، د. جميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣م.
- الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه، وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل، لابن هشام اللخمي. تحقيق د. محمد سعد الشقيران، نادي المدينة المنورة الأدبي، الطبعة الأولىٰ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

• قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه،إعداد: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة: دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس،عام النشر: ٢٠١٦م.

• قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر،لأبي محمد الطيب، الهِجراني الحضرمي الشافعي، عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج – جدة،ط ١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م.

• الكافية في علم النحو، والشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب، تحقيق د/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ م.

• كتاب سيبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

• الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت – ط ٣، ١٤٠٧هـ.

• الكناش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض ابن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: ٢٠٠٠ م.

• اللامات للزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار الفكر دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

• اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق/ غازي مختار طليمات، د/ عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، ط١، ١٤١٦هـ١٩٩٥م.

- اللباب في علوم الكتاب،لابن عادل الدمشقي، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان،الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م
- لسان العرب لابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م
- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق الدكتور/ سميح أبو معلي، دار مجدلاوي، عَمَّان، ١٩٨٨م.
- المحتسب لابن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،لابن عطية،المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ ،١٤٢٢ هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٧هـ.
- المرتجل (في شرح الجمل)لابن الخشاب ، تحقيق ودراسة: علي حيدر ، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢م.

- المسائل البصريات للفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- مسائل خلافية في النحو، للعكبري، المحقق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط ، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م.
- مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار،لابن قرقول، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر،ط ١، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م
- معاني القرآن للفراء، تحقيق الأستاذين/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور القاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت،ط ١، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- معجم المؤلفين، تأليف/عمر رضا كحالة، مكتبة المثنىٰ، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

• مفاتيح الغيب، للرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط (٣)، ١٤٢٠هـ.

• المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري ،تحقيق: د. علي بو ملحم،مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

• المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق عدد من الباحثين، جامعة أم القرىٰ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

• المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني (المتوفىٰ ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ.د.علي محمد فاخر، وآخرين، الناشر: دار السلام ، القاهرة ، –ط ١، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م

• المقتضب للمبرد، تحقيق د/ محمد عضيمة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

• المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرىٰ للطبع والنشر، ط ١، ١٤٠٨هـ.

• المكرر فيما تواتر من القراءات السبع، لسراج الدين النشَّار، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.

• موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

- المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي، تحقيق الدكتور/ هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد،ط ١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ٢،١٣٩٢م.
- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير ، المكتبة العلمية ، بيروت، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م.تحقيق: طاهر أحمد الزاوىٰ ، محمود محمد الطناحي.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، للسيوطي، جامعة أم القرىٰ – كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراه) ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٥ م.
- همع الهوامع، للسيوطي، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- الوافي بالوفيات للصفدي،حققه:أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١.
- وشي الحلل في شرح أبيات الجمل، لأبي جعفر اللبلي، تحقيق د.أحمد الجندي، دار الضياء بالكويت ط١، ٢٠١٦م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، المحقق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت.

*** *** ***